جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

كلية اللغات

قسم اللغة العربية

شَواهِدُ النَّحوِيينَ فِي مَآخِذِهِم عَلَى القُرَّاءِ

(دراسة تحليلية نحوية وصفية)

Grammarians Evidences in their criticism to Qura,an readers

(Analytical Grammatical and Descriptive Study)

(بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية)

إعداد الطالب **إشراف البروفيسور**

رافع الأمين فضل المولى أحمد **بابكر النور زين العابدين أحمد**

1442هـ-2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى روح أبي الغالي رحمة الله عليه.

إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية.

إلى زوجتي وشريكة حياتي.

إلى بناتي وأبنائي، وأخواتي وإخوتي، وأصدقائي وزملائي، وكل من له فضل علي.

أهديكم رحيق هذا الجهد

رافع الأمين

شكر وتقدير

الشكر أولًا وأخيرًا لله وحده لا شريك له، أحمدك اللهم حمد الشاكرين حمدًا لا يكون إلا لك، وأصلي وأسلم على أعلم الناس ومعلمهم نبينا ورسولنا محمد- عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

ثم الشكر أجزله للبروفيسور بابكر النور زين العابدين الذي أشرف على الرسالة، فأفدت من صبره وعلمه وسعة صدره وملاحظاته وتوجيهاته، فله مني خالص الشكر والتقدير.

وأخص بالشكر كل من أعانني على إنجاز هذا العمل من زملاء العمل والأصدقاء والأهل، فلهم مني جميعًا أسمى آيات الشكر والعرفان.

وشكري الخاص لأفراد أسرتي على صبرهم ودعمهم وتشجيعهم.

ولله الشكر دائمًا وأبدًا

مستخلص البحث

علم النحو من العلوم التي نشأت في رحاب القرآن الكريم، وظل مرتبطًا بالتّفسير والقراءات القرآنية ارتباطاً وثيقاً، فالنحو من أهم الأدوات التي يوظفها علم التّفسير لفهم القرآن الكريم وأحكامه، وأردت لهذه الرسالة أن تكون في النحو؛ لدراسة القراءات التي أنفرد بها القراء السبعة، والتي تعرضت للطعن بصورة صريحة، واستخدم النحاة في مأخذهم عليها عبارات نحو: وهم، وخطأ، ولحن، وغلط، ومنهم من اتهم القراء بعدم الدراية؛ ولدراسة الشواهد التي اعتمد عليها النحاة في مآخذهم وتحليلها، والرد عليها؛ لنفي الشبهة عن القراءات والقراء؛ وإيجاد التوجيه والتخريج النحوي المناسب لكل قراءة.

ومن أهمّ نتائج الدراسة: أن أكثر أسباب مآخذ النحويين على القراءات مخالفة القراءة للقياس النحوي، واختلاف القراءة عن رسم المصحف، وتعصب بعض النحاة للمذهب النحوي، ورفضهم للآراء الأخرى، وعدم الاعتداد بها، وعدم إلمام بعضهم بتواتر القراءة وصحتها، وتجاهل كثير منهم أن القراءات القرآنية سنة متبعة، وليست اجتهادات شخصية، وأن اختلاف العلماء في القراءات فتح الباب أمام المستشرقين للطعن في القراءات والقرآن الكريم.

واعتمدت بعد الله سبحانه وتعالى على الكثير من المصادر والمراجع للوقوف على القراءات التي أخذ عليها النحاة وتوجيهها، مثل: كتب التفسير، والقراءات، والنحو، واللغة.

Abstract

Grammar is one of the sciences that arose in the context of the Noble Qur'an and has remained closely related to interpretation and Qur'anic readings. It is also one of the most important tools used by the science of interpretation to understand the Qur'an and its rulings.

I wanted this thesis to be about grammar to study the readings that were unique to the seven reciters which were openly challenged by grammarians who used phrases such as illusion, error, melody in their take on it and accused them by lack of knowledge and to study the evidence that the grammarians relied on in their conclusions, analyze them and respond to them, to deny the suspicions about the readings and the readers, and to find the direction and the grammatical conclusion that is appropriate for each reading.

One of the most important results of the study is that the most important reasons for the grammarians' take on the readings is the contradiction of the reading to the grammatical analogy, the difference of reading from the drawing of the Qur'an, the intolerance of some grammarians to the grammatical doctrine, their rejection of other opinions, their disregard and the lack of knowledge of some of them about the frequency and validity of reading, and many of them ignored that the readings of The

Qur'an is a Sunnah and not a personal interpretation and the different readings of scholars opened the door for orientalists to challenge the readings and even the Holy Qur'an.

After God Almighty, I relied on many sources and references to find out the readings that the grammarians took and directed, such as books of interpretation, readings, grammar, and language.

المقدمة

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبي الرحمة الأمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

القرآن الكريم هو معجزة النَّبيّ -ﷺ- والتي تحدى الله -سبحانه وتعالى- بها جميع الناس، وقد ظهر أثر القرآن الكريم في كافة النواحي الاجتماعية والسياسية والدينية والفكرية والأدبية، وعلى اللغة العربية خاصة، ويتبين لنا ذلك في توحيد القرآن للهجات العربية على لهجة واحدة، وبعد ظهور علم القراءات القرآنية تصدى بعض النحويين للردود على القرّاء الذين خالفت قراءاتهم مقاييس النحو، ولم يجد لها النحويون شاهدًا يدلل عليها من لغة العرب، فأخذوا عليهم تلك القراءات وطعنوا فيها.

وقد طعن النحاة في القراءات؛ لاعتقادهم بأنهم أضبط للقراءة من القراء؛ ولأن توجيههم للقراءات يقوم على الأقيسة والقواعد التي وضعوها، قال الزمخشري: "والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو".

وقد هداني الله سبحانه وتعالى لاختيار هذا الموضوع ليكون موضوع بحثي لمرحلة الدكتوراه، وقد يسر الله لي قراءة بعض كتب النحو والتفسير والقراءات والدراسات الحديثة، فوجدت أن النحويين كانت لهم مآخذ كثيرة على القرّاء، وهذه المآخذ -بلا شك- لا تنفي أنَّ القراءات حقٌّ وهي متواترة عن النَّبيّ -ﷺ-.

- **أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث في أنه موضوع يتعلق بالقرآن الكريم –كلام الله الصادق المنزه عن الخطأ– وأنَّ الخلاف كبير في أيهما ضابط للآخر، القرآن الكريم ضابط للنحو أم النحو ضابط للقرآن الكريم وقراءاته.

- **أهداف البحث:**

أولًا: جمع الشواهد التي اعتمد عليها النحويون في مآخذهم على القرّاء وتحليلها.

ثانيًا: محاولة الكشف عن حقيقة ما اعتمد عليه النحويون من شواهد في مآخذهم على القرّاء، والرد عليها.

ثالثًا: إضافة جديدة إلى خلفية الباحث والمكتبة العربية النحوية واللغوية.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

أولًا: موضوع البحث من القضايا البحثية المعاصرة والمهمة.

ثانيًا: التعرف على الأسباب التي دفعت النحاة لرد القراءات والطعن فيها، والرد عليها.

- **مشكلة البحث:**

انطلق البحث من إشكالية تتمثل في عدة تساؤلات مفادها:

هل القراءات كلها صحيحة متواترة؟ هل الشاهد النحوي كله مقيس مطرد؟ من هم القراء الثقة؟

ما أسباب مآخذ النحويين على القرّاء؟ أهي خوف اللحن؟ أم الخوف من تحريف القرآن الكريم؟ ما هي الإضافات التي قدمها النحويون؟ من هم القرّاء الذين أخذ عليهم النحويون؟

- **منهج البحث:**

اتبع الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، الذي فرضته طبيعة الموضوع، فالمنهج الوصفي التحليلي يسعى إلى وصف الظاهرة اللغوية وتحليلها، مع التركيز على رصد الشواهد الواردة في ذلك.

- **الدراسات السابقة:**

على حسب اطلاع الباحث فإنه لم يجد أي دراسات سابقة انفردت بدراسة موضوع الشواهد التي اعتمد عليها النحويون في مآخذهم على القرّاء، ولكن هنالك دراسة تناولت موضوع طعن اللغويين والنحويين في القراءات جمعًا وتحليلًا بصورة تفصيلية بعنوان:

1- مطاعن اللغويين في القراءات السبع، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في القراءات، إعداد الطالبة: خلود بنت طلال الحساني، إشراف أ. د: يحيى بن محمد الزمزمي – أ. د: خديجة بنت أحمد مفتي، جامعة أم القرى- المملكة العربية السعودية، كلية الدعوة وأصول الدين- قسم القراءات، 1433-1434هـ.

وهنالك بعض الدراسات الأخرى التي تناولت موضوعات تتعلق بمآخذ ومطاعن النحويين على قراءة بعض القراء وتوجيه هذه القراءات، ومن تلك الدراسات:

1- مآخذ أبي جعفر النَّحَّاس النحويَّة في كتابه "إعراب القرآن" على أبي زكريا الفرَّاء في كتابه "معاني القرآن"، بحث مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجستير الآداب في اللُّغة العربيَّة، إعداد: طلحة آدم أحمد صالح، إشراف: د. الحبر يوسف نور الدائم، يوليو 2010 م.

2- المسائل النحوية والصرفية في إعراب القرآن الكريم لأبي جعفر النحاس، إعداد الطالب: محمد جمعه محمد الشامي، إشراف الأستاذ الدكتور: محمد أحمد الشامي، العام الجامعي، 2006م.

3- الرد على الزمخشري في تخطئة القراء والرواة، إعداد الدكتور: عبد الرؤوف ثابت أحمد عبد الله، أستاذ اللغويات المساعد في كلية اللغة العربية بجرجا.

4- التوجيه النحوي والصرفي بين روايتي ورش وشعبة في الثلث الأول من القرآن الكريم، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية دراسات قرآنية، تخصص نحو وصرف، جامعة الجزيرة كلية التربية – حنتوب، قسم اللغة العربيَّة والدراسات الإسلاميَّة، إعداد الدارس: صديق تاسع رمضان، المشرف الأول: د. عبد اللطيف جعفر عبد اللطيف، المشرف الثاني: د. البدري الأمين دفع الله، 1435هـ – 2014م.

وهنالك بعض الدراسات الأخرى التي تناولت موضوع تخطئة النحويين واللغويين للقراء ونظرة النحويين للقرآن، من خلال ذكر بعض الأمثلة دون ذكر الشاهد النحوي في ذلك منها:

1- (تلحين النحويين للقرّاء)، للدكتور: ياسين جاسم المحيميد.

2- (النحويون والقرآن)، للدكتور: خليل بنيان الحسون، مكتبة الرسالة، الأردن.

الفصل الأول

نشأة النحو وتطوره

-المبحث الأول:

(نشأة النحو في رحاب القرآن الكريم)

-المبحث الثاني:

(بداية التأليف النحوي ودواعيه في القرآن الكريم)

-المبحث الثالث:

(القُرّاء والقِراءات في القرآن الكريم)

المبحث الأول

نشأة النحو في رحاب القرآن الكريم

اللغة العربية تختلف عن غيرها من اللغات الأخرى، فهي لغة القرآن الكريم، وتحدث بها العرب في جاهليتهم، وتحدث بها نبي الله محمد –ﷺ–، ونزل بها كلام الله قرآنا خالدا ودستورا دائما، يقول عزّ وجلّ: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [1]، وتصنف اللغة العربية بأنها أكثر اللغات احتفاظا بخصائصها التركيبية والصوتية، ولها علوم شتى كعلم التصريف، وعلم المعاني والعروض وغيرها من العلوم الأخرى.

ويعدُّ علم النحو من أهم علوم العربية، قال عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–: (تعلّموا العربية فإنها من دينكم، وتعلموا الفرائض فإنها من دينكم)، وقال ابن خلدون –رحمه الله– في المقدمة: الفصل الخامس والأربعين في علوم اللسان العربي، أركانه أربعة: وهي اللغة والنحو والبيان والأدب، ومعرفتها ضرورية على أهل الشريعة من معرفة العلوم المتعلقة بهذا اللسان لمن أراد علم الشريعة[2]، فقد جعله العلماء أداة من أدوات تفسير آيات الله ، ومرتبة من مراتب الاجتهاد، فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفتها بغيره، و تظهر أهمية علم النحو في حماية القرآن الكريم من الخطأ والتحريف؛ لما يقوم به من زيادة الفهم للمعاني الواردة بالشكل الصحيح.

1– سورة يوسف: الآية (2).

2– ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ت: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، 735/1.

وعلم النحو نتاج لتضافر جهود كثير من العلماء، بذلوا فيه جهدا مقدرا حتى استقرت مصطلحاته على ما هو عليه اليوم، وعلى كُثر ما صاحب بواعث وضعه وأسباب نشأته من اختلافات يستلزم منا أن نعرف أصول هذا العلم، وبواعث نشأته في رحاب القرآن الكريم وواضعه، فالعلاقة بين هذا العلم والقرآن الكريم علاقة الوعاء الحامل بما يحمله وما يفضي إليه، وبمعرفته تعرف حقائق الإعراب وتعرف المعاني، فتظهر الفوائد، ويفهم الخِطاب.

أولًا: أسباب وضع علم النحو:

أشار الرواة إلى أسباب مختلفة كانت الباعث لوضع علم النحو في صدر الإسلام، ويمكننا أن نجمل القول في أسباب وضع النحو في سببين أساسين، أحدهما السبب الدينيّ، والآخر الاجتماعي، وسنتطرق فيما يأتي لهذين السببين بالتفصيل.

1- السبب الديني:

كان للقرآن بالغ الأثر في نفوس الناس أول عهدهم به، فقد رفضوا أن يستمعوا إليه؛ لأنهم أدركوا مدى تأثيره عليهم، فقد وافق نزول القرآن الكريم باللغة العربية النمط الذي كان يستخدمه العرب قبل الإسلام في خطابهم وإقناعهم؛ لذلك أدرك العرب التأثير اللغوي الكبير الذي سيحدثه القرآن الكريم، وقد أحدث الإسلام تغيرًا جوهريًا في المجتمع من حيث التركيبة السكانية أولًا، وفي البنية اللغوية للغة العربية ثانيًا؛ نتيجة لدخول كثير ممن هم من غير العرب في الإسلام؛ فترتب على ذلك انتشار ظاهرة اللحن في اللغة بين الناس، وقد ذهب بعض الرواة إلى أن اللحن كانت

بوادر ظهوره منذ العصر الجاهلي وقد أشار إلى ذلك الجاحظ قال: "قالوا: وأوّل لحن سمع بالبادية: هذه عصاتي"[1]، وذهب بعضهم إلى أن ظهوره بدأ في عهد النَّبيّ –ﷺ–، يقول ابن جني[2]: "رووا: أن النَّبيّ –ﷺ– سمع رجلًا يلحن في كلامه فقال: "أرشدوا أخاكم؛ فإنه قد ضل"[3]، ومما يروى عن اللحن في عهد أبو بكر –رضي الله عنه– ما ذكره الأفغاني قال: "وقد كان أبو بكر الصديق يقول: "لأن أقرأ فأسقط أحب إلي من أن أقرأ فألحن"[4].

وإذا تقدمنا قليلًا إلى عهد سيدنا عمر –رضي الله عنه–، نجد هذه الرواية التي أورها ابن جني يقول: "ورووا أيضًا أن أحد ولاة عمر –رضي الله عنه– كتب إليه كتابًا لحن فيه، فكتب إليه عمر –رضي الله عنه– أن قنع كاتبك سوطًا". [5]

ندرك مما سبق أن المسلمين في صدر الإسلام كانوا أشدَّ حرصًا على صون القرآن الكريم من اللحن الذي بدأ يتفشى حتى إذا وصلنا إلى عهد عليّ ابن طالب –رضي الله عنه–، وما تلاه بعد ذلك ندرك أن ظاهرة اللحن قد تفشت بصورة واسعة ليس بين الأعاجم فحسب بل وصل الأمر أن يلحن من هم أهل اللغة وخاصتها، حتى نصل مرحلة لا يكاد يسلم منه أحد لدرجة أن الرواة أخذوا

---

1 – البيان والتبيين، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: 1423هـ، 151/2.

2– عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح: من أئمة الأدب والنحو، وله شعر. ولد بالموصل وتوفي ببغداد، عن نحو 65 عاما. وكان أبوه مملوكا روميا لسليمان بن فهد الأزدي الموصلي (الأعلام 204/4).

3 – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة، 10/2.

4 – من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، الناشر: مكتبة الفلاح، 1971م، ص 9.

5 – الخصائص (مرجع سابق) 10/2.

يعددون من لا يلحن من الناس، روى الجاحظ: "وزعم أبو العاصي أنه لم ير قرويا قط لا يلحن في حديثه، وفيما يجري بينه وبين الناس، إلا ما تفقده من أبي زيد النحوي، ومن أبي سعيد المعلم".[1]

وصار أهل العلم منهم يعدون اللحن ذنبًا من الذنوب، روى الحموي عن سلم بن قتيبة قال: "كنت عند ابن هبيرة الأكبر قال: فجرى الحديث حتى ذكر العربية فقال: والله ما استوى رجلان دينهما واحد وحسبهما واحد ومروءتهما واحدة، أحدهما يلحن والآخر لا يلحن، إن أفضلهما في الدنيا والآخرة الذي لا يلحن، قال فقلت: أصلح الله الأمير هذا أفضل في الدنيا لفضل فصاحته وعربيته، أرأيت الأخرة ما باله فضّل فيها؟ قال: إنه يقرأ كتاب الله على ما أنزله الله، والذي يلحن يحمله لحنه على أن يدخل في كتاب الله ما ليس فيه، ويخرج منه ما هو فيه، قلت: صدق الأمير وبرّ".[2]

فالروايات السابقة وغيرها من الروايات الأخرى تجعلنا نذهب إلى أن العرب في تلك الفترة كانوا في أمس الحاجة لوضع ضوابط تحفظ القرآن الكريم وتصونه، وتساعدهم على فهمه وإدراك معانيه، وهذا يرجح لدينا أن السبب الديني كان هو الباعث الحقيقي إن لم يكن الأوحد لنشأة النحو في تلك الفترة.

---

1 – البيان والتبين، (مرجع سابق) 149/1.

2 – معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، 1414 هـ – 1993م، 25/1،

2- السبب الاجتماعي:

ذكر بعض الرواة أن أسباب وضع علم النحو كانت اجتماعية بدافع المحافظة على لغتهم من الاندثار؛ بسبب تداخلهم مع الأعاجم وتفشي اللحن فيها؛ فلذلك دفعت العصبية القبلية والتحيز للغة العربية العرب لوضع النحو. [1]

وهذا الرأي لا يمكن الأخذ به، ولا يمكن أن يكون الباعث الحقيقي لوضع علم النحو، فمن الثابت أن نزول القرآن الكريم تولدت معه علوم جديدة لم يعرفها العرب من قبل، مثل: علم التفسير، كما أن نزول القرآن الكريم وتوسع الدولة الإسلامية وتفشي اللحن أحوج العرب إلى الإعراب لضبط اللغة وسلامتها.

ثانيًا: نشأة علم النحو وتطوره:

مما لا شك فيه أن النّحوُ العربي بمعناه الحديث لم يكن معروفًا عند العرب في العصر الجاهلي، ولم يكن هنالك داعٍ لنشأته في تلك الفترة، فقد كانت الألسن سليمة بالفطرة وكانوا يتكلمون بلغة مضبوطة وفق المعايير النحوية المتعارف عليها، ولم يعرف عنهم اللّحن، فقد كانت اللّغة العربية خالصة للعرب الذين عاشوا في شبه الجزيرة العربية، ولم تعرف عند غيرهم ممن جاورهم في تلك الحقبة الزمنية.

1- المدارس النحوية، شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، عام النشر 2019م، ص 12.

إنّ نشأة علم النحو ترتبط ارتباطًا وثيقًا بظهور الإسلام واختلاط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى، وقد تعددت الروايات حول حقيقة واضع علم النحو، فمن الرواة من نسبه للإمام علي بن أبي طالب –ﷺ–، ومنهم من نسبه لأبي الأسود الدُّوليُّ [1]، ومنهم من قال وضعه تلاميذ أبي الأسود، وهنالك من اتجه إلى نسبته للخليفة عمر بن الخطاب –ﷺ–.

وسنتناول بعض هذه الروايات لنؤكد على فرضية أن علم النحو العربي وضع حماية للقرآن، ونشأ في رحابه، وأن الأوائل شغلوا بالعناية بصونه من اللحن والتحريف، فالنحو في بداياته لم يعرف بما هو عليه الآن فقد سماه العرب قديمًا بعلم العربية.

1- ما روي في نسبة وضع علم النحو للإمام عليّ –ﷺ–:

أشار شهاب الدين الحموي إلى أن أول من وضع علم العربية، وأسس قواعده علي بن أبي طالب –ﷺ–، قال: "أن أبا الأسود دخل على عليّ، عليه السلام، فوجد في يده رقعة، قال أبو الأسود: فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ قال: إني تأملت كلام الناس فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء، يعني الأعاجم، فأردت أن أضع لهم شيئا يرجعون إليه، ويعتمدون عليه، ثم ألقى إليّ الرقعة، وفيها مكتوب: الكلام كلّه اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعل ما أنبئ به، والحرف ما جاء لمعنى؛ وقال لي: انح هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك"[2].

1- ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني: واضع علم النحو. كان معدودا من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضري الجواب، من التابعين. (الأعلام للزركلي 236/3).

2- معجم الأدباء (مرجع سابق) 1467/4.

وذهب القفطي في رواية أخرى إلى نسبة وضع علم النحو للإمام علي بن أبي طالب –ﷺ–، قال: "روي عن أبى الأسود قال: دخلت على أمير المؤمنين علىّ بن أبى طالب– عليه السلام– فأخرج لي رقعة فيها: الكلام كلّه اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. قال: فقلت: ما دعاك إلى هذا؟ قال: رأيت فسادًا في كلام بعض أهلي؛ فأحببت أن أرسم رسما يعرف به الصواب من الخطأ. فأخذ أبو الأسود النحو عن على– عليه السلام– ولم يظهره لأحد"[1]، وقد أورد ابن الأنباري رواية أخرى أشار فيها إلى نسبة نشأة علم النحو للإمام علي بن أبي طالب –ﷺ–، قال: "روي أن سبب وضع عليّ –ﷺ– عنه لهذا العلم أنه سمع أعرابياً يقرأ: "لا يأكُلُه إلا الخاطئين" فوضع النحو"[2].

وأورد شوقي ضيف رواية أخرى عن القفطي قال: "رأيت بمصر في زمن الطلب بأيدي الورّاقين جزءا فيه أبواب من النحو يُجمعون على أنها مقدمة علي بن أبي طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدؤلي"[3].

مما لا شك فيه أن الإمام علي ابن أبي طالب –ﷺ–، من القراء الثقات، ورويت له أشعارًا كثيرة وهذا يؤكد أنه من أعرف الناس باللغة، ومن الفصحاء الذين سلمت سليقته من اللحن.

---

1 – إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة – بيروت، ط: الأولى، 1982م، ج40/1.

2 – نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص 19، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط: الثالثة، 1985م.

3 – المدارس النحوية، (مرجع سابق)، ص 14.

ولكن إذا تناولنا الروايات السابقة عن نسبة وضعه للنحو، نجدها قد تحدثت عن وضعه –ﷺ– لعلم النحو كاملًا مبوبًا ومقسمًا، وهذا لا يتماشى مع طبيعة نشأة علم النحو، فالنحو كغيره من العلوم نشأ صغيرًا ثم مرّ بمراحل النمو التي تمر بها جميع العلوم الأخرى حتى اكتمل وأصبح على ما عليه الآن.

ومن الملاحظ أن الروايات السابقة وغيرها التي نسبت وضع علم النحو للإمام عليّ –ﷺ – قد شابها الاضطراب، فهي لا تخلو من المبالغة، ولكنها في الوقت نفسه تؤكد على إلمامه –ﷺ– بالقرآن الكريم، وإدراكه لأخطاء الناس في قراءتهم مما يؤكد أن السبب وراء وضع النحو كان دينيًا محضًا خدمة للقرآن ونشأ في رحابه.

2– ما روي في نسبة وضع علم النحو لأبي الأسود الدُّؤليُّ:

من الروايات التي تنسب وضع النحو إلى أبي الأسود الدُّؤليُّ دون تفصيل أو ربط ذلك بأحد غيره ما ذكره (أبو الحسن العجلي)، قال: " ظَالِم بن عَمْرو بن سُفْيَان وَكَانَ من كبار التَّابِعين من أَصْحَاب عَليّ وَهُوَ أول من وضع النَّحْو بَصرِي تَابِعِيّ ثِقَة"[1].

أمّا ابن عساكر فقد أورد العديد من الروايات التي تشير إلى أن أبا الأسود الدُّوليُّ هو أول من وضع علم النحو ومن تلك الروايات: "أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبلها ووضع

---

1 – عرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي، ت: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية، ط: الأولى، 1405 – 1985م، 484/1.

قياسها أبو الأسود، وكان رجل من أهل البصرة وإنما فعل ذلك حين اضطرب كلام العرب فغلبت السليقة قال: الخطابي السليقة من الكلام ما كان الغالب على السهو، فهو مع ذلك فصيح اللفظ منسوب إلى السليقة، وهي الطبيعة، ومعناه ما سمح به الطبع وسهل على اللسان من غير أن يتعهد إعرابه". [1]

وأورد رواية أخرى يقول: "أول من وضع النحو أبو الأسود الديلي، ثم ميمون الإفريقي، ثم عنبسة الفيل ثم عبد الله بن أبي إسحاق". [2]

وفي رواية أخرها أوردها ابن الأثير الجزري يقول: "ليس لأبي الأسود الديلي صحبة، وهو تابعي، مشهور، وكان من أصحاب علي، فاستعمله عَلَى البصرة، وهو أول من وضع النحو، وله شعر حسن، وجواب حاضر، وأخباره مشهورة، وكلامه كثير الحكم والأمثال". [3]

وذكر بامخرمة روايات أخرى في نسبة علم النحو إلى أبي الأسود قال: " كان من أكمل الرجال رأيا وأرجحهم عقلا، وهو أول من وضع النحو، قيل: السبب أن إحدى بناته قالت له: يا أبت؛ ما أحسن السماء! برفع (أحسن) وجر (السماء)، فقال: يا بنية؛ نجومها، قالت: إني لم أرد: أي شيء فيها أحسن، إنما تعجبت من حسنها، فقال: إذن قولي: ما أحسنَ السماءَ! ووضع حينئذ

---

1 – تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، ت: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع1415 هـ – 1995م. 194/25.

2 – المرجع السابق 193/25.

3 – أسد الغابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، الناشر: دار الفكر – بيروت، عام النشر: 1989م, 485/2.

نبذة في النحو، فقيل له: من أين لك هذا العلم؟ فقال: تلقيت حدوده من علي بن أبي طالب، وقيل: إنه سمع قارئا يقرأ: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [1] فجر (رسوله) فقال: ما ظننت أن أمر الناس يؤول إلى هذا! فأتى إلى زياد واستأذنه في شكل المصحف بعد أن كان طلب منه زياد فامتنع، فيقال: إن زيادا دس عليه من سمّعه ذلك اللحن ليفعل، وهو أول من شكل المصحف ونقطه"[2]، وذكر ابن النديم في رواية طويلة في ذلك نوردها كاملة قال فيها: " كان بمدينة الحديثة رجل يقال له محمد بن الحسين، ويعرف بابن أبي بعرة جماعة للكتب، له خزانة لم أر لأحد مثلها كثرة، تحتوي على قطعة من الكتب العربية في النحو واللغة والأدب والكتب القديمة، فلقيت هذا الرجل دفعات فأنس بي، وكان نفورًا ضنينًا بما عنده خائفا من بني حمدان، فأخرج لي قمطرًا كبيرًا فيه نحو ثلاثمائة رطل جلود فلجان وصكاك وقرطاس مصر وورق صيني وورق تهامي وجلود آدم وورق خراساني فيها تعليقات عن العرب، وقصائد مفردات من أشعارهم وشيء من النحو والحكايات والأخبار والأسماء والأنساب وغير ذلك من علوم العرب وغيرهم، وذكر أن رجلاً من أهل الكوفة ذهب عنى اسمه كان مستهترًا بجمع الخطوط القديمة، وأنه لما حضرته الوفاة خصه بذلك؛ لصداقة كانت بينهما، وأفضال من محمد بن الحسين عليه، ومجانسة المذهب فإنه كان شيعيا، فرأيتها وقلبتها فرأيت عجبًا إلا أن الزمان قد أخلقها وعمل فيها عملاً

---

1 – سورة التوبة الآية: (3).

2 – قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي، ت: بو جمعة مكري / خالد زواري، الناشر: دار المنهاج – جدة، ط: الأولى، 1428 هـ – 2008م، 508/1.

أدرسها وأحرفها وكان على كل جزء أو ورقة أو مدرج توقيع بخطوط العلماء واحدًا أثر واحد، فذكر فيه خط من هو وتحت كل توقيع توقيع آخر، خمسة وستة من شهادات العلماء على خطوط بعض لبعض، ورأيت في جملتها مصحفا بخط خالد بن أبي الهياج صاحب علي –ﷺ–، ثم وصل هذا المصحف إلى أبي عبد الله بن حاني –رحمه الله، ورأيت فيها بخطوط الإمامين الحسن والحسين، ورأيت عنده أمانات وعهودًا بخط أمير المؤمنين علي عليه السلام، وبخط غيره من كتاب النَّبيّ –ﷺ–، ومن خطوط العلماء في النحو واللغة مثل أبي عمرو بن العلاء وأبي عمر، والشيباني والأصمعي وابن الأعرابي وسيبويه والفراء والكسائي، ومن خطوط أصحاب الحديث مثل سفيان بن عيينة وسفيان الثوري والأوزاعي وغيرهم، ورأيت ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته، وهي أربعة أوراق أحسبها من ورق الصين ترجمتها هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود بخط يحيى بن يعمر، وتحت هذا الخط بخط عتيق هذا خط علان النحوي، وتحته هذا خط النضر بن شميل، ثم لما مات هذا الرجل فقدنا القمطر وما كان فيه، فما سمعنا له خبرًا ولا رأيت منه غير المصحف هذا على كثرة بحثي عنه".[1]

إذا تأملنا الروايات السابقة نجد أن نسبة وضع النحو لأبي الأسودِ هو الأرجح والأقرب للمنطق، فقد اشتهر أبو الأسود الدؤليّ بالعديد من الصفات التي ترجح وضعه للنحو، فهو من

---

1 – الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم، ت: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ط: الثانية 1997م، ص 62–63.

أكمل الرجال رأيًا وأرجحهم عقلًا، وله أشعار مكتوبة، وأخبار مشهورة، وثبت أنه من أوائل من عني بعلم التفسير والإعراب، ومما لا خلاف عليه أنه وضع النقاط على الحروف وكان هذا الصنيع من بواكير التدوين، فالنقط التي وضعها أبو الأسود الدولي كانت إعرابًا للكلمات، وبذلك عرفت الحركات الإعرابية.

3- ما روي في نسبة وضع النحو للخليفة عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-:

وهنالك رواية نسبت وضع علم النحو لسيدنا عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، روي أنه قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- فقال: من يقرئني شيئاً مما أنزل الله على محمد -صلى الله عليه وسلم- فأقرأه رجل سورة براءة، فقال: (أن الله بريءٌ من المشركين ورسولِه) بالجر، فقال الأعرابي: أو قد برئ الله من رسوله! إن يكن الله برئ من رسوله فأنا أبرأ منه! فبلغ عمر -رضي الله عنه- مقالة الأعرابي، فدعاه فقال: يا أعرابي، أتبرأ من رسول الله! فقال: يا أمير المؤمنين، إني قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن، فسألت من يقرئني، فأقرأني هذا سورة (براءة)، فقال: (أن الله بريءٌ من المشركين ورسولِه)، فقلت: أو قد برئ الله تعالى من رسوله! إن يكن برئ من رسوله، فأنا أبرأ منه. فقال له عمر -رضي الله عنه-: ليس هكذا يا أعرابي، فقال: كيف هي يا أمير المؤمنين؟ فقال: (أن الله بريءٌ من المشركين ورسولُهُ)، فقال الأعرابي: وأنا والله أبرأ ممن برئ الله ورسوله منه، فأمر عمر -رضي الله عنه- ألا يقرئ القرآن الكريم إلا عالمٌ باللغة، وأمر أبا الأسود أن يضع النحو. [1]

---

1 - نزهة الألباء في طبقات الأدباء (مرجع سابق)، ص 19-20.

الرواية السابقة تؤكد أن أمير المؤمنين عمر –ﷺ–، استعظم لحن الإعرابي في قراءة القرآن الكريم، وأدرك الخطر الداهم الذي يتهدد القرآن، فأمر أبا الأسود أن يضع النحو، ولم نجد ما يثبت أن أمير المؤمنين عمر –ﷺ– كانت له محاولات واضحة في علم النحو على قرار ما ورد عن عليّ –ﷺ– بأنه أول من قسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، بالإضافة لما سبق فإن الرواية السابقة تؤكد على أن وضع النحو كان باعثه ديني، فقد أدرك سيدنا عمر –ﷺ– الخطر الداهم الذي يتهدد القرآن الكريم ومعانيه بسبب اللحن، فعهد لأبي الأسود بوضع النحو، وهذه الرواية ترجح وضعه لعلم النحو.

4– ما روي في نسبة وضع النحو لتلاميذ أبي الأسود الدُّؤليُّ:

هنالك روايات نسبت وضع علم النحو إلى نصر بن عاصم، ومن هذه الروايات ما ذكره القفطي قال: " قال بعض الرواة: إن نصر بن عاصم أول من وضع النحو وسبّبه؛ وهو أول من أخذه عن أبى الأسود الدؤلي، وفتق فيه القياس، وكان أنبل الجماعة الذين أخذوا عن أبى الأسود، فنسب أوله إليه، وكان من التابعين، ويقال: إنه دؤليّ، ويقال إنه ليثيّ، والله أعلم"[1]، وروى السيوطي رواية أخرى ذهب فيها إلى نسبة وضع علم النحو لتلاميذ أبي الأسود الدؤليّ، قال: "قال وروى محبوب البكري عن خالد الحذاء رحمه الله قال أول من وضع العربية نصر بن عاصم،

1 – إنباه الرواة على أنباه النحاة (مرجع سابق)، 343/3.

وروى ابن لهيعة عن أبي النضر قال: كان عبد الرحمن بن هرمز رحمه الله أول من وضع العربية".[1]

الروايات السابقة وغيرها من الروايات الأخرى التي تنسب وضع علم النحو لتلاميذ أبي الأسود الدؤليّ لا يمكن الأخذ بها، فمن الطبعي أن المعلم سابق لتلاميذه، والمعروف أن نصر ابن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، ويحيى بن يعمر تتلمذوا على يد أبي الأسود الدؤلي وأخذوا عنه، ومن الروايات الكثيرة التي أوردناها ينجلي لنا أن أبا الأسود الدؤلي هو أول من وضع أسس علم النحو، فتكلم في الإعراب والتفسير ونقط المصحف، وأكمل تلاميذه من بعده هذا العمل، وأن علم النحو كان عربيًا خالصًا، وكان نتيجة لضرورة تقتضيها الظروف والحوادث وهي صون القرآن الكريم من اللحن والتحريف، فهي الباعث على وضعه، وأن سبب وضع علم النحو كان دينيًا خالصًا، ونشأ النحو نشأته الأولى في رحاب القرآن الكريم.

1 – سبب وضع علم العربية، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: مروان العطية، الناشر: دار الهجرة – بيروت/دمشق، ط: الأولى، 1409هـ 1988م، ص 56.

المبحث الثاني

القراء السبعة

نزول القرآن الكريم على النَّبيّ –ﷺ– وبلغة العرب، كان له عظيم الأثر على أهل اللغة وعلمائها، فقد أولوه بالرعاية والاهتمام، وحرصوا على حمايته وحفظه من اللحن، فظهرت عندهم علوم ومعارف جديدة لم يعرفوها من قبل كعلم النحو والتفسير والقراءات.

ويعتبر علم القراءات القرآنية أحد العلوم التي تتشعب فيه الآراء، ويختلف فيه العلماء، فهو من الموضوعات الحديثة على العرب، لم يعرفوا له مثيلًا ولا نظيرًا من قبل، وقد عملوا فيه أقيستهم وسماعهم وأبنيتهم التي عرفوها، وكان لاختلاف اللهجات العربية، واشتمال القرآن الكريم على الكثير من المفردات التي عدها العرب من الألفاظ الأعجمية، ودخول كثير من غير العرب في الإسلام وروايتهم للقرآن، أكبر الأثر في الاختلاف في القراءات القرآنية.

لذلك لابد لنا أن نقف عند علماء القراءات المشهورين، ونترجم سيرتهم ترجمة مختصرة؛ لنتمكن من فهم القضايا التي أثيرت حول علم القراءات، وسنتناولها لاحقًا.

أولًا: الإمام نافع:

هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني، أبو رويم، أحد الأئمة القراء الذين اشتهر ذكرهم في جميع الآفاق، ووقع على فضلهم وجلالتهم الاتفاق، وهو مدنيّ نسبة إلى مدينة رسول الله –ﷺ– وأصله من أصبهان، وهو من الطبقة الثالثة بعد الصحابة، وكان أسود شديد السواد،

وكان إمام دار الهجرة، وإمام المسجد النبوي، أخذ القراءة عن سبعين من التابعين ومن أشهرهم: "عبد الرحمن بن هرمز الأعرج المدني، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، وشيبة بن نصاح مقرئ المدينة وقاضيها، ومسلم بن جندب الهذلي التابعي المشهور، ويزيد بن رومان، وهؤلاء هم الذين ذكرهم نافع أنه أدركهم بالمدينة من الأئمة في القراءة، قال نافع: قرأت على هؤلاء، فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته، وما شذ فيه واحد تركته، حتى ألفت هذه القراءة"[1]، وهم أخذوا عن ابن عباس وأبي بن كعب وأبي هريرة –رضي الله عنهم– وأقرأ نافع أكثر من سبعين سنة، وكان حجّة في القراءة، صدوقا في الحديث.

وكان جماعة من الكبار يستحبّون قراءته: منهم مالك بن أنس، وعبد الله بن وهب المصريّ، وعلى قراءة نافع اجتمع النّاس بالمدينة العامّة منهم والخاصّة، وعن اللّيث بن سعد: أنّه حجّ فوجد نافعا إمام النّاس في القراءة لا ينازع، وسأل عبد الله بن أحمد بن حنبل أباه: أيّ القراءتين أحبّ إليك؟، قال: قراءة أهل المدينة"[2].

وقد اشتهر بأنه يقرئ الناس بالقراءات كلها، وكان عالمًا بلهجات العرب، روى الداني: "جاء رجل إلى نافع فقال: تأخذ على الحدر، فقال نافع ما الحدر؟ ما أعرفها أسمعنا قال فقرأ الرجل

---

1 – صفحات في علوم القراءات، أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، الناشر: المكتبة الإمدادية، ط: الأولى– 1415هـ، ص 194.

2 – المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، الناشر: مركز البحوث الإسلامية ليدز – بريطانيا، ط: الأولى 2001م، ص 194.

فقال نافع: الحدر، أو قال حدرنا، أن لا نسقط الإعراب، ولا ننفي الحروف، ولا نخفف مشددا، ولا نشدد مخففا، ولا نقصر ممدودا، ولا نمد مقصورا، قراءتنا قراءة أكابر أصحاب رسول الله -ﷺ- سهل جزل، لا نمضغ ولا نلوك، ننبر ولا نبتهر، نسهل ولا نشدد، نقرأ على أفصح اللغات وأمضاها، ولا نلتفت إلى أقاويل الشعراء وأصحاب اللغات، أصاغر عن أكابر مليّ عن وفيّ، ديننا دين العجائز، وقراءتنا قراءة المشايخ، نسمع في القرآن، ولا نستعمل فيه بالرأي[1]، ثم تلا نافع: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [2]، وأشهر من روى عنه:

1 – ورش:

عثمان بن سعيد القبطيّ المصريّ، لقّبه ب (ورش) شيخه نافع، وذلك لشدّة بياضه، والورش شيء يصنع من اللّبن، أو اسم الطّائر المعروف ب (الورشان)، كان ثقة حجّة في القراءة، وانتهت إليه في زمانه رئاسة الإقراء بمصر، توفّي سنة (197هـ).

2 – قالون:

واسمه: عيسى بن مينا بن وردان الزّرقيّ المدنيّ، (قالون) بالرّوميّة: جيّد، ولقّبه به شيخه نافع لجودة قراءته، وكان حجّة في القراءة، صدوقا في الحديث، توفّي سنة (220هـ).

---

1 – التحديد في الإتقان والتجويد، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، ت: د. غانم قدوري حمد، الناشر: مكتبة دار الأنبار – بغداد، ط: الأولى 1988م، ص 179.

2 – سورة الإسراء، الآية: 88.

ثانيًا: الإمام أبو عمرو بن العلاء:

هو أبو عمرو بن العلاء البصري المازني، من بني مازن كازروني الأصل، أسمر طويلا، وهو عربيّ النسب، واختلف في اسمه، فقيل: اسمه كنيته، وقيل زيان، وقيل غير ذلك، كان مقرئ البصرة، وكان إمام النحو في عصره، فهو من أعلم الناس بالقرآن الكريم والعربية والشعر وأيام العرب وكانت دفاتره ملء بيت إلى السقف، واشتهر بالصدق والفصاحة وسعة العلم، فهو من الأعلام في القرآن الكريم وعنه أخذ يونس بن حبيب، والرواية عنه في القراءة والنحو واللغة كثيرة.

ولد بمكة أيام عبد الملك، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة سنة أربع وخمسين ومائة، وقرأ على جماعة من التابعين بالحجاز والعراق، منهم ابن كثير، ومجاهد، وسعيد بن جبير، على ابن عباس، على أبيّ، على النَّبيّ -ﷺ- [1]، روى عنه:

1- الدوري:

هو أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان -ويقال صهيب- الأزدي الدوري، الإمام العالم الكبير الضرير، كان شيخ المقرئين، وإمام القراءة في عصره، يقول عنه الزركلي:

---

1 - سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، أبو البقاء علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي، راجعه: عليّ الضباع، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط: الثالثة 1954م، ص10.

"كان ثقة ثبتا ضابطا، له كتاب (ما اتفقت ألفاظه ومعانيه من القرآن)، و(قراءات النَّبيّ -ﷺ-) في الظاهرية و(أجزاء القرآن)، وهو أول من جمع القراءات، كان ضريرا، نسبته إلى (الدور ببغداد).[1]

2- السوسي:

هو أبو شعيب، صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود بن مسرح، السوسي الرقي، كان إمامًا ومقرئًا ومحدثًا، جوّد القرآن على يحيى اليزيدي وأحكم عليه حرف أبي عمرو، وسمع سفيان بن عيينة، وعبد الله بن نمير وأسباط بن محمد، وجماعة.

ثالثًا: الإمام ابن كثير:

هو أبو معبد عبد الله بن كثير الْمقري مولى عبد الله بن السَّائِب المَخْزُومِي، مولى عمر بن علقمة الكناني، ويقال: الداري، والدار بطن من لخم، وهو من أبناء فارس الذين كانوا بصنعاء، بعثهم كسرى إلى اليمن لما طرد الحبشية عنها، وهو أحد القراء السبعة' أخذ عن مجاهد عن ابن عباس عن أبيّ بن كعب عن رسول الله -ﷺ-، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، وكان ذا دين وورع، وكان عطارا، وَهُوَ أقدم الْقُرَّاء السَّبْعَة وَكَانَت وَفَاته بِمَكَّة بعد أَن قَامَ بهَا دهرا وقراءته الْغَالِبَة على أَهلهَا، وكان إمام الناس في القراءة بمكة لم ينازعه فيها مُنَازِع، وكان فصيحًا بليغًا، لَقِيَ من

1 - الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الناشر: دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر 2002م، 264/2.

الصحابة عبد الله بن الزبير وأبا أيوب الأنصاري وأنس بن مالك — رضي الله عنهم — وتوفي ابن كثير سنة (120هـ)، وروى القراءة عنه من أصحابه:

1- البزي:

هو أحمد بن عبد الله بن القاسم مؤذِّن المسجد الحرام وإمامه ومُقْرِيه، وكنيته أبو الحسن، قرأ على عكرمة بن سليمان المكي، وقرأ عكرمة على شبل، وقرأ شبل على ابن كثير، وتوفي البزي سنة (٢٥٠) خمسين ومائتين، ومولده سنة (١٧٠) سبعين ومائة، وكان إمامًا في القراءة محقِّقًا ضابطًا متقِنًا لها [1]، ثقة انتهت إليه مشيخة الإقراء بمكة.

2- قنبل:

وهو أبو عُمَر محمد بْن عَبْد الرَّحْمَن بْن محمد بْن خالد بن سعيد بن جرحة المخزوميّ المكّيّ، وقنبل لقب له، وُلِد (195هـ)، وكان إمامًا في القراءة متقِنًا ضابطًا، انتهت إليه مشيخة الإقراء بالحجاز ورحل إليه الناس من الأقطار، وقرأ على: أبي الحَسَن أحمد بن محمد النّبّال القوّاس صاحب أبي الإخريط، وَخَلَفَهُ في الإقراء بعد موته، وله رواية عن: أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بَزَّة أيضًا، وكان قُنْبُل قد ولي الشرطة وإقامة الحدود بمكّة، وطال عُمره وضعُف، وقطع الإقراء قبل موته بسبعة، وتوفَّى قُنبل سنة (291هـ).

1- الأعلام (مرجع سابق) 204/1.

رابعًا: الإمام ابن عامر:

هو عبد الله بن عامر اليحصبي، عربي الأصل، اختلف في كنيته فقيل: أبو نعيم، وقيل: أبو عليم، وقيل: أبو عمران، وقيل: أبو عبيد، وقيل: أبو موسى، وقيل: أبو محمد، وقيل: أبو عثمان، وأشهرها أبو عمران، وهو يحصبي منسوب إلى يحصب بن دهمان بن عامر بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان بن عامر، وهو هود –صلى الله عليه وسلّم– ونسبه متصل إلى آدم –صلى الله عليه وسلّم، وكان عالما ثقة فيما أتاه، حافظا فيما رواه، متقنا لما وعاه، ولي القضاء بعد بلال بن أبي الدرداء، ثم كان إمام مسجد دمشق، ورئيس القوم، وهو تابعي قرأ على عثمان بن عفان –ﷺ–، وحسبك بفضله إذ كان يلقى قراءته من عثمان –ﷺ–، وعثمان يلقاها من رسول الله –ﷺ–[1]

وقيل إنه قرأ القرآن العظيم على المغيرة بن أبي شهاب، عن قراءته على عثمان نفسه نصف القرآن، وورد أيضا أنه قرأ على أبي الدّرداء [2].

ورواية قراءته على عثمان بن عفان –ﷺ– لا يمكن إثباتها أو نفيها؛ لأن كثير من الرواة اختلفوا في السنة التي ولد فيها ابن عامر، فقيل إنه ولد في السنة الثامنة للهجرة، وقيل في السنة

---

1 – طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم، عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السَّلَّار الشافعي، ت: أحمد محمد عزوز، الناشر: المكتبة العصرية – صيدا بيروت، ط: الأولى، 1423هـ – 2003م، ص74.

2 – شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، ت: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط: الأولى، 1406هـ – 1986م، 85/2.

الحادية والعشرين، وروى بعضهم أنه ولد في السنة الحادية والستين، ذكر ابن عساكر: " أدرك معاوية وأدرك إمارة عمر بن عبد العزيز، قال أبو مسهر: لم يدرك عثمان وأظنه أدرك معاوية [1]، وتوفي بدمشق يوم عاشوراء سنة 118هـ، ورواياه عن أصحابه هما:

1- هشام:

هو هِشَامُ بنُ عمَّارِ بنِ نُصَيرِ بنِ مَيْسرَةَ بنِ أَبَانَ السُّلَمِيُّ الدِّمَشْقِيُّ ، وكنيته أبو الوليد، شيخ أهل دمشق ومفتيهم، وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم، ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة، وقرأ القرآن الكريم على عراك بن خالد، كان من المكثرين الثقات، أخذ قراءة ابن عامر عرضًا عن عراك بن خالد المزي عن يحيى بن الحارث الذماري عن ابن عامر، رحل في طلب العلم، وحدث عن مالك بن أنس والوليد بن مسلم وآخرين، وحدث عنه البخاري وأبو داود والنسائي وابن ماجه، وروى الترمذي عن البخاري عنه، قيل عنه: "كان مشتهرا بالعقل والفصاحة والرواية والعلم [2]، وتوفي سنة (245هـ)، ومولده سنة 153(153هـ).

2- ابن ذكوان:

عبد الله بن أحمد بن بشير، الإمام المقرئ أبو عمرو القرشي الفهري، مقرئ دمشق وإمام جامعها وراوي القراءة عن ابن عامر، قال عنه الزركلي: "كان شيخ الإقراء في الشام، ولم يكن بالمشرق

---

1 - تاريخ دمشق (مرجع سابق)، 277/29.

2 - معجم المفسرين، عادل نويهض، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد، الناشر: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، ط: الثالثة، 1988م. 712/2.

والمغرب في زمانه أعلم بالقراءة منه" [1]، وتُوُفِّي في شوال سنة (٢٠٢هـ) على الصواب، ومولده يوم عاشوراء سنة (١٧٣هـ).

خامسًا: الإمام عاصم بن أبي النجود:

هو أبو بكر عاصم بن أبي النجود بن بهدلة مولى بني جذيمة بن مالك بن نصر ابن قعين بن أسد، والنَّجُود بفتح النون وضم الجيم وهو مأخوذ من نَجَدْت الثياب؛ أي سَوَّيْتَ بعضها فوق بعض، منزلته: هو شيخ الإقراء بالكوفة وأحد القراء السبعة، وكان من التابعين الأجلاء، جمع بين الفصاحة والإتقان والتحرير والتجويد، وكان أحسن الناس صوتا بالقرآن الكريم، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي –رحمه الله–، حيث جلس مجلسه، ورحل الناس إليه للقراءة من شتى الآفاق، قال عنه ابن مخلوف: "الإمام التابعي الثقة الفاضل المثبت الأمين العمدة الكام، قرأ على أبي عبد الله حبيب السلمي وزر بن حبيش الأسدي، وهما على عثمان وعلي وابن مسعود وأبيّ بن كعب وزيد بن ثابت –رضي الله عنهم– على النَّبيّ –ﷺ– [2]، وأورد ابن الجوزي رواية عنه ذكر فيها: "كان له علم بالسير والمغازي، روى عن ابن إسحاق وغيره، وكان ثقة، ووفد على عمر بن عبد العزيز في خلافته في دين لزمه، فقضاه عنه، وأمر له بمعونة، وأمره أن يجلس في مسجد دمشق، فيحدث الناس بمغازي رسول الله –ﷺ– ومناقب أصحابه –

---

1 – الأعلام (مرجع سابق)، 293/3.

2 – شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الأولى، 1424هـ – 2003م، 28/1.

رضي الله عنهم- وقال: إن بني أمية كانوا يكرهون هذا وينهون عنه، فأجلس فحدث، ففعل، ثم رجع إلى المدينة فتوفي بها في هذه السنة"[1]، توفي سنة (128هـ)، وروى عنه القراءة من أصحابه:

1- شعبة:

هو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم بن الحناط بالنون الأسدي الكوفي، اختلف فى اسمه على ثلاثة عشر قولا أصحها شعبة وقيل أحمد وعبد الله وعنترة وسالم وقاسم ومحمد وغير ذلك، ولد سنة (95هـ)، وكان من الأئمة الأعلام حجة ثقة، أخذ القرآن الكريم عن خيرة العلماء: فقد عرض القرآن الكريم على عاصم ثلاث مرات، وعلى عطاء بن السائب، وأسلم المنقري، وتصدر شعبة لتعليم القرآن الكريم، واشتهر بالثقة وجودة القراءة وأقبل عليه الطلاب فتتلمذ عليه: أبو يوسف يعقوب بن خليفة الأعشى، وعبد الرحمن بن أبي حماد، وعروة بن محمد الأسدي، ويحيى بن محمد العليمي، وسهل بن شعيب[2]، عمّر شعبة دهرا طويلا، واحتل مكانة سامية بين العلماء وقد أثنى عليه الكثيرون، ، قال عنه ابن الجزري: " كَانَ إِمَامًا عَلَمًا كَبِيرًا عَالِمًا عَامِلًا حُجَّةً مِنْ كِبَارِ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ، وَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ بَكَتْ أُخْتُهُ فَقَالَ لَهَا: مَا يُبْكِيكِ؟ انْظُرِي إِلَى تِلْكَ الزَّاوِيَةِ فَقَدْ

---

1 - المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 1412هـ - 1992م،203/7.

2 - معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، محمد محمد محمد سالم محيسن، الناشر: دار الجيل - بيروت، ط: الأولى، 1412هـ - 1992م، 294/1.

خَتَمْتُ فِيهَا ثَمَانَ عَشَرَةَ أَلْفِ خَتْمَةٍ"[1]، توفي شعبة بعد حياة حافلة بتعليم القرآن الكريم سنة (193هـ).

2- حفص:

هُوَ حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ الأَسَدِيُّ الْغَاضِرِيُّ الْكُوفِيُّ، أَبُو عُمَرَ، شَيْخُ الْقُرَّاءِ، وَيُقَالُ لَهُ: حَفْصُ بْنُ أَبِي داود، قيل عنه: "تعلم القرآن الكريم من عاصم خمسا خمسا كما يتعلمه الصبيّ من المعلم، وكان عالما عاملا أعلم أصحاب عاصم بقراءة عاصم، وكان ربيب عاصم ابن زوجته، قال يحيى بن معين: الرواية الصحيحة التي رويت من قراءة عاصم رواية حفص"[2]، أورد عنه ابن الجزري عن ابن المنادى: "وَقَالَ ابْنُ الْمُنَادِي: كَانَ الْأَوَّلُونَ يَعُدُّونَهُ فِي الْحِفْظِ فَوْقَ ابْنِ عَيَّاشٍ وَيَصِفُونَهُ بِضَبْطِ الْحُرُوفِ الَّتِي قَرَأَ عَلَى عَاصِمٍ، وَأَقْرَأَ النَّاسَ دَهْرًا، وَقَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: أَمَّا فِي الْقِرَاءَةِ فَثِقَةٌ ثَبْتٌ ضَابِطٌ بِخِلَافِ حَالِهِ فِي الْحَدِيثِ[3]. توفي سنة (180هـ).

سادسًا: الإمام حمزة:

هو حمزة حبيب بن عمارة الزيات التميمي مولى عكرمة بن ربعي التيمي، وكنيته أبو عمارة، قرأ على أبي محمد سليمان بن مهران الأعمش، وقرأ الأعمش على أبي محمد يحيي بن

---

1 - النشر في القراءات العشر (مرجع سابق)، 156/1.

2 - المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر، عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري أبو حفص، سراج الدين النشَّار الشافعي المصري، ت: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، 1422هـ - 2001م، ص 23.

3 - النشر (مرجع سابق)، 156/1.

وثاب الأسدي، وقرأ يحيي على أبي شبل علقمة بن قيس، وقرأ علقمة على عبد الله بن مسعود، وقرأ عبد الله بن مسعود على رسول الله -ﷺ-، توفَّى حمزة سنة (١٥٦) ست وخمسين ومائة على الصواب، ومولده سنة (٨٠) ثمانين، وكان إمام الناس في القراءة بالكوفة بعد عاصم والأعمش، وكان ثقة كبيرًا حجة قيِّمًا بكتاب الله، مجوِّدًا له، عارفًا بالفرائض والعربية، حافظًا للحديث، ورعًا عابدًا خاشعًا ناسكًا زاهدًا، قانتًا لله، لم يكن له نظير، كان يجلب الزيت من العراق إلى حلوان، ويجلب الجبن والجوز منها إلى الكوفة، قال أبو حنيفة: شيئان غَلَبْتَنا عليهما لسنا ننازعك عليهما: القرآن والفرائض، وكان شيخه الأعمش إذا رآه يقول: هذا حبر القرآن الكريم، وقال حمزة: ما قرأت حرفًا من كتاب الله إلَّا بأثر، وروى عنه القراءة من أصحابه:

1- خلف:

هو أبو محمد بن خلف بن هشام بن طالب البزاز، ولد سنة (150هـ)، وحَفِظَ القرآن الكريم وهو ابن عشرين سنة، وابتدأ في طلب العلم وهو ابن ثلاثة عشر سنة، وكان إمامًا كبيرًا عالمًا ثقةً زاهدًا عابدًا، تُوُفِّيَ في جمادى الآخرة سنة (299هـ).

2- خلاد:

هو أبو عيسى خلاد بن خالد الصيرفي، وكان إمامًا في القراءة ثقةً عارفًا محقِّقًا مجوِّدًا. أخذ القراءة عرضًا عن سليم، وهو أضبط أصحابه وأجلُّهم توفى سنة (220هـ).

سابعًا: الإمام الكسائي:

وهو علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي مولاهم، وهو من أولاد الفرس من سواد العراق، سمي الكسائي نسبة إلى كساء أحرم فيه، "أخذ القراءة عرضا على حمزة الزيات، ومحمد بن أبي ليلى، وعيسى بن عمر الهمداني، وأخذ عنه القراءة إبراهيم بن الحرين، وحفص بن عمر الدوري، وهارون بن عيسى والقاسم بن سلام وقتيبة بن مسلم، كان أصدق الناس، متبحرا في النحو واللغة، ألّف الكسائي معاني القرآن وكتاب القراءات"[1]، ورحل إلى البصرة فأخذ اللغة عن الخليل، "كان إماماً في النحو واللغة والقراءات، ولم تكن له في الشعر يد، حتى قيل: ليس في علماء العربية أجهل من الكسائي بالشعر، وكان يؤدب الأمين بن هارون الرشيد"[2].

قال عنه الذهبي: "سَافَرَ فِي بَادِيَةِ الحِجَازِ مُدَّةً لِلْعَرَبِيَّةِ، فَقِيْلَ: قَدِمَ وَقَدْ كَتَبَ بِخَمْسَ عَشْرَةَ قِنِّيْنَةَ حِبْرٍ، وَأَخَذَ عَنْ يُوْنُسَ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: مَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَبَحَّرَ فِي النَّحوِ، فَهُوَ عِيَالٌ عَلَى الكِسَائِيِّ، قَالَ ابْنُ الأَنْبَارِيِّ: اجْتَمَعَ فِيْهِ أَنَّهُ كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِالنَّحوِ، وَوَاحِدَهُم فِي الغَرِيْبِ، وَأَوحَدَ فِي عِلْمِ

---

1 – اتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة المسمى بـ«تحرير النشر»، مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الإزميري، دراسة وتحقيق: خالد حسن أبو الجود، الناشر: دار أضواء السلف، ط: الأولى، 1428هـ – 2007م. ص 25.

2 – وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، ت: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، ط: 1900، 295/3.

القُرْآنِ، كَانُوا يُكْثِرُوْنَ عَلَيْهِ، حَتَّى لاَ يَضبِطَ عَلَيْهِم، فَكَانَ يَجمَعُهُم، وَيَجْلِسُ عَلَى كُرْسِيٍّ، وَيَتْلُو، وَهُم يَضبِطُوْنَ عَنْهُ، حَتَّى الوُقُوفِ"[1]، توفي سنة (189هـ)، وروى عنه القراءة من أصحابه:

1- أبو الحارث:

وهو الليث بن خالد المروزي المقرئ، قرأ على الكسائي، وكان ثقة قيما بالقراءة ضابطا لها، قال الحافظ أبو عمرو: كان من أجل أصحاب الكسائي، توفي سنة (240هـ).

2- الدوري: تقدم سَنَده ووفاته في سند أبي عمرو بن العلاء.

1 - سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، الناشر: دار الحديث- القاهرة، ط: 1427هـ-2006م، 554/7.

المبحث الثالث

التأليف النحوي

النحو العربي شأنه شأن جميع العلوم الأخرى، فقد بدأ صغيرًا ضئيلًا؛ لمعالجة بعض الظواهر السالبة التي لم يعرفها العرب من قبل، ثم تطور هدفه، وتبينت أهميته في المحافظة على أصالة اللغة، فبدأ يكبر وينمو، حتى نضج وأصبح على ما هو عليه الآن، ولا تخفى على أحد أهمية علم النحو، فهو دليل على تراث هذه الأمة وحضارتها واعتزازها بقيمها ودينها؛ لأن النحو أنشأ لحماية القرآن الكريم من اللحن والتحريف، وبذلت في سبيل ذلك جهود عظيمة عبر مئات السنين، حتى تم واكتمل ووصل لما هو عليه الآن، ومر النحو بأربع مراحل خلال رحلة تطوره ونموه وهي: مرحلة الوضع والتكوين، والنشأة والنمو، والنضج والكمال، والترجيح، وسنتطرق في هذه المراحل بما يتعلق بموضوع البحث دون الخوض في تفصيل القضايا والاختلافات النحوية والمذهبية.

المرحلة الأولى: (النشأة والتكوين)

بيّنا سابقًا نشأة النحو في رحاب القرآن الكريم، وأن قضية وضع وتكوين النحو في بداياتها الأولى كانت ضرورة فرضتها الظروف، وأملتها الحاجة للمحافظة على القرآن الكريم من بوادر اللحن الذي بدأ يتفشى بين الناس، وقد كانت هذه البداية على يد أبي الأسود الدُّوليّ، وقد توافق على ذلك عدد كبير من الأقدمين والمحدثين، فنجد من الأقدمين ابن سلام الجمحي يقول: "وَكَانَ

أول من أسس الْعَرَبيَّة وَفتح بَابهَا وأنهج سَبِيلهَا وَوضع قياسها أَبُو الْأسود الدؤلي"[1]، أمّا من المحدثين فقد ذهب إلى ذلك شوقي ضيف، وأحمد أمين، والشيخ الطنطاوي.

وبالرغم من أن النحو في بداياته لم يكن له المفهوم الذي عليه نحن اليوم، ولكن هنالك كثير من الأدلة التي تشير إلى أن النحو كان يشار به إلى معنى الإبانة والتوضيح، ومن ذلك ما رواه ابن البيع: "عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ –ﷺ– قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ –ﷺ–: «أَعْرِبُوا الْقُرْآنَ وَالْتَمِسُوا غَرَائِبَهُ»"[2]، وذكر ابن الانباري: عن أبي بكر وعمر –رضي الله عنهما: «لبعض إعراب القرآن أعجب إلينا من حفظ بعض حروفه»[3]، ويمكننا القول إنّ الإبانة والتوضيح لمفهوم النحو قديمًا، تشمل مراعاة الحركات الإعرابية، والأصول اللغوية.

وكانت مرحلة النشأة والتكوين بصرية دون أدنى شك، فقد انشغلت الكوفة في تلك الفترة برواية الأشعار والاخبار والنوادر، وامتدت هذه الفترة قرابة مئة عام، بدأت بأبي الأسود الدؤلي، يقول الشيخ الطنطاوي: "اشتغل فيه طبقتان من البصريين بعد أبي الأسود حتى تأصلت أصول منه كثيرة، وعرفت بعض أبوابه، فإن الطبقة الأولى التي أخذت عن أبي الأسود استمرت في

---

1 – طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله، ت: محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني – جدة، ط: 1980، 12/1.

2– المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، ت: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، 1411 – 1990، 477/2.

3– إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، ت: محيي الدين عبد الرحمن، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: 1390هـ – 1971م، 20/1.

تثمير ما تلقته عنه ووفقت إلى استنباط كثير من أحكامه وقامت بقسط في نشره وإذاعته بين الناس وكان من أفذاذ هذه الطبقة عنبسة بن معدان الفيل[1]، ونصر بن عاصم الليثي[2]، وعبد الرحمن بن هرمز[3]، ويحيى بن يعمر العدواني[4]، ولم يدرك أحد من رجال هذه الطبقة الدولة العباسية[5].

يرجع الفضل لهذه الطبقة في وضع الأصول الأولى لعلم النحو، فقد بدأ أبو الأسود بتقسيم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، وقد كان هذا التقسيم حجر الأساس لتأسيس هذا العلم الذي شغل الناس لمئات السنين ومازال يشغلهم إلى يومنا هذا، ولا يمكننا تجاهل ما قام به أبو الأسود من جهود في تنقيط المصحف، وقد كان تنقيط إعراب، ويكشف لنا هذا الصنيع ما توافر لأبي الأسود الدؤلي من فهم للإعراب، فاختار أبو الأسود رجلاً من عبد القيس، فقال: "خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف، وإذا ضممتها، فاجعل النقطة إلى جانب الحرف، فإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله، فإن أتبعت شيئاً من هذه الحركات غُنَّة

1- عنبسة بن معدان الفيل، من بنى أبى بكر بن كلاب، وقيل إنه ينتهي إلى مهرة بن حيدان، (إنباه الرواة 381/2).

2- نصر بن عاصم الليثي النحوي، كان فقيها عالما بالعربية، من التابعين، ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي، وقيل أخذ النحو عن يحيى بن يعمر العدواني، وأخذ عنه أبو عمرو بن العلاء (معجم الأدباء 2746/6).

3- عبد الرحمن بن هرمز الأعرج أبو داود المدني مولى ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب، روى عن أبي هريرة، وأبي سعيد، وابن عباس، وغيرهم، (تهذيب التهذيب 290/6).

4- يحيى بن يعمر العدواني؛ فيكنى أبا سليمان، وهو رجل من عدوان بن س بن غيلان بن مضر، وكان عالماً بالعربية والحديث، ولقي عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وغيرهما من الصحابة.

5- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله، ت: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، الناشر: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط: الأولى 2005م-1426هـ، ص34.

فانقط نقطتين"[1]، هذا العمل يدل على إلمام أبي الأسود بحركات الإعراب المفردة (الفتحة– الضمة– الكسرة)، إضافة إلى معرفته بالتنوين، ولعل هذا الأساس فتح الباب لما تلاه من تقسيم أبواب النحو إلى المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ولأبي الأسود جهود واضحة في باب الضمائر، وحروف النصب، إضافة إلى جهوده في باب التعجب، وله أعمال أخرى جليلة ذكرها ابن سلام، قال: " كَانَ رجل أهل الْبَصْرَة وَكَانَ علوى الرأي، وَكَانَ يُونُس يَقُول: هم ثَلَاثَة الدول من حنيفَة سَاكِنة الْوَاو، والديل فِي عبد الْقَيْس، والدئل فِي كنَانَة رَهْط أَبى الْأسود، وَإِنَّمَا قَالَ ذَلِك حِين اضْطربَ كَلَام الْعَرَب، فَغلبَتْ السليقة، وَلم تكن نحوية فَكَانَ سراة النَّاس يلحنون، ووجوه النَّاس، فَوضع بَاب الْفَاعِل وَالْمَفْعُول بِهِ والمضاف وحروف الرّفْع وَالنّصب والجر والجزم"[2]، وحمل تلاميذ أبي الأسود الراية من بعده في وضع أصول النحو، وكانت لهم جهود واضحة في وضع أصول علم النحو، ومن الوضح أن هذه الطبقة لم يكتمل عندهم مفهوم علم النحو، ولا تقسيم أبوابه، ولم تنشط عندهم حركة التأليف النحوي، فما زال النحو عند هذه الطبقة يعتمد على النقل والسماع، يقول الشيخ الطنطاوي: "لم تنبت بينهم فكرة القياس، ولم ينهض ما حدث في عهدهم من أخطاء إلى إحداث ثغرة خلاف بينهم لقرب عهد القوم بسلامة السليقة، كذلك لم تقو

1- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعى الإفريقى، ت: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار النشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق – سوريا، ط: الأولى، 1402هـ - 1984م، 228/11.

2- طبقات فحول الشعراء، (مرجع سابق)، 12/1.

حركة التصنيف بينهم، فلم يؤثر عنهم إلا بعض نتف في مواطن متفرقة من الفن لم تبلغ حد الكتب المنظمة إذ كان جل اعتمادهم على حفظهم في صدروهم ورواياتهم بلسانهم"[1].

وكان لبعض رجال هذه الطبقة جهود واضحة في التأليف والتصنيف أمثال: نصر بن عاصم الليثي، فقد روي أن له كتاب في اللغة العربية [2]، أمّا يحيى بن يعمر فقد وردت عن بعض الروايات التي تؤكد إضافته لبعض التصنيفات الجديدة في علم النحو، روى ابن سلام: "أخبرني يُونُس بن حبيب قَالَ: الْحجَّاج لِابْنِ يعمر أتسمعني أَلحن؟ قَالَ: الْأَمِير أفْصح النَّاس، قَالَ: يُونُس – وَكَذَلِكَ كَانَ وَلم يكن صَاحب شعر– قَالَ أتسمعني أَلحن؟ قَالَ: حرفا، قال: أَيْن؟ قَالَ: فِي الْقُرْآن، قَالَ: ذَلِك أشنع لَهُ فَمَا هو؟ قَالَ تَقول: ﴿قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [3] قَرَأَهَا بِالرَّفْع، كَأَنَّهُ لما طَال عَلَيْهِ الْكَلَام نسى مَا ابْتَدَأَ بِهِ، وَالْوَجْه أَن يقْرَأ (أحب إِلَيْكُم بِالنّصب) على خبر كَانَ وفعلها"[4].

والواضح من الرواية السابقة أن (يحيى بن يعمر) قد كان ألمّ ببعض المصلحات النحوية مثل: الرفع والنصب، وروى السيوطي عن جهود تلاميذ أبي الأسود الدؤلي النحوية عن أبي حاتم:

1- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (مرجع سابق)، ص 33.

2- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر، ط: الثانية، 1399هـ-1979م، 313/2.

3- سورة التوبة: الآية: (24).

4- طبقات فحول الشعراء (مرجع سابق) 13/1.

"تعلَّم منه ابنه عطاء بن أبي الأسود، ثم يحيى بن يَعْمَرَ العدواني، كان حليف بني ليث، وكان فصيحا عالما بالغريب ثم ميمون الأقرن، ثم عَنْبسة بن معدان المهري، وهو الذي يقال له: عَنْبسة الفيل، قال: وأما فيما روينا عن الخليل، فإنه ذكر أن أبرعَ أصحابِ أبي الأسود عَنْبَسَة الفيل، وأن ميمونا الأقرن أخذ عنه بعد أبي الأسود، فَرَأَس الناس بعد عنْبَسَة وزاد في الشرح"[1].

أمّا الطبقة الثانية من رجال هذه المرحلة فقد أشار إليهم الشيخ الطنطاوي بقوله: "كانت أكثر عددا من سابقتها فقد كانت أوفر منها حظا في هذا الشأن، إذ وطأت لها سبيله فازدادت المباحث لديها، وأضافت كثيرا من القواعد، ونشأت حركة النقاش بينها فجدت في تتبع النصوص واستخراج الضوابط ما هيأ لها وقتها، واستطاعت التصنيف فدونت فيه بعض كتب مفيدة"[2]، وسنشير إلى جهود بعض رجال هذه الطبقة، أمثال: عبد الله بن أب إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبو عمر بن العلاء.

1- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، 1418هـ -1998م، 324/2.

2- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (مرجع سابق)، ص 33.

أولًا: عبد الله بن أبي إسحاق [1] (ت117):

يقول عنه ابن سلام: "كَانَ أول من بعج النَّحْو وَمد الْقيَاس والعلل"[2]، ويقول عنه شوقي ضيف: "يعد ابن أبي إسحاق الحضرمي أول النحاة البصريين بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة"[3]، وذكر الشيخ الطنطاوي: "أن يونس سئل عنه فقال: هو والنحو سواء، كان أول من علل النحو، كما كان شديد التجريد للقياس والعمل به"[4].

الروايات السابقة وغيرها من الروايات الأخرى تشير إلى أن ابن إسحاق، هو أول من وضع الأسس الأولى للتأليف النحوي، وفتح مجالات حديثة في مجال النحو العربي، كالقياس والتعليل، ورغم ذلك لا يمكننا فصل علم النحو عن علم اللغة والقراءات والتفسير في هذه المرحلة، فهنالك ارتباط لا ينفك بين هذه العلوم، وابن إسحاق كغيره من رجال هذه الطبقة لا تنفصل عنده هذه العلوم عن بعضها، فبدأ بعض العلماء يشتهر بعلم معين من هذه العلوم فيسمى به، فيقال: (فلان النحوي)، وبعضهم يشتهر بالقراءة، فيقال: (فلان المقرئ)، و(فلان اللغوي) وهكذا، ولعل القراءات القرآنية ومحاولة النحاة لضبطها وتقعيدها وقياسها هي التي شكلت حركة التأليف النحوي

1- عبد الله بن أبي إسحاق الزِّيَادي الحضرميّ: نحوي، من الموالي، من أهل البصرة، أخذ عنه كبار من النحاة كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفي والأخفش، (الأعلام 71/1).

2- طبقات فحول الشعراء (مرجع سابق)، 14/1.

3- المدارس النحوية (مرجع سابق)، ص 22.

4- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (مرجع سابق)، ص 109.

في تلك الفترة، وكان يقال عن ابن إسحاق: عبد الله أعلم أهل البصرة وأنقلهم، ففرَّع النحو وقاسه، وتكلم في الهمز، حتى عمل فيه كتاب مما أملاه، وكان رئيسَ الناس وواحدهم"[1].

وكان ابن إسحاق كثير الإعنات للفرزدق في شعره، حتى هجاه الفرزدق بقوله:

ولو كان عبد الله مولىً هجوتُهُ *** ولكنّ عبد الله مَولَى مَوالِيا

فقال عبد الله: عذره شرّ من ذنبه، فقد أخطأ أيضا، والصواب: مولى موالٍ.

ثانيًا: عيسى بن عُمَر: (149هـ):

وهو عيسى بن عمر الثقفي بالولاء، أبو سليمان: من أئمة اللغة، وهو شيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء، وأول من هذب النحو ورتبه، وعلى طريقته مشى سيبويه وأشباهه، وهو من أهل البصرة، ولم يكن ثقفيا وإنما نزل في ثقيف فنسب إليهم، وسلفه من موالي خالد بن الوليد المخزومي، وكان صاحب تقعر في كلامه، مكثرا من استعمال الغريب"[2]، وهو أهم تلاميذ ابن أبي إسحاق، وقد مضى على هديه يطرد القياس ويعمّمه، ومن أقيسته ما حكاه سيبويه عنه من أنه كان يعمل النصب في كلمة (يا مطر) في قول الأحوص:

سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيها ... وَلَيسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَلامُ

1- المزهر في علوم اللغة وأنواعها (مرجع سابق)، 324/2.

2- الأعلام (مرجع سابق)، 106/5.

ويقيس ذلك على النصب في كلمة (يا رجلا)، وكأنه يجعل مطرا في تنوينها ونصبها كالنكرة غير المقصودة، وكان مثل ابن أبي إسحاق يطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس، وكان يصعد في هذا الطعن حتى العصر الجاهلي، من ذلك تخطئته النابغة في قوله:

فَبِتُّ كَأَنّي ساوَرَتني ضَئيلَةٌ ... مِنَ الرُقشِ في أَنيابِها السُمُّ ناقِعُ

إذ جعل القافية مرفوعة، وحقها أن تنصب على الحال؛ لأن المبتدأ قبلها تقدمه الخبر وهو الجار والمجرور [1]، وقال الزبيدي: "وضع عيسى بن عمر في النحو كتابين: سمى أحدهما "الجامع"، والآخر "المكمل"، فقال الخليل بن أحمد [2]:

بطل النحو جميعًا كلُّـــه ... غيرَ ما أحدثَ عيسى بن عمرْ

ذاك "إكمالٌ" وهذا "جامعٌ" ... فهمـــــا للنَّاسِ شمسٌ وقمرْ

ويبدو أن عيسى بن عمر كانت له جهود واضحة في تأصيل علم النحو، وابتدر التأليف النحوي بكتابيه (الجامع) و (الإكمال)، وما إشارة الخليل لهما إلا دليل على بيان فضل هذا العالم الجليل، وكان يشار إليه بأنه صاحب علم النحو فيقال: النحو كله عيسى بن عمر، وعرف عنه القياس والتعليل، واستخدام غريب اللغة، وله آراء نحوية بارزة في أساليب النداء، والنصب على التفسير، وغير ذلك الكثير من أبواب النحو، يقول عنه الدكتور شوقي ضيف: "وضع أصلا مهمًّا

1- المدارس النحوية (مرجع سابق)، ص 25.

2- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الثانية، الناشر: دار المعارف، ص 23.

يدلُّ على دقة حسه اللغوي، وهو اختيار النصب في الألفاظ التي جاءت عن العرب في بعض العبارات مرفوعة ومنصوبة، وكأنه أحس في وضوح أن العرب تنزع إلى النصب أكثر مما تنزع إلى الرفع لخفته، فجعل النصب فوق الرفع وعده الأساس"[1].

ثالثًا: أبو عمر بن العلاء:

وهو صاحب التصانيفّ الكثيرة، وقد سبقت ترجمته في فصل القراء، قال عنه شوقي ضيف: "كان أعلم الناس بالغريب والعربية وبالقرآن والشعر وبأيام العرب وأيام الناس، فهو إلى أن يكون من اللغويين والقراء أقرب منه إلى أن يكون من النحاة، غير أنه نُقلت عنه بعض أنظار نحوية، جعلتنا نسلكه بين أوائلهم"[2]، ومن الآراء النحوية المنسوبة إليه إجازته للغة بَني تَمِيم: (لَيْسَ الطّيب إِلَّا الْمسك) بالرفع؛ وذلك حملًا لَهَا على إهمال لَيْسَ مَعَ إِلَّا على لغة تميم، وذكر ابن هشام: "بلغ ذَلِك عِيسَى بن عمر الثَّقَفِيّ فَجَاءَهُ فَقَالَ: يَا أَبَا عَمْرو مَا شَيْء بَلغنِي عَنْك، ثمَّ ذكر ذَلِك لَهُ، فَقَالَ لَهُ أَبُو عَمْرو: نمت وأدلج النَّاس، لَيْسَ فِي الأَرْض تميمي إِلَّا وَهُوَ يرفع، وَلَا حجازي إِلَّا وَهُوَ ينصب، ثمَّ قَالَ لليزيدي ولخلف الْأَحْمَر اذْهَبَا إِلَى أبي مهْدي فلقناه الرّفْع فَإِنَّهُ لَا

1- المدارس النحوية (مرجع سابق)، ص 26.

2- المرجع السابق، ص 27.

يرفع، وَإِلَى المنتجع التَّمِيمِي فلقناه النصب فَإِنَّهُ لَا ينصب، فأتياهما وجهدا بِكُل مِنْهُمَا أَن يرجع عَن لغته فَلم يفعل، فأخبرا أَبَا عَمْرو وَعِنْده عِيسَى فَقَالَ لَهُ عِيسَى بِهَذَا فقت النَّاس"[1].

ورغم ما روي أنه: "كانت دفاتر أبي عمرو ملأ بيت إلى السقف، ثم تنسك فأحرقها"[2]، لم نجد له مؤلفات في النحو أو اللغة.

المرحلة الثانية: (النشأة والنمو):

تبدأ هذه المرحلة من عهد الخليل بن أحمد البصري، وأبي جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي" إلى أول عصر "المازني البصري وابن السكيت الكوفي، في هذه المرحلة اكتسب النحو معناه العام، وتوسع هذا العلم ليضم بين ثناياه علم الصرف، ويعود الفضل في ذلك إلى الخليل بن أحمد، فغير أنه ينسب إليه وضع علم العروض، فإن قصب السبق يشير إليه في وضع أول معجم عربي وهو (العين)، فقد جمع بين اللغة والنحو، وفي هذه المرحلة نشطت حركة التأليف، فبدأوا بالتقصي، والاستشهاد، وإعمال الفكر واستخراج القواعد، وتولدت من هذه الحركة الأدبية الوافرة في هذه المرحلة الخلافات بين البصريين والكوفيين، وأسهم هذا النشاط في تجميع أصول النحو، وتقسيمه وتفريعه، وكل ذلك مصحوبًا بالتعليل والاستشهاد.

1- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر- دمشق، ط: السادسة، 1985م، ص 388.

2- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى 1417هـ- 1997م، ص 61.

ويذهب الشيخ الطنطاوي برأيه إلى أن: علماء الكوفة في هذه المرحلة غلبت عليها الناحية الصرفية التي التفت إليها الكوفيون واستنبطوا للصرف كثيرا من القواعد التي سبقوا بها البصريين، حتى عدهم المؤرخون الواضعين للصرف، إذ كان الصرف عند البصريين في المحل الثاني، ولم يكف ذلك الكوفيين في دفع التخلف اللاحق بهم على ما فاتهم من شرف النحو، فتهالكوا عليه وتزاحموا بالمناكب شأن المفرط الذي يحاول تلافي خطئه، فظهر فيهم علماء، وانبعثت فيهم فكرة التأليف، وكان أول مؤلف تداولوه بينهم كتاب "الفيصل" للرؤاسي. [1]

ولعل أول مؤلف نحوي كامل في هذه المرحلة كان كتاب سيبويه، وأهمية هذا الكتاب أتت من كونه كتاب جامع لعلم النحو والصرف وعلم الأصوات، وفي هذه المرحلة قابل سيبويه البصري في الكوفة الكسائي الذي ألف الكثير من المؤلفات.

ورغم الصراع المحتدم بين البصريين والكوفيين في المسائل الخلافية بين المدرستين إلا أن كل ذلك أسهم في حركة التأليف النحوي التي بدأت تتسع شيئًا فشيئًا، وما أن نصل إلى الطبقات المتقدمة أمثال: الأخفش البصري، والفراء الكوفي، حتى نلمس تطور حركة التأليف التي انتجت الكثير من الكتب التي انتشرت بين الناس.

1- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (مرجع سابق)، ص 36.

المرحلة الثالثة: (النضج والكمال):

تشمل هذه المرحلة عدد كبير من العلماء الأجلاء أمثال: أبو عثمان المازني البصري، ويعقوب ابن السكيت الكوفي، إلى آخر عصر المبرد البصري، وثعلب الكوفي، وأكملت هذه المرحلة ما فات على السابقين، فنشط الشرح والاختصار والتبسيط والتهذيب، وأكملوا الاصطلاحات [1]، ونشط في هذه المرحلة التأليف الذي تميز بالفصل بين العلوم المتداخلة، فظهرت مؤلفات خاصة بعلم النحو، والصرف، وغيرها من علوم.

المرحلة الرابعة: (الترجيح):

يقول الشيخ الطنطاوي عن هذه المرحلة: "سلف أن هذا الطور كان التمهيد إليه على أيدي الخالطين النزعتين، وأن أساسه المفاضلة بين المذهبين: البصري والكوفي وإيثار المختار منهما، ولقد أمعنوا في هذا الاختيار، فاصطفوا مسائل ذات بال مزيجا من المذهبين، على أنهم قد أسلمهم هذا الاستقراء البالغ خلال تلك الأيام إلى العثور على قواعد أخرى من تلقاء أنفسهم لا تمت بصلة إلى المذهبين تولدت لهم من اجتهادهم قياسا وسماعا، ذلك لأن سلائق العرب ما انفكت سليمة في البوادي إلى أواسط القرن الرابع الهجري"[2].

1- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة (مرجع سابق)، ص 39.

2- المرجع السابق، ص 151.

من خلال تناولنا لمراحل تطور النحو العربي يمكننا القول إن التدوين عرف عند العرب مبكرًا، وإن لم يكن هذا التدوين يرتقي للتأليف والتصنيف الذي عرف عند العرب لاحقًا، فالثابت أن العلماء كانت لهم جهودهم في تأصيل علم النحو، ولذلك نجدهم قد توسعوا في ابتكار المفاهيم الجديدة مثل: القياس والسماع والاستشهاد، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن عقلية العلماء في تلك الفترة كانت على أهبة الاستعداد لمواكبة متطلبات العصر، ووضع القواعد التي تصين اللغة العربية وترعاها، واكتشاف المعارف التي تزخر بها اللغة العربية، وبيان ارتباط اللغة بالعلوم الأخرى.

ولم نلجأ إلى ذكر جميع العلماء الذين أسهموا في حركة التأليف النحوي وبرزوا فيها من المدرستين البصرية والكوفية، وغيرها من المدارس الأخرى؛ لأن موضوع البحث ليس ترجمة الأعلام وذكر مناقبهم، إنما ركزنا على العلماء الذين ارتبط اسمهم بالقراءات القرآنية والقضايا النحوية التي أثيرت حولها في تلك الفترة، فالغالب هو جمع هؤلاء الأعلام بين علم القراءات والنحو، لأننا كما أشرنا سابقًا أن العلوم كانت مرتبطة ببعضها البعض، ولم يكن يؤخذ علم بمنأى عن العلم الآخر.

الفصل الثاني

مفهوم وتاريخ الشواهد النحوية

-المبحث الأول:

(الشاهد في اللغة والاصطلاح)

-المبحث الثاني:

(تاريخ الشواهد في القراءات)

-المبحث الثالث:

(أسباب مآخذ النحويين على القراء)

المبحث الأول

الشاهد في اللغة والاصطلاح

أولًا: لغة:

الشاهد اسم فاعل من الفعل الثلاثي (شَهِدَ)، "والشِّينُ وَالْهَاءُ وَالدَّالُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى حُضُورٍ وَعِلْمٍ وَإِعْلَامٍ، لَا يَخْرُجُ شَيْءٌ مِنْ فُرُوعِهِ عَنِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، مِنْ ذَلِكَ الشَّهَادَةُ، يَجْمَعُ الْأُصُولَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِنَ الْحُضُورِ، وَالْعِلْمِ، وَالْإِعْلَامِ. يُقَالُ شَهِدَ يَشْهَدُ شَهَادَةً"[1]، أما الشاهد عند المفسرين فقد قال الكفوي: "قال المفسرون: شَهِدَ بِمَعنى (بَيَّنَ) في حق الله، وبِمَعنى (أَقرَّ) في حق الملائكة، وبِمَعنى (أَقَرَّ واحتَجَّ) في حق أولي العِلمِ من الثَّقَلَيْنِ"[2].

ويطلق الشاهد على معانٍ أخرى كثيرة في اللغة منها "الْمَاءُ الَّذِي يَخْرُجُ عَلَى رَأْسِ الصَّبِيِّ إِذَا وُلِدَ [3]، قَالَ الشَّاعِرُ حميد بن ثور الهلالي:

فَجَاءَتْ بِمِثْلِ السَّابِرِيِّ تَعَجَّبُوا ... لَهُ وَالثَّرَى مَا جَفَّ عَنْهُ شُهُودُهَا

1- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ - 1979م، 221/3.

2- الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته، وأثره، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به، د. عبد الرحمن بن معاضة الشهري، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، 1431هـ، ص 58.

3- معجم مقاييس اللغة (مرجع سابق)، 221/3.

ومنها: "الشَّاهِدُ العالم الذي يُبَيّنُ ما عَلِمَهُ، شَهِدَ شَهَادَةً"[1]، ومنها: الشَّاهِدُ: اللِّسَانُ، وَالشَّاهِدُ: الْمَلَكُ. وَقَدْ جَمَعَهُمَا الْأَعْشَى فِي بَيْتٍ:

فَلَا تَحْسَبَنِّي كَافِرًا لَكَ نِعْمَةً ... عَلَى شَاهِدِي يَا شَاهِدَ اللَّهِ فَاشْهَدِ [2]

ثانيًا: اصطلاحًا:

عرف التهاوني الشاهد اصطلاحًا بقوله: "وهو الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة، يعني أنّ المثال جزئي لموضوع القاعدة يصلح لأن يذكر لإيضاح القاعدة، والشاهد جزئي لموضوع القاعدة يصلح لأن يذكر لإثبات القاعدة"[3]، ويعرفه الدكتور محمد اللبدي بقوله: "قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي"[4].

1- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، الناشر: دار صادر – بيروت، ط: الثالثة – 1414هـ، 239/3.

2- معجم مقاييس اللغة (مرجع سابق)، 221/3.

3- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محم د حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، ت: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط: الأولى – 1996م، 1447/2.

4- معجم المصطلحات النحوية والصرفية. الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى 1405هـ- 1985م، ص 119.

ويتضح لنا من التعريفات السابقة:

أ- قد يُفْهَمُ من عبارة «الجزئي» أن المقصود هو موضع الشاهد فحسب، لا الجملة المشتملة على ذلك الشاهد، سواء أكانت شاهدًا شعريًا أم نثريًا، وكثير ممن شرح الشواهد الشعرية يذكر البيت المستشهد به ثم يقول: الشاهد في البيت كذا [1]، كقول الأعشى:

أقول لما جاءَني فَخْرُه ... سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ

والشاهد فيه تركُ التنوين في سُبْحانَ فإنما تُرك صرفُهُ لأنه صار عندهم معرفةً، وانتصابُه كانتصاب الحمدَ لله [2]؛ أي أنه علم واقع على معنى التسبيح ولا ينصرف؛ للعلمية وزيادة الألف والنون، فإذا أضيف (سبحان الله) يصير معرفة بالإضافة بعد سلب العلمية الأولى عنه. [3]

ب- أن الفرق بين الشاهد والمثل: أن الشاهد لا يكون لإثبات القاعدة فقط، بل يأتي لتدليل على صحتها والاحتجاج لسلامتها، أما المثل: فيؤتى به لبيان صحة القاعدة وحقيقتها.

ج- أن الشاهد يشترط فيه أن يكون ممن يوثق بفصاحته من العرب في عصور الاستشهاد، وفي ذلك نورد ما أورده السيوطي قال: "وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضَريٍّ قط ولا عن سكَّان البَرَاري

1- الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم (مرجع سابق)، ص60.

2- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، 1408هـ - 1988م، 324/1.

3- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط: الأولى، 1427هـ- 2007م، 553/1.

ممن كان يسكنُ أطرافَ بلادِهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم فإنه لم يؤخذ لا مِنْ لَخْم ولا من جذَام؛ لِمُجاوَرتهم أهل مصر والقِبْط، ولا من قُضاعة وغَسَّان وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون بالعبرانية، ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر؛ لمجاورتهم للقبط والفرس، ولا من عبد القيس وأزد عمان؛ لأنهم كانوا بالبحرين مُخالطين للهِند والفُرس، ولا من أهل اليمن؛ لمخالطتهم للهند والحبشة، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغةَ العرب وقد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت أَلسِنتهم، والذي نقل اللغةَ واللسانَ العربيَّ عن هؤلاء وأَثْبَتها في كتاب فصيَّرها عِلْماً وصناعة هم أهلُ البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب"[1].

ثالثًا: الشاهد الشعري عند السلف:

أولى علماء السلف من المفسرين واللغويين والنحويين الشعر اهتمامًا خاصًا، وكانوا يستشهدون به في جميع المسائل المرتبطة بتفسير القرآن الكريم، واللغة والصرف والنحو والبلاغة، وغير ذلك من العلوم الأخرى، وكانت ثقة الناس في تفسير السلف مرتبطة بما يستشهد به المفسر من لغة العرب.

---

[1]- المزهر في علوم اللغة (مرجع سابق)، 1/167-168.

وعُني السلف بمعرفة أشعار العرب وحفظها، ومن أمثالهم: خلف بن حيان، أبو محرز، المعروف بالأحمر [1]، قال عنه أبو عبيدة معمر بن المثنى: خلف الأحمر معلم الأصمعي ومعلم أهل البصرة. وقال الأخفش: لم أدرك أحدا أعلم بالشعر من خلف الأحمر والأصمعي [2]، وقال ابن سلام: أَنه كَانَ أَفرس النَّاس بِبَيْت شعر، وأصدقه لِسَانا، كُنَّا لَا نبالي إِذا أَخذنَا عَنهُ خَبرا، أَو أنشدنا شعرًا أَن لَا نَسْمَعهُ من صَاحبه [3]، وقيل عنه: " امتاز خلف بقول الشعر وإحسانه وإجادته، وكان أيضا أعلم الرواة بالشعر ومعانيه ومذاهب الشعراء فيه. [4]

ومنهم أبان بن تغلب [5]، فقد كان قارئا فقيها لغويا نبيها تبدّى وسمع من العرب، وحكى عنهم، وصنف كتاب الغريب في القرآن الكريم وذكر شواهده من الشعر.

1- كان أبواه مولييين من فرغانة، أعتقهما بلال بن أبي موسى الأشعري. قال معمر بن المثنى: خلف الأحمر معلم الأصمعي ومعلم أهل البصرة. وقال الأخفش: لم أدرك أحدا أعلم بالشعر من خلف والأصمعي. وكان يضع الشعر وينسبه إلى العرب، قال صاحب مراتب النحويين: وضع خلف على شعراء عبد القيس شعرا كثيرا، وعلى غيرهم، عبثا به، فأخذ ذلك عنه أهل البصرة وأهل الكوفة. وله (ديوان شعر) وكتاب (جبال العرب) و (مقدمة في النحو)، (انظر الأعلام 310/2، وطبقات النحويين واللغويين، ص161).

2- معجم الأدباء (مرجع سابق)، 1255/3.

3- طبقات فحول الشعراء (مرجع سابق)، 23/1.

4- تاريخ آداب العرب ج1، ص 260، مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي، الناشر: دار الكتاب العربي، ط: الأولى، 1997م.

5- هو أبان بن تغلب بن رباح البكري الجريريّ بالولاء، أبو سعيد: قارئ لغويّ، من غلاة الشيعة، من أهل الكوفة. كان جده رباح مولى لجرير بن عباد البكري (من بكر بن وائل) فنسب إليه، من كتبه (غريب القرآن) ولعله اول من صنف في هذا الموضوع، و (القراءات) و (صفين) و (الفضائل) و (معاني القرآن)، (الأعلام، 27/1).

ومنهم ابن الأنباري[1]، وقيل عنه: "كَانَ شَيْخُنَا أَبُو بَكْرٍ يَحْفَظُ فِيْمَا قِيْلَ: ثَلَاث مائَة أَلْف بَيْت شَاهدًا فِي القُرْآن، قُلْتُ: هَذَا يَجِيْءُ فِي أَرْبَعِيْنَ مُجَلَّداً"[2]، وقال عنه الزركلي: "من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظا للشعر والأخبار"[3]، وذكر الحموي عن محمد بن جعفر التميمي: "أما أبو بكر ابن الانباري فما رأينا أحفظ منه ولا أغزر منه علما، وكان يحفظ ثلاثة عشر صندوقا، وهذا مما لم يحفظه أحد قبله ولا بعده، وعن أبي العباس يونس النحوي: كان أبو بكر آية من آيات الله تعالى في الحفظ، وكان أحفظ الناس للغة والشعر"[4].

تدلنا الروايات السابقة على أهمية الشاهد الشعري عند السلف، وتوظيفهم له في تفسير القرآن الكريم وبيان معانيه، وهذا يدل على عناية العلماء بلغتهم، وأن معرفتهم بلغة العرب وأشعارهم وقبائلهم مكنتهم من توظيف الشواهد حسب ما تقتضيه الحاجة، فأولوا موضوع الشاهد عناية خاصة، فاستشهدوا للغريب بشعر بعض القبائل، وكذلك فعلوا في المعاني، وغيرها من المسائل، وفي ذلك قال العسكري عن الأصمعي: "أخبرني أبي قال: أخبرنا عسل بن ذكوان قال: حدّثنا ابن أخي الأصمعيّ عن عمه قال: تقول الرواة والعلماء: من أراد الغريب فعليه بشعر هذيل ورجز

1- هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري: من أعلم أهل زمانه بالأدب واللغة، ومن أكثر الناس حفظا للشعر والأخبار، قيل: كان يحفظ ثلاثمائة ألف شاهد في القرآن. ولد في الأنبار (على الفرات) وتوفي ببغداد. وكان يتردد إلى أولاد الخليفة الراضي بالله، يعلمهم.

2- سير أعلام النبلاء (مرجع سابق)، 275/15.

3- الأعلام (مرجع سابق)، 334/6.

4- معجم الأدباء (مرجع سابق)، 6215/6.

رؤبة والعجّاج، وهؤلاء يجتمع في شعرهم الغريب والمعاني، ومن أراد الغريب من شعر المحدّث ففي أشعار ذي الرّمّة، ومن أراد الغريب الشديد الثّقة ففي شعر ابن مقبل، وابن أحمر، وحميد بن ثورٍ الهلاليّ، والراعي، ومزاحمٍ العقيليّ. ومن أراد النسيب والغزل من شعر العرب الصّلب فعليه بأشعار عذرة والأنصار، ومن أراد النَّسيبَ من الشعر المحدث ففي شعر ابن أبي ربيعة والحارث بن خالد المخزومي والطبقة الذين مع هؤلاء، ومن أراد طرف الشعر وما يحتاج إلى مثله عند محاورة الناس وكلامهم فذلك في شعر الفرسان"[1].

1- المصون في الأدب، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مطبعة حكومة الكويت، ط: الثانية، 1984م، ص 173-174. والشاهد الشعري في تفسير القرآن، ص 67-68.

المبحث الثاني

تاريخ الشواهد في القراءات

اختلاف القراءات بدأ مبكرًا منذ نزول القرآن الكريم، وبدأت بوادر الاختلاف في عهد الرَّسول -ﷺ- ومن الروايات التي تشير إلى ذلك ما ذكره ابن الجزري عن أُبَيّ بن كعب قال: "دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ أُصَلِّي فَدَخَلَ رَجُلٌ فَافْتَتَحَ النَّحْلَ فَخَالَفَنِي فِي الْقِرَاءَةِ، فَلَمَّا انْفَتَلَ قُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ يُصَلِّي فَقَرَأَ وَافْتَتَحَ النَّحْلَ فَخَالَفَنِي وَخَالَفَ صَاحِبِي، فَلَمَّا انْفَتَلَ قُلْتُ: مَنْ أَقْرَأَكَ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-، قَالَ: فَدَخَلَ قَلْبِي مِنَ الشَّكِّ وَالتَّكْذِيبِ أَشَدَّ مِمَّا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَخَذْتُ بِأَيْدِيهِمَا إِلَى النَّبِيّ -ﷺ- فَقُلْتُ: اسْتَقْرِئُ هَذَيْنِ فَاسْتَقْرَأَ أَحَدَهُمَا، قَالَ: أَحْسَنْتَ. فَدَخَلَ قَلْبِي مِنَ الشَّكِّ وَالتَّكْذِيبِ أَشَدَّ مِمَّا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ اسْتَقْرَأَ الْآخَرَ فَقَالَ: أَحْسَنْتَ. فَدَخَلَ صَدْرِي مِنَ الشَّكِّ وَالتَّكْذِيبِ أَشَدَّ مِمَّا كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ- صَدْرِي فَقَالَ: أُعِيذُكَ بِاللَّهِ يَا أُبَيُّ مِنَ الشَّكِّ"[1].

فالرواية السابقة تؤكد اختلاف القراءات، والذي بدأ مبكرًا وإن كان يفهم من الرواية أن الاختلاف من باب التيسير على الناس.

1- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ت: علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، 20/1.

ونتيجة لذلك وكما ذكرنا سابقًا ظهر الاهتمام باللغة والنحو؛ صونًا للغة والأحكام الدينية من الفساد، وتبينت الحاجة للشاهد كضرورة ملحة؛ حتى لا يدخل في اللغة ما ليس منها، فالشاهد هو الدليل على استخلاص الأحكام والمعاني بصورة صحيحة.

الشاهد الشعري في القراءات:

بدأ توظيف الشاهد لبيان معاني القرآن الكريم مبكرًا ومن ذلك ما ذكره الشاطبي: أن عمر بن الخطاب –ﷺ–، قرأ على المنبر قوله تعالى: ﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [1]، فسأَلَ عن التخوفِ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ هُذَيْلٍ: التَّخَوُّفُ عِنْدَنَا التنقص، ثم أنشده قول زهير:

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا قَرِدًا ... كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ

فَقَالَ عُمَرُ: "أَيُّهَا النَّاسُ، تَمَسَّكُوا بِدِيوَانِ شِعْرِكُمْ فِي جَاهِلِيَّتِكُمْ، فَإِنَّ فِيهِ تَفْسِيرَ كِتَابِكُمْ"[2].

فهذه الرواية تؤكد أن الاستعانة بالشاهد في استنباط معاني القرآن الكريم بدأت مبكرًا، وقول عمر –ﷺ–، فتح الباب واسعًا للاستعانة بالشواهد في تفسير القرآن الكريم، وقد اتبع الخلفاء الراشدون والصحابة – رضي الله عنهم – والتابعين من بعدهم هذا النهج في الاستشهاد بالشعر

---

[1]– سورة النحل: الآية: (47).

2– الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، ط: ط الأولى، 1417هـ–1997م، 140/2.

في تفسير القرآن الكريم وبيان معانيه، وكان الاستشهاد بالشعر في تفسير القرآن الكريم على ثلاث مراحل[1]:

أولًا: مرحلة الصحابة:

إن تفسير القرآن في عهد الرَّسول -ﷺ- لم يكن في حاجة للشاهد الشعري، فقد كانت العربية في ذلك الوقت نقية تنساب على ألسنة أبنائها بيسر وسهولة في أصواتها وأبنيتها وتراكيبها دون حاجة إلى إعمال فكر أو تكلُّف، وهم يفهمون دلالتها بالفطرة الَّتي ورثوها عن آبائهم وأجدادهم، ولم تكن ثمة حاجة لما يعضد السَّليقة وُيقوِّيها كاللُّجوء إلى شواهد أو ضوابط أو قواعد تأتي من خارج الفطرة، فقد كانت السَّليقة اللُّغويَّة هي المهيمنة، وهي الحامية من الخطأ. [2]

وقد يكون الصواب جانب الحكم الذي أطلقه ابن خلدون على فهم العرب للقرآن، يقول ابن خلدون: "فاعلم أنّ القرآن نزّل بلغة العرب وعلى أساليب بلاغتهم فكانوا كلّهم يفهمونه ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه"[3]، فقد استخدم كلمة (كلّهم) دون استثناء، وهذا حكم عام لا يمكن أن يتوافق مع حقيقة فهم العرب للقرآن؛ لأن نزول القرآن بلغة العرب لا يقتضي بالضرورة فهمهم

1- الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم (مرجع سابق)، ص 240.

2- أصول علم العربية في المدينة عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: السنة الثامنة والعشرون، 1418هـ -1988م، ص 277.

3- تاريخ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، ت: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط: الثانية، 1408هـ - 1988م، ص 553.

الكامل له، فالحاجة لفهم معاني القرآن الكريم وتفسيره لا تعتمد فقط على معرفة الناس باللغة، ولابد من الإلمام بالظروف والملابسات التي أحاطت بنزوله، فمن مفردات القرآن الكريم ما خفى معناه على بعض الصحابة، ولا ضَيْر في هذا، فإن اللغة لا يحيط بها إلا معصوم، ولم يدَّع أحد أن كل فرد من أُمَّة يعرف جميع ألفاظ لغتها[1].

وقد أشار لذلك الدكتور محمد الذهبي بقوله "الحق أن الصحابة – رضوان الله عليهم أجمعين – كانوا يتفاوتون في القدرة على فهم القرآن الكريم وبيان معانيه المرادة منه، وذلك راجع – كما تقدَّم – إلى اختلافهم في أدوات الفهم، فقد كانوا يتفاوتون في العلم بلغتهم، فمنهم من كان واسع الاطلاع فيها ملِّماً بغريبها، ومنهم دون ذلك، ومنهم مَن كان يلازم النَّبيّ –ﷺ– فيعرف من أسباب النزول ما لا يعرفه غيره، أضف إلى هذا وذاك أن الصحابة لم يكونوا في درجتهم العلمية ومواهبهم العقلية سواء، بل كانوا مختلفين في ذلك اختلافاً عظيماً[2].

أما عهد الخلفاء الراشدين والصحابة – رضي الله عنهم– فقد شهد اتساع الدولة الإسلامية، ودخل الناس في الإسلام أفواجًا، وكان أكثرهم من الأعاجم، فأطربت اللغة وظهر اللحن، وظهرت حاجة الناس إلى شرح وتفسير تعاليم الدين.

1- التفسير والمفسرون، الدكتور محمد السيد حسين الذهبي، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، (د ط)، 26/1.

2- المرجع السابق 30/1.

اشتهر بالتفسير من الصحابة عدد قليل، قالوا في القرآن الكريم بما سمعوه من رسول الله – مباشرة أو بواسطة النقل، وبما شاهدوه من أسباب النزول، وبما فتح الله به عليهم من طريق الرأي والاجتهاد، قال السيوطي رحمه الله: "مَن اشتهر بالتفسير من الصحابة وسمَّاهم، وهم: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأُبَيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير، رضى الله عنهم أجمعين[1]، وهناك مَن تكلم في التفسير من الصحابة غير هؤلاء: كأنس بن مالك، وأبى هريرة، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو ابن العاص، وعائشة، غير أن ما نُقِل عنهم في التفسير قليل جداً، ولم يكن لهم من الشهرة بالقول في القرآن الكريم ما كان للعشرة المذكورين أولاً، كما أن العشرة الذين اشتهروا بالتفسير، تفاوتوا قِلَّة وكثرة، فأبو بكر وعمر وعثمان لم يَرد عنهم في التفسير إلا النزر اليسير، ويرجع السبب في ذلك إلى تقدم وفاتهم، واشتغالهم بمهام الخلافة والفتوحات، أضف إلى ذلك وجودهم في وسط أغلب أهله علماء بكتاب الله، واقفون على أسراره، عارفون بمعانيه وأحكامه، مكتملة فيهم خصائص العروبة، مما جعل الحاجة إلى الرجوع إليهم في التفسير غير كبيرة[2].

أَمَّا الْخُلَفَاءُ فَأَكْثَرُ مَنْ رُوِيَ عَنْهُ مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَالرِّوَايَةُ عَنِ الثَّلَاثَةِ نَزِرَةٌ جَدًّا؛ وَكَانَ السَّبَبُ فِي ذَلِكَ تَقَدُّمَ وَفَاتِهِمْ؛ كَمَا أَنَّ ذَلِكَ هُوَ السَّبَبُ فِي قِلَّةِ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ –ﷺ– لِلْحَدِيثِ

1- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: 1394هـ/1974م، 233/4.

2- التفسير والمفسرون (مرجع سابق)، 49/1.

وَلَا أَحْفَظُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ –ﷺ– فِي التَّفْسِيرِ إِلَّا آثَارًا قَلِيلَةً جِدًّا لَا تَكَادُ تُجَاوِزُ الْعَشَرَةَ، وَأَمَّا عَلِيٌّ فَرُوِيَ عَنْهُ الْكَثِيرُ، وَقَدْ رَوَى مَعْمَرٌ عَنْ وَهْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ: شَهِدْتُ عَلِيًّا يَخْطُبُ وَهُوَ يَقُولُ: "سلوني فوالله لا تسألوني عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ، وَسَلُونِي عَنْ كِتَابِ اللَّهِ فَوَاللَّهِ مَا مِنْ آيَةٍ إِلَّا وَأَنَا أَعْلَمُ أَبِلَيْلٍ نَزَلَتْ أَمْ بِنَهَارٍ أَمْ فِي سَهْلٍ أَمْ فِي جَبَلٍ"[1].

أمّا عبد الله بن عباس فقد كان أكثر الصحابة رواية وقد صح عن قوله: "وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنْزِلَتْ، وَلَا أُنْزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيمَ أُنْزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ، تُبَلِّغُهُ الإِبِلُ لَرَكِبْتُ إِلَيْهِ"[2]، وكان ابن عباس رفيع المكانة في العلم، فهو حبر الأمة الإسلامية، ولقب بترجمان القرآن العظيم، وكان سيدنا عمر بن الخطاب –ﷺ– يحترمه ويحرص على مشورته في الأمور كلها صغيرها وعظيمها، قال بن عباس: "كان الخليفة عمر بن الخطاب –ﷺ– يدخلني مع أشياخ بدر، فكان بعضهم وجد في نفسه فقال: لم يدخل هذا معنا وإن لنا أبناء مثله؟ فقال عمر: إنه ممن علمتم، فدعاهم ذات يوم فأدخله معهم، فما رأيت أنه دعاني فيهم يومئذ إلا ليريهم، فقال: ما تقولون في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾[3]؟ فقال بعضهم: أمرنا أن نحمد الله ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا، وسكت بعضهم فلم

1- الإتقان في علوم القرآن (مرجع سابق)، 233/4.

2- صحيح البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، ت: جماعة من العلماء، دار طوق النجاة – بيروت، ط: الأولى: عام 1422هـ، 18/6، حديث رقم: 5002.

3- سورة النصر، الآية: (1).

يقل شيئا. فقال لي عمر: أكذلك تقول يا ابن عباس؟، فقلت: لا. فقال: ما تقول؟ فقلت: هو أجل رسول الله -ﷺ- أعلمه له، وقال: (إِذا جاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ) فذلك علامة أجلك، ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا﴾ [1]، فقال عمر: لا أعلم منها إلا ما تقول. [2]

كان ابن عباس يرى أن الرجوع إلى الشعر الجاهلي ضرورة للاستعانة به على فهم غريب القرآن الكريم فيقول:

الشعر ديوان العرب، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الكريم الذي أنزله الله بلغة العرب رجعنا إلى ديوانها فالتمسنا ذلك منه [3]، وفي رواية أخرى: إِذَا سَأَلْتُمُونِي عَنْ غَرِيبِ الْقُرْآنِ فَالْتَمِسُوهُ فِي الشِّعْرِ، فَإِنَّ الشِّعْرَ دِيوَانُ الْعَرَبِ [4]، وقيل: أَنَّهُ كَانَ يُسْأَلُ عَنِ الْقُرْآنِ فَيُنْشِدُ فِيهِ الشِّعْرَ، قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: يَعْنِي كَانَ يَسْتَشْهِدُ بِهِ عَلَى التَّفْسِيرِ.[5]

1- سورة النصر، الآية: (3).

2- غريب القرآن في شعر العرب ((مسائل نافع بن الأزرق لعبد الله بن عباس -ﷺ- وعن أبيه))، عن الصحابي عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشم، ص 14.

3- المرجع السابق، ص 19.

4- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط: الثانية، 1384هـ - 1964م، 14/1.

5- الإتقان في علوم القرآن (مرجع سابق)، 67/2.

إن مسائل ابن عباس مع نافع بن الأزرق خير دليل على نهج ابن عباس في تفسيره للقرآن بشواهد شعرية من شعر العرب، وكتب التفسير تناولت هذه المسائل بشرح واف، وسنورد بعضها لما لها من مكانة رفيعة في التفسير والأدب.

وقد ذكر السيوطي قصة نافع بن الأزرق مع ابن عباس يقول في ذلك: "بَيْنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ جَالِسٌ بِفِنَاءِ الْكَعْبَةِ قَدِ اكْتَنَفَهُ النَّاسُ يَسْأَلُونَهُ عَنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ فَقَالَ: نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ لِنَجْدَةَ بْنِ عُوَيْمِرٍ: قُمْ بِنَا إِلَى هَذَا الَّذِي يَجْتَرِئُ عَلَى تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِمَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ: فَقَامَا إِلَيْهِ فَقَالَا: إِنَّا نُرِيدُ أَنْ نَسْأَلَكَ عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَتُفَسِّرَهَا لَنَا وَتَأْتِيَنَا بِمُصَادَقَةٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا أَنْزَلَ الْقُرْآنَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: سَلَانِي عَمَّا بَدَا لَكُمَا فَقَالَ نَافِعٌ: أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [1]، قال العزون: الحلق الرقاق، قَالَ: وَهَلْ تَعْرِفُ الْعَرَبُ ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ أَمَا سَمِعْتَ عُبَيْدَ بْنَ الْأَبْرَصِ وَهُوَ يَقُولُ:

فجاؤا يهرعون إليه حتى ... يَكُونُوا حَوْلَ مِنْبَرِهِ عِزِينَا

قَالَ نافع: أَخْبِرْنِي عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَٱبْتَغُوٓاْ إِلَيْهِ ٱلْوَسِيلَةَ﴾ [2]، قَالَ: الْوَسِيلَةُ الْحَاجَةُ، قَالَ: وَهَلْ تَعْرِفُ الْعَرَبُ ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ أَمَا سَمِعْتَ عَنْتَرَةَ وَهُوَ يَقُولُ: [3]

---

[1]– سورة المعارج: الآية: (37).

[2]– سورة المائدة: الآية: (35).

[3]– الإتقان في علوم القرآن (مرجع سابق)، 68/2 – 69.

إِنَّ الرِّجَالَ لَهُمْ إِلَيْكِ وَسِيلَةٌ ... إِنْ يَأْخُذُوكِ تَكَحَّلِي وَتَخَضَّبِي

خلاصة ما نتوصل إليه من دراسة تاريخ الشاهد في عهد الصحابة أن الفضل في نهج الاستشهاد بالشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم، وبيان معانيه هو عمل من صنيع ابن عباس، ويدل هذا الصنيع على ثقافته المتنوعة الواسعة، وتمكنه من علوم كثيرة مثل: الفقه والتاريخ وتفسير القرآن والأدب واللغة، وهذا النهج الذي ابتدره ابن عباس أصبح علمًا مستقلًا اتبعه المفسرون وأهل اللغة من بعده في تفسير معاني القرآن بشواهد من لغة العرب، ونستخلص من خلال الأمثلة القليلة التي أوردناها سابقًا على نهج الصحابة في الاستشهاد بالشعر في تفسير القرآن الكريم وبيان معانيه، ما يأتي:

أ- الإيجاز في التفسير، وأكثره يعتمد على اللغة.

ب- البعد عن التكلف والتعمق المذموم في التفسير، والاهتمام والتركيز على المعنى العام دون تفصيل.

ت- تفسيرهم لبعض آيات القرآن الكريم دون سواها؛ لأن سليقتهم وأصالة لغتهم مكنتهم من فهم معظم المعاني الواردة فيه.

ث- عدم تدوين تفسيرهم للقرآن في الغالب والاعتماد على الرواية والتلقين في تفسيره.

ج- الغالب على الشواهد الشعرية التي استشهد بها الصحابة أنها شواهد لغوية، ولم تكن لهم حاجة في الاستشهاد على المسائل النحوية.

ح- إيراد الشاهد الشعري مجردًا، فسليقة العرب وعلمهم الواسع بالشعر مكنهم من فهم المعاني في الشواهد الشعرية المستشهد بها دون الحاجة إلى شرحها، وما يدلل على ذلك أن سيدنا عمر وابن عباس – رضي الله عنهما – كانا يوجهان الناس للرجوع إلى شعر العرب والاستشهاد به.

خ- الاكتفاء بالشواهد الشعرية دون سواها من الشواهد، وأغلبها كانت لشعراء جاهليين، وكانوا يذكرون اسم الشاعر وقبيلته ونسبه لتأكيد معرفتهم بلغة العرب وتمكنهم منها.

ثانيًا: مرحلة التابعين:

وتمثل هذه المرحلة عصر التابعين الذين جاؤوا بعد الصحابة وأخذ عن مشاهيرهم ما أثر عنهم، وتلقوا عنهم التفسير ووسعوا دائرته حسب مقتضيات عصرهم وتطلب الظروف الاجتماعية والسياسية الناشئة فيه عن الفتوحات الإسلامية واتساع رقعة بلاد الإسلام، وهيمنته السياسية والعسكرية، واعتناق الشعوب المختلفة الألوان والأجناس والألسنة لهذا الدين الحنيف، واحتكاك المسلمين بغيرهم من ذوي الديانات والثقافات العريقة، وقد برز في هذا العصر علماء أجلاء اعتنوا بالكتاب وبكل ما أثر عنه وكان من مجليهم: مجاهد بن جبر، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، والحسن البصري، ومسروق الأجدع، وسعيد بن المسيب، وأبو العالية، والربيع بن أنس، وقتادة، والضحاك بن مزاحم، وطاووس، وسعيد بن جبير، والشعبي، ولقد كان هؤلاء الأعلام من التابعين يهتمون بالكتاب ويتتبعون أخباره ونصوصه ويدرسونها دراسة مرتكزة إلى ما

أثر عن الرَّسول –ﷺ– وصحابته الأبرار، وكانوا يفسرون القرآن الكريم في ضوء ذلك آيةً آية، مستعينين بما جد أيضا في عصرهم من معارف واستفاض من علوم وفلسفة وآداب[1].

ومما روي عن نهج قتادة [2] في الاستشهاد بالشعر قيل: "وقد كان الرّجلان من بنى أمية يختلفان في البيت من الشعر، فيبردان بريدا إلى قتادة بن دعامة، فيسألانه عن ذلك"[3].

أمّا مجاهد بن جبر[4] فيعتبر أول من دوّن التفسير، ومن الروايات التي تدل على ذلك ما ذكره الطبري عن ابن مليكة: "رَأَيْتُ مُجَاهِدًا يَسْأَلُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ وَمَعَهُ الْوَاحِدُ فَيَقُولُ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ:: اكْتُبْ، قَالَ: حَتَّى سَأَلَهُ عَنِ التَّفْسِيرِ، كُلِّهِ"[5]، وروي عن مجاهد قوله: "قرأت القرآن على ابن عباس ثلاث مرات، أقف عند كل آية أسأله: فيما نزلت وكيف كانت"؟[6]، وقد كان التفسير قبل ذلك ينقل شفاهًا، ويحفظ في صدور الناس، ومما روي عن استشهاده بالشعر

1– معجم المفسرين (مرجع سابق)، ص 8.

2– (هو قتادة بن دعامة السدوسي، تابع بصريّ مقدّم في علم العربية والعرب. عالم بأنسابها وأيامها، لم يأت عن أحد من ذلك أصح مما أتى عنه في علم العرب. وهو إمام في حديث رسول الله –ﷺ– يروى عن أنس بن مالك.، (إنباه الرواة على أنباه النحاة، 35/3).

3– المرجع السابق، 35/3.

4– (مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، مولى بني مخزوم، تابعي، إمام في التفسير، ولد في مكة، وسمع عائشة وأبا هريرة وعبد الله بن عمر، وعبد الله ابن عباس، وكان أقل أصحابه رواية عنه في التفسير، ولكنه أوثقهم، وهو أحد القائلين بالمذهب العقلي في تفسير القرآن، (معجم المفسرين، 462/2).

5– جامع البيان ج1، ص85، جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، ت: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، 1420هـ – 2000م.

6– معجم المفسرين (مرجع سابق)، 462/2.

في تفسير القرآن الكريم ما ذكره ابن الأنباري في قوله تعالى: ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ﴾ [1]، حيث قال: اللؤلؤ، عظام اللؤلؤ، والمرجان: اللؤلؤ الصغار، قال الكلبي: وهي بلغة أهل اليمن، وأنشدني شعر جَبَلَةَ بنِ عَدَيٍّ الكِنْدِيّ الذي يقال له الذائدُ:

أَذُودُ القَوافيَ عَنِّي ذِيَادا ... ذِيَادَ غُلامٍ تَنَقَّى جِيَادَا

وأَعْزِلُ مَرجَانَهَا جَانِبًا ... وآخذُ مِنْ دُرِّهَا المُستَجَادَا

ورُبَّمَا يفسِّر مجاهدُ الآية، ثم ينقل الشاهد الشعري عن ابن عباس، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ﴾ [2]، حيث قال مجاهد في تفسيرها: مَا جَمَع، قال العجاج:

إنَّ لنَا قَلائِصا حَقائِقا ... مستوسقات لَوْ يَجِدْنَ سَائِقَا

وابن عباس هو أول من استشهد بهذا الشاهد على هذا المعنى، ونقل عنه ذلك مجاهد، ثم تناقله المفسرون بعد ذلك في كتبهم. [3]

1- سورة الرحمن: الآية: (22).

2- سورة الانشقاق: الآية: (17).

3- الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم (مرجع سابق)، ص 299.

وأمّا عِكْرِمَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ [1] ففما روي عنه: "قَالَ الشَّعْبِيُّ: مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنْ عِكْرِمَةَ وَقَالَ سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ: سَمِعْتُ عِكْرِمَةَ يَقُولُ: لَقَدْ فَسَّرْتُ مَا بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ، وَقَالَ عِكْرِمَةُ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَجْعَلُ فِي رِجْلِي الْكَبْلَ وَيُعَلِّمُنِي الْقُرْآنَ وَالسُّنَنَ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ سِمَاكٍ قَالَ: قَالَ عِكْرِمَةُ كُلُّ شَيْءٍ أُحَدِّثُكُمْ فِي الْقُرْآنِ فَهُوَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ"[2]، وقال الشعبي: "ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة، وقال يحيى بن معين: "إذا رأيت إنسانا يقع في عكرمة فاتهمه على الإسلام"[3]، ومن الروايات التي رويت عن عكرمة في الاستشهاد بالشعر في التفسير ما رواه الهرري [4]، أنه سأله رجل عن الزنيم، فقال: هو ولد الزنى، وتَمثَّلَ ببيت حسان بن ثابت:

زَنِيْمٌ ليسَ يُعْرَفُ مَنْ أَبُوهُ ... بَغِيُّ الأُمِّ ذُو حَسَبٍ لَئِيمِ [5]

1- عكرمة بن عبد الله البربري، أبو عبد الله، مولى عبد الله بن عباس، تابعي موثوق بعدالته ودينه، كان على مكانة عالية من التفسير والفقه، أصله من البربر بالمغرب. روى عن مولاه وعلي بن أبي طالب، وعائشة، وأبي هريرة، وغيرهم. وروى عنه زهاء ثلاثمائة رجل. منهم أكثر من سبعين تابعيا. اختلف العلماء في توثيقه. ولكن أكثرهم وثقوا وأثنوا عليه. قال ابن حبان: "كان من علماء زمانه بالفقه والقرآن.

2- الإتقان في علوم القرآن (مرجع سابق)، 241/4.

3- معجم المفسرين (مرجع سابق)، 348/1.

4- مقدمة تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت – لبنان، ط: الأولى، 1421هـ - 2001م، ص 42.

5- (البيت من شواهد المرجع السابق ص 42، (تفسير الطبري، 164/23)

وعنه أيضًا، الزنيمُ: الدَّعيُّ الفاحشُ اللئيمُ، ثُمَّ أنشد بيت الخطيم التميمي:

زَنِيْمٌ تَدَاعَاهُ الرِّجَالُ زِيَادةً ... كَمَا زِيدَ في عَرْضِ الأَدِيْمِ الأَكَارِعُ [1]

وَعَنْهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ [2]، قَالَ: ذَوَاتَا ظِلٍّ وَأَغْصَانٍ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ ابن بري: [3]

مَا هَاجَ شَوْقُكَ مِنْ هَدِيلِ حَمَامَةٍ ... تَدْعُو عَلَى فَنَنِ الْغُصُونِ حَمَامًا

تَدْعُو أَبَا فَرْخَيْنِ صَادَفَ طَائِرًا ... ذَا مِخْلَبَيْنِ مِنَ الصُّقُورِ قَطَامًا

وأما عبد الرحمن بن زيد [4]، فوردت عنه بعض الروايات لتفسيره القرآن الكريم بالشعر، ومن ذلك ما رواه الطبري قال: حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ، فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ﴾ [5]، قَالَ: الْوَتِينُ: نِيَاطُ الْقَلْبِ الَّذِي الْقَلْبُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَإِيَّاهُ عَنَى الشَّمَّاخُ بْنُ ضِرَارٍ التَّغْلِبِيُّ بِقَوْلِهِ:

1- البيت من شواهد تفسير القرطبي طبعة دار الكتب المصرية، 25/1.

2- سورة الرحمن، الآية: (48).

3- الجامع لأحكام القرآن (مرجع سابق)، 25/1.

4- هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي، مولاهم، المدني: محدث، مفسر، روى عن أبيه، وعنه روى عبد الرزاق بن همام، وعبد الله بن وهب وغيرهما. قال الذهبي: "ضعيف، كثير الحديث" أخرج له الترمذي وابن ماجه. له "الناسخ والمنسوخ"، و "تفسير القرآن". قال فؤاد سزكين: "يحتوي جزء كبير منه على شروح لغوية، ويبدو أنه كان أحد المراجع الهامة لتفسير الطبري (معجم المفسرين، (مرجع سابق)، 265/1).

5- سورة الحاقة: الآية: (46).

إِذَا بَلَّغْتِنِي وَحَمَلْتِ رَحْلِي ... عَرَابَةَ فَاشْرَقِي بِدَمِ الْوَتِينِ

أمَّا الضحاك [1]، فلم نجد لهم إلا روايات قليلة في تفسير القرآن الكريم بالشعر.

وكذلك الشعبي [2]، وسعيد بن جبير [3]، وبقية التابعين.

ونستخلص من الأمثلة التي أوردناها على نهج التابعين في الاستشهاد بالشعر في تفسير القرآن الكريم وبيان معانيه، ما يأتي:

1- هوالضحاك بن مزاحم الهلالي البلخي الخراساني، أبو القاسم، ويقال: أبو محمد: تابعي جليل، ومفسر مشهور، روى عن أنس وابن عمر وأبي هريرة، وجماعة من التابعين، وقيل إنه لم يصح له سماع من الصحابة ولا من ابن عباس. قال الثوري: "خذوا التفسير عن أربعة: مجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير والضحّاك". وثقه الإمام أحمد، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن القطان: "كان ضعيفا". وكان يؤدب الأطفال، ذكر أنه كان في مدرسته ثلاثة آلاف صبي، كان يطوف عليهم على حمار. مات بخراسان. له "تفسير" استخدمه الثعلبي والطبري عن طريق الرواية أو بواسطة النقل من المراجع المختلفة (معجم المفسرين، 237/1، والأعلام للزركلي، 215/3).

2- هو عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار، الشعبي الحميري، ابو عمرو: راوية، من التابعين، يضرب المثل بحفظه. ولد ونشأ ومات فجأة بالكوفة. اتصل بعبد الملك بن مروان، فكان نديمه وسميره ورسوله إلى ملك الروم. وكان ضئيلا نحيفا، ولد لسبعة أشهر. وسئل عما بلغ إليه حفظه، فقال: ما كتبت سوداء في بيضاء، ولا حدثني رجل بحديث إلا حفظته. وهو من رجال الحديث الثقات، استقضاه عمر بن عبد العزيز. وكان فقيها، شاعرا. واختلفوا في اسم أبيه فقيل: شراحيل وقيل: عبد الله. نسبته إلى شعب وهو بطن من همدان (المرجع السابق، 250/3-251)

3- هو سعيد بن جبير الأسدي، بالولاء، الكوفي، أبو عبد الله: تابعيّ، كان أعلمهم على الإطلاق، وهو حبشي الأصل، من موالي بني والبة بن الحارث من بني أسد. أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر. ثم كان ابن عباس، إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه، قال: أتسألونني وفيكم ابن أم دهماء؟ يعني سعيدا. ولما خرج عبد الرحمن ابن محمد بن الأشعث، على عبد الملك بن مروان، كان سعيد معه إلى أن قتل عبد الرحمن، فذهب سعيد إلى مكة، فقبض عليه واليها (خالد القسري) وأرسله إلى الحجاج، فقتله بواسط. قال الإمام أحمد بن حنبل: قتل الحجاج سعيدا وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه (المرجع نفسه، 93/3).

أ- تعلّم التابعين للغة العرب ساعدهم على تفسير مشكل وغريب القرآن الكريم، وكانوا يتبعون تفسيرهم للقرآن بقولهم: هذا من لغة العرب، أو قبيلة كذا، وانحصر جلُّ تفسيرهم في المفردات.

ب- نهج التابعون نهج من قبلهم في تفسير القرآن الكريم بالشعر، فقد مكنتهم معرفتهم بأشعار العرب من فهم معاني الآيات، ولم يتحرجوا من الاستدلال بالشعر، "قال الأصمعي: قيل لسعيد بن المسيب: ها هنا قوم نسّاك يعيبون إنشاد الشعر، قال: نسكوا نسكا أعجميا"[1]، وقد كان بعض التابعين شعراء كالشعبي.

ثالثًا: مرحلة أتباع التابعين:

كان لأتباع التابعين دورهم البارز في تفسير القرآن الكريم، أمثال: إسماعيلَ بنِ عبدِ الرَّحمنِ السُّدِّيّ [2]، والرَّبيعِ بنِ أنسٍ البكريّ [3]، ومقاتلِ بن حيَّانٍ البلخيّ، وعبدِ الملكِ بنِ جُرَيجٍ المَكِّيّ،

1- البيان والتبيين (مرجع سابق)، 176/1.

2- هو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، أبو محمد: مفسر كبير، محدث، ومؤلف في المغازي والسير، حجازي الأصل، عاش في الكوفة، روى عن أنس بن مالك وابن عباس وغيرهما. وقد جرحت روايته لأنه حصل عليها عن طريق المناولة. وروى له مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه. ورمي بالتشيع. له "تفسير كبير". قال فؤاد سزكين: "يضم، على ما يبدو، كل القرآن، (معجم المفسرين، 90/1).

3- هو الربيع بن أنس البكري البصري ثم الخراساني: محدث، مفسر، من أهل البصرة، هرب منها إلى مرو خوفا من الحجاج بن يوسف. روى عن أنس بن مالك والحسن البصري وغيرهما. قال ابن سعد: "مات في خلافة أبي جعفر المنصور". ذكر الذهبي أنه توفي سنة 139 هـ أو سنة 140 هـ. له "تفسير القرآن" (المرجع السابق 189/1).

ومحمدِ بنِ السَّائبِ الكَلْبِيّ [1]،وسُفيانَ بنِ سعيدٍ الثَّوريّ، وعبدِ الرَّحمنِ بنِ زيدِ المدنِيّ، ويحيى بنِ سلامٍ البصريّ، وغيرِهم[2]؛ ونظرًا لبعد الناس عن عصور اللغة وتوسع الدولة الإسلامية في تلك الفترة ازدادت حاجة الناس لتفسير القرآن الكريم، وقد توسع أتباع التابعين في الاستشهاد بالشعر أكثر من التابعين، وبدأت حركة التدوين والتصنيف في عهدهم بشكل منظم.

أمّا ابن جريح فروي عنه في تفسيره للقرآن بالشعر، أنه سئل عن تفسير قوله تعالى: ﴿وَدَّت طَّآئِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يُضِلُّونَكُمْ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [3]، فقال: {يُضِلُّونَكُمْ} أي: يُهلكونَكُم، ومنه قول الأخطل:

كُنتَ القَذَى في مَوجِ أَكْدَرَ مُزبِدٍ ... قَذَفَ الأَتِيُّ بِهِ فَضَلَّ ضَلالا

أي: هَلَكَ هَلاكًا. [4]

1- هو محمدِ بنِ السَّائبِ الكَلْبِيّ: إمام في التفسير والأنساب وأخبار العرب. مولده ووفاته بالكوفة. روى عن الشعبي وجماعة. استدعاه والي البصرة سليمان بن علي العباسي، ففسر القرآن بالبصرة. قال البخاري: "تركه القطان وابن مهدي". وقال النسائي: "حدث عنه ثقات من الناس ورضوه في التفسير، وأما في الحديث ففيه مناكير". من كتبه "تفسير القرآن" مخطوط، في مكتبات إستانبول. قال سزكين: "هذا التفسير لم يستخدمه الطبري في تفسيره، وإنما استخدمه في تاريخه قليلا" (معجم المفسرين، (مرجع سابق)، 2/230-231).

2- التفسير اللغوي للقرآن الكريم، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، الناشر: دار ابن الجوزي، ط: الأولى، 1432هـ، ص 144.

3- سورة آل عمران، الآية: (69).

4- الجامع لأحكام القرآن (مرجع سابق)، 4/110.

ومما روي عن السدي في استشهاده على تفسير القرآن الكريم بالشعر: تفسيره لقوله تعالى: ﴿هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ﴾ [1]، قال: لذي لُبٍّ، قال الحارثُ بن مُنبه الجَنْبِيّ من مذحج لابنه في الجاهلية:

وَكيفَ رَجَائِي أَنْ تَثُوبَ وإِنَّمَا ... يُرَجَّى مِن الفِتْيَانِ مَنْ كَانَ ذَا حِجْرِ [2]

أمَا سُفْيَانُ الثوري فقد ورد عنه أنه استشهد بالشعر في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلۡكُبۡرَىٰ﴾ [3]، (الطَّامَّةُ): هِيَ السَّاعَةُ الَّتِي يُسْلِمُ فِيهَا أَهْلُ النَّارِ إِلَى الزَّبَانِيَةِ؛ أَيِ الدَّاهِيَةُ الَّتِي طَمَّتْ وَعَظُمَتْ، قَالَ:

إِنَّ بَعْضَ الْحُبِّ يُعْمِي وَيُصِمُّ ... وَكَذَاكَ البغض أدهى وأطم [4]

ومما تميز به عصر التابعين وأتباعهم ظهور حركة التأليف اللغوي، والتصنيف، وكانَ لهم في ذلك صحائفُ وكتبٌ، مع ما كانَ لبعضِهم منْ رواياتٍ شفويةٍ، ومِمَّنْ كتبَ التَّفسير، أو أملاه على تلاميذِه على سبيل المثال: [5]

1- سورة الفجر، الآية: (5).

2- الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم (مرجع سابق)، ص 305.

3- سورة النازعات، الآية: (34).

4- البيت من شواهد الجامع لأحكام القرآن (مرجع سابق)، 206/19 (بدون نسب).

5- التفسير اللغوي للقرآن الكريم (مرجع سابق)، ص 145.

1- سعيد بن جبير: له "تفسير" مفقود، لم يصل إلينا، يعتبر من أهم المراجع، يظهر ذلك في النصوص المنقولة عنه في الكتب المتأخرة، وكذلك في الروايات التي ذكرها الطبري في تفسيره، أخرج له أصحاب الكتب الستة. [1]

2- الحسن البصري: له "تفسير" يعد من أشهر التفاسير القديمة، وكان راويته المشهور هو عمرو بن عبيد، قال صاحب تاريخ التراث العربي: "ولقد استخدم الثعلبي في كتابه الكشف والبيان هذا التفسير، وتوجد بقايا منه في تاريخ الطبري، وبقايا أخرى كثيرة في كتب التفسير"، وله أيضا "نزول القرآن" وكتاب "العدد في القرآن"[2].

3- سفيان الثوري: له من الكتب كتاب في التفسير، و(الجامع الكبير) و(الجامع الصغير) كلاهما في الحديث، وكتاب في (الفرائض). [3]

4- مجاهد بن جبر: له كتاب في التفسير، وقال الزركلي عنه: أما كتابه في " التفسير " فيتقيه المفسرون، وسئل الأعمش عن ذلك، فقال: كانوا يرون أنه يَسأل أهل الكتاب، يعني النصارى واليهود. [4]

1- معجم المفسرين (مرجع سابق)، 208/1.

2- المرجع السابق، 148/1.

3- الأعلام (مرجع سابق)، 105/3.

4- المرجع السابق، 278/5.

5- مقاتل بن سليمان: من كتبه "تفسير خمسمائة آية من القرآن" عن الأوامر والنواهي، مخطوط، و"وجوه حرف القرآن"، والنسخة الباقية منه بتنقيح تلميذه أبي نصر بعنوان "الوجوه والنظائر في القرآن" مخطوط، وكتاب "اللغات في القرآن" وكتاب (الجوابات في القرآن" و "الناسخ والمنسوخ" و"نوادر التفسير" و"التفسير الكبير" وهو أقدم تفسير كامل للقرآن وصل إلينا، جمع نسخه من أنحاء العالم، وقام بتحقيقه تمهيدا لنشره الدكتور عبد الله شحاته. [1]

5- وكيع بن الجراح: صاحب (كتاب الزهد) و (المصنف) و (التفسير) وله كتب كثيرة في الحديث. [2]

وهنالك أمثلة أخرى كثيرة على مؤلفات التابعين وأتباعهم في تفسير القرآن الكريم أمثال: عكرمة، يحيى بنُ سلامٍ البصريُّ، سعيدُ بنُ أبي عَرُوبَةَ، عبدُ الملكِ بنُ جُرَيجٍ، وغيرهم كثير، وما ذكر منهم على سبيل المثال.

ونستخلص من نهج أتباع التابعين في الاستشهاد بالشعر في تفسير القرآن الكريم وبيان معانيه، ما يأتي:

1- أصبح علم التفسير علمًا مستقلًا، وأفردت له العديد من المؤلفات.

---

[1]- معجم المفسرين (مرجع سابق)، 682/2.

[2]- الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، ت: زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط: الثانية، 1408هـ، ص 25.

2- ظهرَ اللُّغويُّونَ الذين شاركوا في التَّفسيرِ من خلالِ الكتابة في علمي: معاني القرآنِ وغريبِ القرآن؛ أمثال أبانَ بنِ تغلبٍ الجريريّ، وعلي بنِ حمزةَ الكسائيّ، ويحيى بنِ زيادٍ الفرَّاءِ، وأبي عبيدةَ مَعْمَرِ بنِ المُثَنَى، وغيرِهم.

3- ظهور المناهج الأخرى في تفسير القرآن الكريم، كتفسير القرآن بالقرآن، أو بالسنة، أو بكلام العرب المنثور، أو بأسباب النزول، أو بالأحكام.

المبحث الثالث

أسباب مآخذ النحويين على القراء

من الثابت أن القرآن الكريم نزل على سبعة أحرف، روى الإمام مسلم –رضي الله عنه–: "أَنَّ النَّبِيّ –ﷺ– كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ، قَالَ: فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ»، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا"[1]، وبهذه النص فقد نزل القرآن الكريم على سبع قراءات كلها صحيحة، وفي دعاء النَّبيّ –ﷺ– لأمته نلتمس التيسير على الأمة في تعدد القراءات.

والقراءات القرآنية من أهمّ العلوم التي عرفها العرب، ولم تكن العلوم مستقلة في بادئ الأمر، ثم استقل كل علم عن الآخر، كالتفسير، وعلم اللغة، والنحو، والقراءات القرآنية.

---

[1]– صحيح مسلم، أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية: فيصل عيسى البابي الحلبي – القاهرة، (وصَوّرتْها: دار إحياء التراث العربي – بيروت). 562/1 برقم: 821.

وقد حرص علماء السلف على صون القرآن الكريم من اللحن، واللغة من الفساد، فوضعوا الأقيسة والشواهد، ولا يمكننا الجزم بتاريخ تعرض النحويين للقراءات، والأخذ على القراء، ولكن من الراجح أن ذلك حدث بعد استقلال علم القراءات عن العلوم الأخرى، ونشؤ المدارس النحوية في البصرة والكوفة، واختلاف مذاهب هذه المدارس في توجيه اللغة وتقعيدها، فدّب الخلاف حول القراءات، وتعددت الأوجه النحوية فيها، وتباينت مواقف النحاة من القراءات، فمنهم من رفض القراءة، ومنهم من وصفها بالقبح والخطأ واللحن، ومنهم من اتهم القراء بعدم الدراية، ويمكننا القول أن أسباب مآخذ النحويين على القراءات منها ما يتعلق بالقرّاء، ومنها ما يتعلق بالقراءة، وبيانها فيما يأتي:

أولًا: مآخذ النحويين على القراء:

إن كثيرًا من المفسرين كانت مآخذهم على القراءة بسبب القارئ نفسه؛ لذلك نجد أنه يصفون القارئ باللحن، أو الغفلة، أو السهو، أو الوهم، أو الهفوة، ومن ذلك ما قاله ابن قتيبة في حمزة قال: "وقد كان الناس قديما يقرؤون بلغاتهم كما أعلمتك، ثم خلف قوم بعد قوم من أهل الأمصار وأبناء العجم ليس لهم طبع اللغة، ولا علم التكلّف، فهفوا في كثير من الحروف وزلّوا وقرؤوا بالشاذ وأخلّوا، منهم رجل ستر الله عليه عند العوام بالصلاح، وقرّبه من القلوب بالدين، لم أر فيمن تتبعت وجوه قراءته أكثر تخليطا، ولا أشد اضطرابا منه، لأنه يستعمل في الحرف ما

يدعه في نظيره، ثم يؤصّل أصلا ويخالف إلى غيره لغير ما علّة، ويختار في كثير من الحروف ما لا مخرج له إلا على طلب الحيلة الضعيف"[1].

وقال مجاهد في قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [2] "نُجى المؤمنين مدغمة: وهو (وهم) لا يجوز ههنا الإدغام لأن النون الأولى متحركة والثانية ساكنة"[3].

ونلاحظ ألا ضير عند النحويين من تخطئة القارئ إذا انفرد برواية تخالف في القراءة أقيستهم التي وضعوها، وأكثر القراء الذين أخذ عليهم النحويون هما: ابن عامر وحمزة، وسنفرد لهما في الفصل الثالث مبحثين منفصلين لآراء النحاة في القراءة التي أخذت عليهما.

ثانيًا: مآخذ النحويين على القراءة:

أولًا: مخالفة القراءة للقواعد النحوية:

كان للاختلاف المذهبي بين البصريين والكوفيين كبير الأثر في ذلك، فلا غرابة إذا وجدنا النحاة يردون القراءة اللغوية اعتمادا على منهجهم الذي ساروا عليه، فعلماء البصرة يعتمد منهجهم

1- تأويل مشكل القرآن أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ص 42.

2- سورة الأنبياء، الآية: (88).

3- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، ت: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، ط: الثانية، 1400هـ، ص 430.

على القياس بلغة العرب، أمّا علماء الكوفة فهم يبنون قواعدهم على السماع، ومن ذلك خلافهم في وقوع الفعل الماضي في موضوع الحال، ونستشهد بهذه المسألة التي ذكرها ابن الأنباري: [1]

فالكوفيون يجيزون وقوع الفعل الماضي في موضع الحال دون شرط، كقراءة من قرأ (أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صدورهم)، في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [2]، وهي قراءة الحسن البصريّ ويعقوب الحَضْرَمِيّ والمفضّل عن عاصم، فحصرت: فعل ماضٍ، وهو في موضع الحال، واستشهدوا بقول أبو صخر الهذليُّ:

وإني لَتَعْرُونِي لذكراك نُفْضَةٌ ... كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

والشاهد هنا وقوع الفعل الماضي (بَلَّلَهُ) في موضع الحال.

أمّا البصريون فأخذوا عليهم هذه القراءة وقالوا: إنه لا يجوز أن يقع حالًا وذلك لوجهين؛ أحدهما: أن الفعل الماضي لا يدل على الحال؛ فينبغي ألا يقوم مقامه، والوجه الثاني: أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه "الآن" أو "الساعة"، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: فاحتجاجهم بقوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ فلا حجة لهم فيه، وذلك من أربعة أوجه:

---

[1]- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، ط: الأولى 1424هـ- 2003م، 205/1، برقم: 32.

[2]- سورة النساء، الآية: (90).

أولا: أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية، وهو قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ﴾.[1]

ثانيا: أن تكون صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه: أو جاؤوكم قومًا حصرت صدورهم، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالًا بالإجماع.

ثالثا: أن يكون خبرًا بعد خبر، كأنه قال: أو جاؤوكم، ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم.

رابعا: على الدعاء، لا على الحال، كأن قال: ضَيَّقَ الله صدورهم، كما يقال: جاءني فلان وسَّع الله رزقه، وأحسن إليَّ غَفَرَ الله له، وسَرَقَ قطع الله يده، وما أشبه ذلك؛ فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي ومعناه الدعاء، واستشهدوا بشواهد منها قول مَعْدَان بن جَوَّاس الكِنْدِي:

إن كان ما بُلِّغْتُ عَنِّي فَلَامَنِي ... صديقي، وشَلَّتْ من يَدَيَّ الأَنَامِلُ

وكَفَنْت وَحْدِي مُنْذِرًا في ردائه ... وصادف حَوْطًا من أَعَادِيَّ قاتل

فأتى بالفعل الماضي في هذه المواضع ومعناه الدعاء، فكذلك قوله تعالى: {حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ} لفظُهُ لفظ الماضي ومعناه الدعاء، ومعناه من الله تعالى إيجاب ذلك عليهم.

فمن الرواية السابقة نستنتج أن المأخذ على القراءة في بعض الأحيان يكون بسبب التعصب للمذهب، فالنحويون يولون له التزامًا كبيرًا، وخروجهم عن المذهب قد يعرضهم للنقد، فدرجوا على إنكار كل ما يخالف المذهب والمقاييس التي وضعوها، والقراءات عند بعض العلماء مثل أبو حيان الأندلسي سنة متبعة لا تجوز معها قواعد وأقيسة النحاة.

1- سورة النساء، الآية: (90).

ثانيًا: مخالفة القراءة لرسم المصحف:

ومن ذلك مأخذهم على قراءة أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر: «إنّ هذين لساحران» وذهبوا إلى أنه غلط من الكاتب، "وَقَالَ الزَّجَّاجُ: لَا أُجِيزُ قِرَاءَةَ أَبِي عَمْرٍو لِأَنَّهَا خِلَافُ الْمُصْحَفِ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: رَأَيْتُهَا فِي الْإِمَامِ مُصْحَفِ عُثْمَانَ هَذَنِ لَيْسَ فِيهَا أَلِفٌ، وَهَكَذَا رَأَيْتُ رَفْعَ الِاثْنَيْنِ فِي ذَلِكَ الْمُصْحَفِ بِإِسْقَاطِ الْأَلِفِ، وَإِذَا كَتَبُوا النَّصْبَ وَالْخَفْضَ كَتَبُوهُ بِالْيَاءِ وَلَا يُسْقِطُونَهَا، وَقَالَتْ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ عَائِشَةُ وَأَبُو عَمْرٍو: هَذَا مِمَّا لَحَنَ الْكَاتِبُ فِيهِ وَأُقِيمَ بِالصَّوَابِ"[1].

ثالثًا: مخالفة القراءة للغات الشائعة:

ينظر بعض النحويين إلى الشائع من اللغات، ويغفل عن غيره، كقراءة ابن عامر (يدعون ربهم بالغدوة)، قال أبو حيان: "وَلَمَّا خَفِيَتْ هَذِهِ اللُّغَةُ عَلَى أَبِي عُبَيْدٍ أَسَاءَ الظَّنَّ بِمَنْ قَرَأَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ فَقَالَ: إِنَّمَا نَرَى ابْنَ عَامِرٍ وَالسُّلَمِيَّ قَرَآ تِلْكَ الْقِرَاءَةَ اتِّبَاعًا لِلْخَطِّ وَلَيْسَ فِي إِثْبَاتِ الْوَاوِ فِي الْكِتَابِ دَلِيلٌ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِهَا، لِأَنَّهُمْ كَتَبُوا الصَّلَاةَ وَالزَّكَاةَ بِالْوَاوِ وَلَفْظُهُمَا عَلَى تَرْكِهَا، وَكَذَلِكَ الْغَدَاةُ عَلَى هَذَا وَجَدْنَا الْعَرَبَ انْتَهَى"[2].

1- البحر المحيط، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، ط: 1420هـ، 350/7.

2- المرجع السابق، 522/4.

وجاء في الكتاب: في (غدوة) لغتان، اللغة الأولى استعمالها معرفة، علم جنس، فلا تدخل عليها أل، واللغة الثانية: استعمالها نكرة، فيجوز تعريفها. [1]

رابعًا: مخالفة القراءة للقياس:

أخذ النحويون على القراء في بعض القراءات التي تخالف القياس، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهي قراءة ابن عامر، وكالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وهي قراءة حمزة، وغير ذلك من القراءات.

خامسًا: مآخذهم على بعض القراءات التي وافقت القياس:

أخذ الزمخشري على الإمام نافع قراءته (أيمة) بالياء، من قوله تعالي: ﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ﴾ [2]، قال: "وأما التصريح بالياء فليس بقراءة. ولا يجوز أن تكون قراءة. ومن صرح بها فهو لاحنٌ محرف"[3].

وجاء في غيث النفع: "أَئِمَّةَ* فيه همزتان متحركتان وليست الأولى للاستفهام، ولم يوجد إلا في هذه الكلمة وهي في خمسة مواضع هذا أولها، قرأ الحرميان والبصري بتسهيل الهمزة الثانية

1- تلحين النحويين للقراء، ياسين جاسم المحيميد، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الأولى، 1426هـ، ص 21.

2- سورة التوبة، الآية: (12).

3- الكشاف، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط: الثالثة، 1407هـ، 251/2.

بين بين، والباقون بالتحقيق، وأما إبدالها ياء محضة فهو وإن كان صحيح متواترا فلا يقرأ به من طريق الشاطبي؛ لأنه نسبه للنحويين يعني معظمهم، ولم أقرأ به من طريقه على شيخنا- رحمه الله" [1].

سادسًا: عدم ثبوت القراءة لديهم:

مآخذ بعض العلماء على القراءة التي لم تثبت لديهم بما تقوم به الحجة، وقد يكون غلب على ظنه أن القراءة خطأ، أو أنه ليس من أهل الاختصاص، أو لم تصل إليه، ومن ذلك ما نقل عن الإمام أحمد بن حنبل: "أَنَّهُ إنَّمَا كَرِهَ قِرَاءَةَ حَمْزَةَ لِلْإِدْغَامِ الشَّدِيدِ، فَيَتَضَمَّنُ إسْقَاطَ حَرْفٍ بِعَشْرِ حَسَنَاتٍ، وَالْإِمَالَةُ الشَّدِيدَةُ، وَالْقِرَاءَةُ سُنَّةٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي لُغَةِ قُرَيْشٍ، فَعَلَى هَذَا إنْ أَظْهَرَ وَلَمْ يُدْغِمْ وَفَتَحَ وَلَمْ يُمِلْ فَلَا كَرَاهَةَ، نَقَلَهُ جَمَاعَةٌ، وَجَزَمَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ، وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ الْكَرَاهَةِ لمّا تبيّن له تواتر القراءة"[2].

1- غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي، ت: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الحفيان، ط: الأولى، 1425هـ - 2004م، ص 270.

2- كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع، المؤلف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامينى ثم الصالحي الحنبلي، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى 1424هـ - 2003مـ. 183/2.

سابعًا: عدم الإلمام بتوجيه القراءة:

أخذ النحويون على القراء بعض القراءات التي خفي عليهم توجيهها، ومن ذلك ما ذهب إليه النحاس في قراءة الإمام حمزة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [1] بكسر الخاء وفتح الطاء، قال: "لَا أَعْرِفُ لِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَجْهًا وَلِذَلِكَ جَعَلَهَا أَبُو حَاتِمٍ غَلَطًا"[2].

ثامنًا: انفراد القارئ أو الراوي بالقراءة:

ذكرنا سابقًا أن ابن عامر، وحمزة، هما أكثر من أخذ عليهما النحويون في القراءة؛ ويرجع ذلك لتفردهما بالقراءة عن الاجماع في قراءة بعض الآيات، وذلك من أهمّ أسباب مآخذ النحويين على القراءة، ومن ذلك قراءة قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ [3] انفرد حمز وحده بقراءة الخفض (الأرحامِ)، وقد أخذ مجموعة من النحويين على حمزة هذه القراءة، منهم المبرد قال: "لَوْ صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ {بِمُصْرِخِيَّ}، وَ(اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامِ) لَأَخَذْتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ"[4]، وقَالَ الزَّجَّاجُ: "قِرَاءَةُ حَمْزَةَ مَعَ ضَعْفِهَا وَقُبْحِهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ خَطَأٌ عَظِيمٌ فِي أُصُولِ أَمْرِ الدِّينِ، لِأَنَّ النَّبِيّ -ﷺ- قَالَ: (لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ)[5] فَإِذَا لَمْ يَجُزِ الْحَلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ فَكَيْفَ

1- سورة الإسراء، الآية: (31).

2- البحر المحيط (مرجع سابق)، 42/7.

3- سورة النساء، الآية: (1).

4- تفسير القرطبي (مرجع سابق)، 3/5.

5- صحيح البخاري (مرجع سابق)، 132/8، حديث رقم: 6648.

يَجُوزُ بِالرَّحِمِ"[1]، وقال الهروي: "أمَّا خفض الأرحام على قراءة حمزة فهي ضعيفة، عند جميع النحويين، غير جائزة إلا في اضطرار الشعر، لأن العرب، لا تعطف على المكنِيّ إلا بإعادة الخافض"[2]، وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: "لَمْ يُعْطَفْ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَخْفُوضِ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ، وَالتَّنْوِينُ لَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ". [3]

فمأخذ النحويين على قراءة حمزة سببها تفرده بالقراءة عن الإجماع، وسنتناول وجوه توجيه هذه القراءة، والشواهد الواردة في ذلك في الفصل الثالث، في مبحث خاص.

من خلال دارسة أسباب مآخذ النحويين على القراء نستخلص الآتي:

أ- ارتباط القراءات بعلم النحو، فالسلف الأوائل من القراء أمثال أبي عمرو بن العلاء، عنوا بعلم النحو والتفسير بجانب علم القراءات.

ب- اختلاف العلماء في القراءات فتح الباب أمام المستشرقين للطعن في القراءات والقرآن الكريم.

ت- اختلاف اللهجات العربية، وعدم إلمام بعض علماء النحو بها، كان من أسباب مآخذ النحويين على القراء.

1- تفسير القرطبي (مرجع سابق) 3/5.

2- معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، 1412هـ - 1991م، 290/1.

3- المرجع السابق، 2/5.

ث- اتباع المنهج في توجيه القراءات، وعدم التفريق بين منهج النحو ومنهج القراءات، فمنهج النحو يقوم على القياس والتقعيد والسماع، أما تواتر القراءات وصحتها فيعتمد على الرواية والنقل.

ج- اعتمدت مآخذ النحويين على القراءات في بعض الأحيان على التعصب للمنهج والالتزام بقواعده، بالإضافة إلى الاختلافات بين المدارس النحوية.

ح- تواتر القراءة وصحتها لا ترتبط برسم المصحف، فبعض المفردات رسمت في المصحف بطريقة واحدة، ولكنها قرئت بطرق مختلفة، مثل كلمة (الصراط) بالصاد، فهي أيضًا تقرأ بالسين (السراط).

الفصل الثالث

شواهد النحويين ومآخذهم على القراء

- المبحث الأول:

(شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام نافع)

- المبحث الثاني:

(شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام ابن كثير)

- المبحث الثالث:

(شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام أبي عمرو بن العلاء)

- المبحث الرابع:

(شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام ابن عامر)

- المبحث الخامس:

(شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام عاصم)

- المبحث السادس:

(شواهد النحويين ومآخذهم قراءة الإمام حمزة)

- المبحث السابع:

(شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام الكسائي)

المبحث الأول

شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام نافع

المأخذ الأول:

قرأ نافع (لَيْكَةَ) من قوله تعالى: ﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [1]

الأيكة في اللغة:

قال ابن منظور: "أيك: الأَيْكةَ: الشَّجَرُ الْكَثِيرُ الْمُلْتَفُّ، وَقِيلَ: هِيَ الغَيْضة تُنْبِتُ السَّدْر والأَراك وَنَحْوَهُمَا مِنْ نَاعِمِ الشَّجَرِ، وَخَصَّ بَعْضُهُمْ بِهِ مَنْبَتَ الأَثْل ومُجتَمعه، وَقِيلَ: الأَيْكة جَمَاعَةُ الأَراك، وَقَالَ أَبو حَنِيفَةَ: قَدْ تَكُونُ الأَيْكة الْجِمَاعُ مِنْ كُلِّ الشَّجَرِ حَتَّى مِنَ النَّخْلِ، قَالَ: والأَول أَعرق، وَالْجَمْعُ أَيْكٌ. وأَيِكَ الأَراك فَهُوَ أَيِكٌ واسْتَأْيَك، كِلَاهُمَا: التفَّ وَصَارَ أَيكة"[2]، قَالَ:

ونحنُ مِنْ فَلْجٍ بأَعْلَى شِعْبِ ... أَيْكِ الأَراكِ مُتَداني القَضْبِ

وذكر محي الدين درويش: "غيضة شجر ملتفة قرب مدين، قالوا: وكان شجرهم الدوم، وهي قرية شعيب سميت باسم بانيها مدين بن إبراهيم، بينها وبين مصر مسيرة ثمانية أيام". [3]

1- سورة الشعراء الآية: (176).

2- لسان العرب (مرجع سابق)، 394/10.

3- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، (دار اليمامة – دمشق – بيروت)، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت)، ط: الرابعة، 1415هـ. 127/7.

مأخذ النحاة على القراءة:

أخذ النحاة على الإمام نافع قراءة (لَيْكَةَ) بلام واحدة وفتح التاء، قال السمين الحلبي: "جعلوه اسماً غيرَ مُعَرَّفٍ بأل مضافاً إليه «أصحاب» هنا، وفي (ص) خاصة، والباقون «الأَيْكَةِ» مُعَرَّفاً بأل موافقةً لِما أُجْمِعَ عليه في (الحجر) وفي (ق)، وقد اضْطَرَبَتْ أقوالُ الناسِ في القراءةِ الأُولى. وتجرَّأَ بعضُهم على قارئها"[1].

آراء النحاة في القراءة:

قال الزمخشري: "قرئ أصحاب الأيكة بالهمزة وبتخفيفها وبالجر على الاضافة وهو الوجه، ومن قرأ بالنصب وزعم أن ليكة بوزن ليلة اسم بلد فتوهم قاد إليه خط المصحف حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وفي سورة (ص) بغير ألف، وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه وإنما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ اللافظ كما يكتب أصحاب النحو؛ لان، ولولى: على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف، وقد كتبت في سائر القرآن على الأصل، والقصة واحدة، على أن ليكة اسم لا يعرف، وروي أن أصحاب الأيكة كانوا أصحاب شجر ملتف وكان شجرهم الدوم".[2]

1- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، ت: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، ط: الرابعة، 2016م، 544/8.

2- الكشاف (مرجع سابق)، 332/3.

ونقل أبو شامة عن المبرد قوله: "كتبوا في بعض المواضع: {كَذَّبَ أَصْحَابُ لْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ} بغير ألف؛ لأن الألف تذهب في الوصل، ولذلك غلط القارئ بالفتح فتوهم أن "ليكة" اسم شيء وأن اللام أصل"[1].

أمّا الزجاج فذهب إلى أن القراءة بالكسر أجود من الفتح قال: "إن القَراءَةَ بِجر لَيْكَةِ، وأنت تريد الأيكَةِ أجود من أَنْ تَجْعَلَها لَيْكة، وأنت لا تقدّرُ الألفَ واللامَ وَتَفتَحُها؛ لأنها لا تَنْصِرُفُ؛ لأن لَيْكة لا تعرفُ وَإنما هي أيكةُ للواحِد وأيك للجمع، فأجود القراءة فيها الكسر، وإسقاط الهمزة لموافقة المصحف، وأهل المدينة يفتحون على ما جاء في التفسير أن اسم المدينة التي كانت للذين أرسل إليهم شُعَيبٌ عليه السلام (لَيْكَةُ)، والكسر جَيِّدٌ على ما وصفنا، ولا أعلَمُه إلَّا قد قرئ، ولو كان في غير القرآن لجاز عَظيماً، والجر أَجْوَدُ كَمَا جَاءَ به القرآنُ[2].

أمّا الفارسي فاستشكل القراءة بالتخفيف والفتح فقال: "هي أيكة، فإذا ألحقت لام المعرفة كانت الأيكة، واستشهد بقول أبو ذؤيب الهذلي:

موشّحة بالطّرتين دنا لها ... جنى أيكة يضفو عليها قصارها

1- إبراز المعاني من حرز الأماني أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، ت: إبراهيم عطوة عوض، الناشر: دار الكتب العلمية، ص 621،

2- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، ط: الأولى 1408هـ - 1988م، 98/4.

وأنشد الأصمعي بيت أوس بن حجر:

وَمـا خَـليـجٌ مِنَ المَرّوتِ ذو حَدَبٍ... يَرمـي الضَريرَ بِخُشبِ الطَلحِ وَالضالِ

فأيك وأيكة، مثل: تمر وتمرة، فقد ثبت أن الأيك تعريف أيك، فإذا خفّفت الهمزة في أيكة، وقد ألحقتها الألف واللام، حذفتها، وألقيت حركتها على اللام التي هي فاء من أيكة، فيجوز فيها إذا استأنفت لغتان: من قال: الأحمر، قال: «أليكة» ومن قال: لحمر، قال: «ليكة»، وإذا كان كذلك فقول من قال: ليكة، ففتح التاء، مشكل، لأنّه فتح مع لحاق اللام الكلمة، وهذا في الامتناع كقول من قال: بلحمر، فيفتح الآخر مع لحاق لام المعرفة، وإنّما يخرج قول من قال: (أصحاب ليكة) على أن هذا المعنى قد يسمى بكلمة تكون اللام فيها فاء، ويكون مقلوب: كيل، فإن لم يثبت هذا مشكلا، ولم أسمع بها، ويبعد أن يفتح نافع ذلك مع ما قال ورش عنه"[1].

وكذلك استبعد العبكري القراءة بالفتح قال: "وَقُرِئَ «لَيْكَةَ» بِيَاءٍ بَعْدَ اللَّامِ وَفَتْحِ التَّاءِ؛ وَهَذَا لَا يَسْتَقِيمُ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ: «لَيْكَةُ» حَتَّى يُجْعَلَ عَلَمًا، فَإِنِ ادُّعِيَ قَلْبُ الْهَمْزَةِ لَامًا فَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ"[2].

1- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، ت: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، ط: الثانية، 1413هـ - 1993م، ج5، ص 51-52.

2- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ت: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه. 1000/2.

أمّا الجوهري فقال بصحة القراءتين بالكسر أو الفتح؛ لاختلاف المعنى بين (الأيكة) و(ليكة) قال: "ومن قرأ (أصحاب الأيكة) فهي الغيضة، ومن قرأ (ليكة) فهي اسم القرية. ويقال هما مثل بكة ومكة"[1].

وكذلك قال الخفاجي في معرض رده على النحاة كالزمخشري والمصنف قال: "وجدنا في بعض كتب التفسير الفرق بين الأيكة وليكة، فقيل ليكة اسم القرية التي كانوا فيها والأيكة اسم البلاد كلها كالفرق بين مكة وبكة، ثم وجدتها في مصحف عثمان الذي يقال له الإمام في (الحجر) و(ق) الأيكة، وفي (الشعراء) و(ص) ليكة وعلى هذا قرّاء المدينة، وهذا ردّ على ما قاله النحاة فإنهم نسبوا القراءة إلى التحريف، وليس بشيء قاله السخاوي في شرح الرائية فلا عبرة بإنكار الزمخشريّ ومن تبعه كالمصنف، وقوله في هذه القراءة إنها على النقل غير صحيح"[2].

وخرّج مكي القراءة على اختلاف الكلمتين في المعنى فقال: "من فتح التَّاء قَرَأَهُ بلام بعْدهَا يَاء وَجعل ليكة اسْم الْبَلدة فَلم يصرفهُ للتأنيث والتعريف، ووزنه فعله، وَمن قَرَأَهُ بالخفض جعل أَصله أيكة اسْم لموْضِع فِيهِ شجر ودوم ملتف، ثمَّ أَدخل عَلَيْهِ الْألف وَاللَّام للتعريف فَانْصَرف"[3].

1- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط: الرابعة 1407هـ - 1987م، 1475/4.

2- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القاضي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، دار النشر: دار صادر – بيروت، 22/7.

3- مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، ت: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الثانية، 1405، 416/1.

ومن خلال عرضنا لآراء النحويين والمفسرين لقراءة الإمام نافع (ليكةَ) بالتخفيف والفتح نستخلص ما يأتي:

أ- اعتمد النحاة في مأخذهم على هذه القراءة على القياس، وذلك أن الاسم الممنوع من الصرف إذا أضيف أو أدخلت عليه الألف واللام، فإن الجر يدخله، قال سيبويه: "واعلم أن كل اسم لا ينصرف فإن الجر يدخله إذا أضفته أو أدخلت فيه الألف واللام، وذلك أنَّهم أمنوا التنوين، وأجروه مجرى الأسماء"[1].

ب- بعض من أخذ على هذه القراءة تمسك برسم المصحف.

ج- مأخذ بعض العلماء على هذه القراءة محمول على حذف الألف، وحذف الألف أمر شائع في رسم المصحف، خاصة في الأسماء الأعجمية، وأثبتوها في مواضع أخرى، ولعل ذلك يدل على صحة الروايتين، ونقل الداني عن أبي عبيد قوله: قال أبو عبيد: "رأيت في الذي يقال له الإمام مصحف عثمان -رضي الله عنه- الحجر وق " الأَيكةِ " وفي (الشعراء) و(ص) " ليكة " قال ثم اجتمعت عليها مصاحف أهل الامصار كلها فلا نعلمها اختلفت فيها". [2]

1- الكتاب (مرجع سابق)، 221/3.

2- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، المحقق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ص 95.

المأخذ الثاني:

أخذ على الإمام نافع قراءته (فبم تُبَشِّرُونِ) من قوله تعالى:

﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾ [1]

مأخذ النحاة على القراءة:

أخذ النحاة على الإمام نافع قراءة الكسر والتخفيف (تُبَشِّرُونِ) من قوله جلّ وعزّ: (تُبَشِّرُونَ)، وقرأ ابن كثير بالكسر وتشديد النون (تُبَشِّرُونِّ)، وقرأ الآخرون: (تُبَشِّرُونَ) بفتح النون.

مواقف النحاة من هذه القراءة:

اختلف النحاة في هذه القراءة، فمنهم من قال: أنها لحن، وغلطها بعضهم، وردّها آخرون، ومنهم من أجاز القراءة بها.

آراء النحاة في القراءة:

ذكر النحاس أنه حُكي عن أبي عمرو بن العلاء رحمه الله أنه قال: كسر النون لحن، يذهب إلى أنه لا يقال: أنتم تقوموا فيحذف نون الإعراب. [2]

1- سورة الحجر، الآية: (54).

2- إعراب القرآن للنحاس، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 1421هـ، 241/2.

وقال فخر الدين الرازي: "وَأَمَّا الْكَسْرُ وَالتَّخْفِيفُ فَعَلَى حَذْفِ نُونِ الْجَمْعِ اسْتِثْقَالًا لِاجْتِمَاعِ الْمِثْلَيْنِ، وَطَلَبًا لِلتَّخْفِيفِ قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: وَإِسْقَاطُ الْحَرْفَيْنِ لَا يَجُوزُ "[1].

ذهب إلى ذلك سيبويه قال: "بلغنا أن بعض القراء قرأ أتحاجونِي وكان يقرأ فبم تبشِّرونِ، وهي قراءة أهل المدينة؛ وذلك لأنهم استثقلوا التضعيف.

واستشهد بقول عمرو بن معد يكرب:

تَراه كالثَّغام يعلُّ مِسْكاً ... يَسوءُ الفالِياتِ إذا فَلَيْني

يريد: فليننني. [2]

أمَّا الزجاج فدافع عن قراءة الكسر والتخفيف وغلط من ردّها من النحاة قال: "رأيت مذهب المازني وغيره ردُّ هذه القراءَةَ (فبم تبشرونِ)، والأقدام على رد هذه القراءَة غلط لأن نَافِعاً رحمه الله قرأ بها، وأخبرني إِسماعيل بن إسحاق أنَّ نافعاً – رحمه الله– لم يقرأ بحرف إلا وأقل ما قرأ به اثنان من قراءِ المدينة، ولَه وجْه في العربية فلا ينبغي أن يرد، ولكن "الفتح" في قوله (فبم تبشرونَ) أقوى في العربية. [3]

1- تفسير مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثالثة – 1420هـ، 151/19.

2- الكتاب (مرجع سابق)، 519/3-520.

3- معاني القرآن وإعرابه (مرجع سابق)، 216/1-217.

آراء النحاة في النون المحذوفة:

الأصل في قراءة الإمام نافع: تُبَشِّرُونِ هي (تُبَشِّرُونَنِي) بنونين، الأولى نون الرفع، والثانية نون الوقاية، وقد اختلف النحاة في أي النونين هي المحذوفة؟، وقد ذهب سيبويه أن النون المحذوفة هي نون الرفع، قال: "إذا كان فعل الجميع مرفوعاً ثم أدخلت فيه النون الخفيفة أو الثقيلة حذفت نون الرفع، ذلك قولك: لتفعلنَّ ذاك ولتذهبنَّ، لأنَّه اجتمعت فيه ثلاث نونات فحذفوها استثقالا. وتقول: هل تفعلنَّ ذاك، تحذف نون الرفع لأنَّك ضاعفت النون، وهم يستثقلون التضعيف، فحذفوها إذ كانت تحذف، وهم في ذا الموضع أشد استثقالاً للنونات، وقد حذفوها فيما هو أشد من ذا"[1].

أمّا الفارسي فذهب إلى أن الثانية (نون الوقاية) هي المحذوفة قال: "وأمّا قراءة نافع فبم تُبَشِّرُونِ فإنّه أراد: «تُبَشِّرُونَنِي» وتعدية الفعل إلى المضمر المنصوب، لأنّ المعنى عليه، فأثبت ما أخذ به غيره من الكسرة التي تدلّ على الياء المفعولة، وحذف النون الثانية، لأنّ التكرير بها وقع، ولم يحذف الأولى التي هي علامة الرفع، وقد حذفوا هذه النون في كلامهم لأنّها زائدة، ولأنّ علامة الضمير الياء دونها، ونظير حذفهم لها من المنصوب حذفهم لها من المجرور في قولهم: قدني، وقدي، قال: قدني من نصر الخبيبين قدي فحذف وأثبت في بيت[2].

1- معاني القرآن وإعرابه (مرجع سابق)، 519/3.

2- الحجة للقراء السبعة (مرجع سابق)، 45/5-46.

واستشهد على ذلك بقول الأعشى:

وهل يَمنَعَنِّي ارتِيَادُ البلادِ ... مِن حَذَرِ الموتِ أنّ يَأتِيَن

والشاهد في البيت قوله (يَمنَعَنِّي)، وإنما هو يمنعنّني، وقال أبو حية النميري:

أَبالموتِ الذي لُابدَّ أنّي مُلاقٍ ... لا أباكِ تخوفينِي

الشاهد في قوله (تخوفيني)، فحذف النون الثانية، فكذلك قراءة نافع. [1]

وإلى ذلك ذهب مكي بعد أن فَضَّل قراءة ابن كثير بالكسر والتشديد على قراءة الكسر والتخفيف، وذهب إلى أن النون الثانية هي المحذوفة، قال: "قَوْله {تبشرون} أَصله يَمنَعَنِّي لَكِن حذف نَافِع النُّون الثَّانِيَة الَّتِي دخلت للفصل بَين الْفِعْل وَالْيَاء؛ لِاجْتِمَاع المثلين، وَكسر النُّون الَّتِي هِيَ عَلامَة الرّفْع؛ لمجاورتها الْيَاء، وَحذف الْيَاء؛ لِأَن الكسرة تدل عَلَيْهَا وَفِيه بعد الكسر نون الْإِعْرَاب وحقها الْفَتْح لالتقاء الساكنين؛ وَلِأَنَّهُ أَتَى بعلامة الْمَنْصُوب بياء كالمخفوض وَقد جَاءَ كسر نون الرّفْع وَحذف النُّون الَّتِي مَعَ الْيَاء فِي ضمير الْمَنْصُوب فِي الشّعْر قَالَ الْأَعْشَى:

أبالموت الَّذِي لَا بُد أَنِّي ... ملاق لَا أَبَاك تخوفيني

أَرَادَ تخوفينني فَحذف النُّون الثَّانِيَة وَكسر نون الْمُؤَنَّث؛ لمجاورتها الْيَاء، وَالنُّون فِي تخوفينني عَلامَة الرّفْع فِي فعل الْوَاحِد كالنون فِي تُبَشِّرُونِ الَّتِي هِيَ علم الرّفْع، وَقد قَالَ قوم أَن النُّون المحذوفة هِيَ الأولى وَذَلِكَ بعيد؛ لِأَنَّهَا علم الرّفْع، وَعلم الرّفْع لَا يحذف من الْأَفْعَال إِلَّا لجازم أَو

1- الحجة للقراء السبعة (مرجع سابق)، 46/5.

ناصب، وَقد خَالف جمَاعَة الْقُرَّاء نَافِعًا فِي قِرَاءَته فَقَرَأَ ابْن كثير تبشرون بتَشْديد النُّون وَكسرهَا وَهِي قِرَاءَة حَسَنَة؛ لِأَنَّهُ أدغم النُّون الَّتِي هِيَ علم الرّفْع فِي النُّون الَّتِي دخلت لتفصل بَين الْيَاء وَالْفِعْل وَحذف الْيَاء لِأَن الكسرة تدل عَلَيْهَا، وَقَرَأَ جمَاعَة الْقُرَّاء غَيرهمَا بنُون مَفْتُوحَة مُخَفّفَة هِيَ علم الرّفْع وَلم يعدوا الْفِعْل إِلَى مفعول كَمَا فعل نَافِع وَابْن كثير[1].

ومن خلال عرضنا لآراء النحويين والمفسرين لقراءة الإمام نافع (بم تُبَشِّرُونِ) بالكسر والتخفيف نستخلص ما يأتي:

أ- اختلاف النحاة في هذه القراءة كان بسبب اختلافهم في أي النونين هي المحذوفة (نون الرفع) أم (نون الوقاية).

ب- حذف النون لتوالي الأمثال أو لالتقاء الساكنين لغة فصيحة ومشهورة، وبذلك قال سيبويه، واستشهد بهذه القراءة على حذف النون لكراهة واستثقال التضعيف.

ج- بعض من أخذ هذه القراءة على الإمام نافع تأوَّل أن المحذوف هو نون (الإعراب) ولم يسبق الفعل بناصب أو جازم، فإن قلنا: إن نون الوقاية هي المحذوفة، صحت هذه القراءة.

1- مشكل إعراب القرآن (مرجع سابق)، 1/414-415.

المأخذ الثالث:

قرأ نافع والجمهور (هذانِ) بالألف من قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [1]

مأخذ النحاة على القراءة:

اختلف النحاة في هذه القراءة اختلافًا كبيرًا، وقد رويت الآية بعدة قراءات متواترة نبينها فيما يأتي:

أولًا: قراءة أبي عمرو بن العلاء (إنَّ هذين لساحران) بتشديد النون واسم الإشارة بالياء.

ثانيًا: قراءة ابن كثير (إنْ هذانّ لساحران) بتخفيف النون واسم الإشارة بالألف وتشديد النون.

ثالثًا: قراءة حفص (إنْ هذان لساحران) بتخفيف النون واسم الإشارة بالألف.

رابعًا: قراءة نافع والجمهور (إنَّ هذان لساحران) بتشديد النون واسم الإشارة بالألف وتخفيف النون.

قال ابن عاشور: "وَاعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَ الْقُرَّاء المعتبرين قرأوا بِإِثْبَاتِ الْأَلِفِ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ من قَوْله «هاذان» مَا عَدَا أَبَا عَمْرٍو مِنَ الْعَشَرَةِ وَمَا عَدَا الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ مِنَ الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ. وَذَلِكَ يُوجِبُ الْيَقِينَ بِأَنَّ إِثْبَاتَ الْأَلِفِ فِي لَفْظِ (هَذَانِ) أَكْثَرُ تَوَاتُرًا بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ كَيْفِيَّةِ النُّطْقِ بِكَلِمَةِ (إِنَّ) مُشَدَّدَةً أَوْ مُخَفَّفَةً، وَأَنَّ أَكْثَرَ مَشْهُورِ الْقِرَاءَاتِ الْمُتَوَاتِرَةِ قَرَأُوا- بِتَشْدِيدِ نُونِ- (أَنَّ) مَا عَدَا ابْنَ كَثِيرٍ وَحَفْصًا عَنْ عَاصِمٍ فَهُمَا قَرَءَا (أَنْ) - بِسُكُونِ النُّونِ- عَلَى أَنَّهَا مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ"[2].

1- سورة طه، الآية: 63.

2- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: 1984هـ، 16/251-252.

وقد أخذ النحاة على قراءة نافع والجمهور (هذان) بالألف؛ لعدم نصب اسم الإشارة (هذان) بعد إنَّ على قياس أنه مثنى والقياس فيه أن ينصب ويجر بالياء، خلافًا لما قُرأ به، وكثر الاختلاف بين النحويين في وجوه إعراب هذا الحرف.

آراء النحاة في القراءة:

استشكلت هذه القراءة على النحاة وكثر فيها التخريج، وأول مأخذ على هذه القراءة كان في عهد الصحابة –رضوان الله عليهم– ومن ذلك ما أورده ابن سلام قال: "حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ لَحْنِ الْقُرْآنِ: عَنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[1]، وَعَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[2]، وَعَنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾[3]، فَقَالَتْ: «يَا ابْنَ أُخْتِي، هَذَا عَمَلُ الْكُتَّابِ أَخْطَئُوا فِي الْكِتَابِ".[4]

وفي رواية أخرى قال ابن سلام: "حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، عَنْ هَارُونَ بْنِ مُوسَى، قَالَ: أَخْبَرَنِي الزُّبَيْرُ بْنُ الْخِرِّيتِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: لَمَّا كُتِبَتِ الْمَصَاحِفُ عُرِضَتْ عَلَى

1– سورة طه، الآية: (63).

2– سورة النساء، الآية: (162).

3– سورة المائدة، الآية: (69).

4– فضائل القرآن للقاسم بن سلام، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، ت: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، الناشر: دار ابن كثير (دمشق – بيروت)، ط: الأولى، 1415هـ –1995م، ص 267.

عُثْمَانَ، فَوَجَدَ فِيهَا حُرُوفًا مِنَ اللَّحْنِ، فَقَالَ: " لَا تُغَيِّرُوهَا فَإِنَّ الْعَرَبَ سَتُغَيِّرُهَا، أَوْ قَالَ: سَتُعَرِّبُهَا بِأَلْسِنَتِهَا، لَوْ كَانَ الْكَاتِبُ مِنْ ثَقِيفٍ، وَالْمُمَلِّي مِنْ هُذَيْلٍ لَمْ تُوجَدْ فِيهِ هَذِهِ الْحُرُوفُ"[1].

توجيه النحاة لقراءة الجمهور:

الوجه الأول: ذهب ابن مالك إلى أن (إنْ) تأتي مخففة ومهملة ولا تعمل فيما بعدها، قال:

وخفّفت إنّ فقلّ العمل ... وتلزم اللام إذا ما تمهل

وربّما استغني عنها إن بدا ... ما ناطقّ أراده معتمدا

قال ابن عقيل: "إذا خففت إنّ فالأكثر في لسان العرب إهمالها، فتقول إن زيد لقائم، وإذا أهملت لزمتها اللام فارقة بينها وبين إن النافية، ويقل إعمالها فتقول إن زيدا قائم وحكى الإعمال سيبويه والأخفش رحمهما الله تعالى"[2].

وعلى ذلك تكون (إن) مخففة من الثقيلة ومهملة، فلا عمل لها؛ أي: إنها لا تنصب المبتدأ، و(هذان) اسم إشارة مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الألف، واللام الفارقة، و(ساحران) خبر (هذان) مرفوع بالألف.

1- فضائل القرآن (مرجع سابق)، ص 287.

2- شرح ابن عقيل، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط: العشرون، 1400هـ – 1980م، 378/1.

وإلى ذلك ذهب الألوسي فقال: "إن ملغاة وإن كانت مشددة حملا لها على المخففة؛ وذلك كما أعملت المخففة حملا لها عليها في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [1]، أو حطا لرتبتها عن الفعل لأن عملها ليس بالأصالة، بل بالشبه له وما بعدها مبتدأ وخبر وإلى ذلك ذهب علي بن عيسى وفيه أن هذا الإلغاء لم ير في غير هذا الموضع وهو محل النزاع وبحث اللام فيه بحاله"[2].

الوجه الثاني: (إنَّ) بمعنى نعم، وذهب إلى ذلك جماعة من النحويين، وذكره أبو إسحاق الزجاج في تفسيره، وذكر أنه عرض هذا القول على المبرد وإسماعيل القاضي فقبِلا، قال: (إِنَّ) حَرْفُ جَوَابٍ مِثْلَ: نَعَمْ وَأَجَلْ، وَهُوَ اسْتِعْمَالٌ مِنِ اسْتِعْمَالَاتِ (إِنَّ)، أَيِ اتَّبَعُوا لَمَّا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ أَمْرُهُمْ بَعْدَ النَّجْوَى كَقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسِ الرُّقَيَّاتِ:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا ... كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ

أَيْ أَجَلْ أَوْ نَعَمْ، وَالْهَاءُ فِي الْبَيْتِ هَاءُ السَّكْتِ، وَقَوْلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ لِأَعْرَابِيٍّ اسْتَجْدَاهُ فَلَمْ يُعْطِهِ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ: لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ، قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: إِنَّ وَرَاكِبَهَا، وَهَذَا التَّوْجِيهُ مِنْ مُبْتَكَرَاتِ أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجِ ذَكَرَهُ فِي «تَفْسِيرِهِ»، وَقَالَ: عَرَضْتُهُ عَلَى عَالِمَيْنَا وَشَيْخَيْنَا وَأُسْتَاذَيْنَا

1- سورة هود، الآية: (111).

2- تفسير الألوسي -روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني-، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، ت: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط: الأولى، 1415هـ، 534/8.

مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدٍ (يَعْنِي الْمُبَرِّدَ) ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ حَمَّادٍ (يَعْنِي الْقَاضِيَ الشَّهِيرَ) فَقَبِلَاهُ وَذَكَرَا أَنَّهُ أَجْوَدُ مَا سَمِعَاهُ فِي هَذَا[1].

وعلى الوجه هذا يعرب اسم الإشارة (هذان) مبتدأ مرفوع، و(ساحران) خبر للمبتدأ، واللام فارقة، وقد ضعّف بعض النحويين هذا الوجه؛ لدخول اللام في الخبر (ساحران)، وذهب بعضهم إلى أن دخول اللام على الخبر خاص بالشعر.

الوجه الثالث: أن يكون (إن) هاهنا بمعنى «ما النافية» واللام الداخلة على (ساحران) بمعنى «إلّا» كقوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [2]، والتقدير: ما كل نفس إلّا عليها حافظ [3]، وبذلك يكون (هذان) مرفوع على الابتداء.

الوجه الرابع: إن" ناسخة وناصبة، و(هذان) اسمها، ومجيء اسم الإشارة بالألف مع أنه في محل نصب جَارٍ على لغة بعض العرب من إجراء المثنى وما يلحق به بالألف دائمًا.

قال الألوسي: وهو أجود الوجوه وأوجهها. واختاره أبو حيان وابن مالك والأخفش وأبو عليّ الفارسي وجماعة أنها الناصبة واسم الإشارة اسمها: واللام لام الابتداء و «ساحران» خبرها ومجيء

1- التحرير والتنوير (مرجع سابق)، 252/16.

2- سورة الطارق، الآية: (4).

3- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق – بيروت، ط: الرابعة، 1401هـ، ص 368.

اسم الإشارة بالألف مع أنه منصوب جار على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائما، واستشهد بقول أبي النجم العجلي:

واهاً لِرَيّا ثُمَّ واهًـــــا واهًا... يا لَيتَ عَيـــناها لَنا وَفاها

وَمَوْضِعَ الخَلْخَالِ مِنْ رِجْلاَهَا ... بِثَمَنٍ نُرْضِي بِهِ أَبَاهَا

الشاهد في البيت الأول: كلمة (عيناها) وهي اسم "ليت" منصوب وهو مثنى، ورغم ذلك وردت في البيت بالألف (عيناها)، وليس بالياء (عينيها).

والشاهد في البيت الثاني: كلمة (رجلاها) في البيت الثاني مجرورة بمن وهي مثنى، ورغم ذلك وردت بالألف (رجلاها)، ولم تكتب بالياء (رجليها)، وقال المتلمس الضبعي:

فَأَطرَقَ إِطراقَ الشُجاعِ وَلو يَرَى... مَساغاً الشُجاعُ لَصَمَّما

والشاهد في البيت قوله (لِنابَاه) بالألف، وهي لغة لكنانة ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية، حكى ذلك وقال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء ينفتح ما قبلها ألفا، وابن الحاجب يقول: إن هذانِ مبني لدلالته على معنى الإشارة: وإن قول الأكثرين هذين جرا ونصبا ليس إعرابا أيضا، وقال ابن هشام: وعلى هذا فقراءة هذان أقيس إذ الأصل في المبنى ألا تختلف صيغته مع أن فيها مناسبة لألف «ساحران». [1]

1- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، ت: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، 1415هـ، 535/8.

الوجه الخامس: (إنّ) من الحروف الناصبة واسمها ضمير الشأن والتقدير المحذوف والتقدير إنه (أي: إن الحال والشأن)، وما بعدها مبتدأ وخبر وجملة (هذان لساحران) في محل رفع خبر المبتدأ، وإلى ذلك ذهب قدماء النحاة، والشاهد على ذلك قول الأعشى:

إنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنتِ حَسَّا ... نَ أَلُمهُ وَأَعصِهِ فـي الخُطـوبِ

وقال الأعشى أيضًا:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا ... يَلْقَ فيها جَآذِرًا وَظِبَاءَ

وضُعّف هذا الوجه بأن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام، وما كان كذلك لا يناسبه الحذف والمسموع من حذفه ضرورة أو شاذ إلا في باب أن المفتوحة إذا خففت فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف فحذف تبعا لحذف النون.

فلقراءة نافع والجمهور تخريجات متعددة، "فجملة: "إن هذان لساحران" تتعدد معانيها بحسب كل وجه إعرابي؛ لكن هذه المعاني تؤدي في النهاية إلى مقصود واحد، وبيان ذلك كالتالي. [1]

1- مطاعن اللغويين والنحويين في القراءات، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في تخصص القراءات، إعداد الطالبة: خلود بنت طلال الحساني، إشراف: يحيى بن محمد الزمزمي، وخديجة بنت أحمد مفتي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، 1433، 1434هـ، ص 107، من مقالة لإيهاب كمال بعنوان: (إفحام أتباع الشيطان بإعراب: "إن هذان لساحران"، من موقع شبكة الألوكة.

الوجه	التخريج النحوي	المعنى
الأول	"إن" مؤكِّدة لكنها مخففة ومهملة.	إنْ هذان ساحران
الثاني	"إن" بمعنى "نعم"	نعم هذان ساحران
الثالث	"إن" نافية، واللام الداخلة على (ساحران) بمعنى إلا.	ما هذان إلا ساحران
الرابع	"إن" ناسخة وناصبة، و(هذان) اسمها منصوب لكنه جاء بالألف على لغة بعض العرب.	إنَّ هذان ساحران
الخامس	"إن" ناسخة، واسمها ضمير الشأن محذوف، وجملة (هذان ساحران) في محل رفع خبر إن.	إنه (أي: الحال والشأن) هذان ساحران

ونستخلص من آراء النحويين والمفسرين وتوجيهاتهم لاختلاف القراءة في الآية السّابقة ما يأتي:

أ- الروايات السابقة عن الصحابة -رضوان الله عليهم- في وجود خطأ في المصحف لا يسهل تقبلها، ولا الجزم بصحتها، لأنهم رضوان الله عليهم ماكنوا ليتركوا الخطأ مكتوبًا ليعمدوا إلى تصحيحه بألسنتهم، وهم من صحابته -ﷺ-، وأوثق الناس رواية للقرآن، وحملوه في صدورهم، وصانوه من اللحن، ودافعوا عنه من كل تحريف، وليس اللحن المقصود هاهنا أخطاء الصواب، وإنما هو خروج من لغة قريش إلى لغة غيرهم، وهذا يدلل على تعدد أوجه في القراءة.

ب- فسر بعض الرواة كلمة اللحن فيما روي عن الصحابة - رضوان الله عليهم- بالخطأ، وليس اللحن هاهنا أخطاء الصواب، وإنما هو خروج من لغة قريش إلى لغة غيرهم، وهذا يدلل على تعدد أوجه القراءة في الآية.

ج- ما روي عن السيدة عائشة -رضي الله عنها- يدل على أن اختيار الصحابة للقراءة يميل للقراءة الأفصح والتي توافق لغة قريش.

د- استشكلت أوجه قراءة هذه الآية على النحاة لمخالفتها القياس، ولكن النحاة الأوائل لم يضعوا إعرابًا خاصة للأسماء المبنية والمبهمة مثل: (هذان – وهؤلاء) وغيرها، فألحقوها قياسًا بغيرها.

المبحث الثاني

شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام ابن كثير

المأخذ الأول:

قرأ بن كثير (جَبريل) بفتح الجيم من قوله تعالى:

﴿قُلۡ مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّـجِبۡرِيلَ﴾ [1]

مأخذ النحاة على القراءة:

أُخذ على ابن كثير قراءته (جَبريل) بفتح الجميم وكسر الراء، وذهب بعض النحاة إلى مخالفة هذه القراءة لأبنية اللغة.

آراء النحاة في القراءة:

قال الفراء (لا أحبها) يعني قراءة ابن كثير (جَبريل) بفتح الجميم وكسر الراء؛ لأنها ليست من لغة العرب، وليس في كلامهم وزن (فعليل). [2]

وأمّا ابن حيان فقال: "جِبْرِيلُ: اسْمُ مَلَكٍ عَلَمٌ لَهُ، وَهُوَ الَّذِي نَزَلَ بِالْقُرْآنِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ – ﷺ– وَهُوَ اسْمٌ أَعْجَمِيٌّ مَمْنُوعُ الصَّرْفِ، لِلْعَلَمِيَّةِ وَالْعُجْمَةِ، وَأَبْعَدَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْ جَبَرُوتِ اللَّهِ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مُرَكَّبٌ تَرْكِيبَ الْإِضَافَةِ. وَمَعْنَى جِبْرِ: عَبْدٌ وَإِيلَ، اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ

---

[1]– سورة البقرة، الآية: (97).

[2]– الدر المصون (مرجع سابق)، 19/2.

اللَّهِ، لِأَنَّ الْأَعْجَمِيَّ لَا يَدْخُلُهُ الِاشْتِقَاقُ الْعَرَبِيُّ، وَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُرَكَّبًا تَرْكِيبَ الْإِضَافَةِ لَكَانَ مَصْرُوفًا"[1].

وأمّا الألوسي فقال: "وأبعد من ذهب إلى أنه مشتق من جبروت الله وجعله مركبا تركيب مزج من مضاف ومضاف إليه، فمنعه من الصرف للعلمية، والتركيب ليس بشيء؛ لأن ما يركب هذا التركيب يجوز فيه البناء والإضافة ومنع الصرف، فكونه لم يسمع فيه الإضافة أو البناء دليل على أنه ليس من تركيب المزج، وقد تصرفت فيه العرب على عادتها في تغيير الأسماء الأعجمية"[2].

ومما يدل على تصرف العرب في (اسم جبريل) أنه وردت فيه ثلاث عشرة لغة [3]، قرأ القراء ببعضها واهملوا بعضها أشهرها:

الأولى: جِبْرِيلُ: كَقِنْدِيلٍ، وَهِيَ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَامِرٍ وَأَبِي عَمْرٍو وَنَافِعٍ وَحَفْصٍ، ومنها قول وَرَقَةَ بْنُ نَوْفَلٍ:

وَجِبْرِيلُ يَأْتِيهِ وَمِيكَالُ مَعْهُمَا ... مِنَ اللَّهِ وَحْيٌ يَشْرَحُ الصَّدْرَ مُنْزَلُ

وَقَالَ عِمْرَانُ بْنُ حِطَّانَ:

وَالرُّوحُ جِبْرِيلُ مِنْهُمْ لَا كِفَاءَ لَهُ ... وَكَانَ جِبْرِيلُ عِنْدَ اللَّهِ مَأْمُونَا

---

[1]- البحر المحيط (مرجع سابق)، 509/1.

[2]- روح المعاني (مرجع سابق)، 331/1.

[3]- المرجع السابق 331/1-332، والبحر المحيط 509/1-510، والدر المصون 19/2-20.

وَقَالَ حَسَّانُ بن ثابت:

وجبريل رسول الله فينا ... وَرُوحُ الْقُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ

الثانية: جَبرِيل: بفتح الجميم وكسر الراء، وهي قراءة ابن كثير، وَبِهَا قِرَاءَةُ الْحَسَنِ وَابْنِ كَثِيرٍ وَابْنِ مُحَيْصِنٍ، ومأخذ الفراء على هذه القراءة مردود عليه؛ لِأَنَّ مَا أَدْخَلَتْهُ الْعَرَبُ فِي كَلَامِهَا عَلَى قِسْمَيْنِ: مِنْهُ مَا تُلْحِقُهُ بِأَبْنِيَةِ كَلَامِهَا، كَلِجَامٍ، وَمِنْهُ مَا لَا تُلْحِقُهُ بِهَا، كَإِبْرَيْسِمٍ، فَجَبْرِيلُ، بِفَتْحِ الْجِيمِ، مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ، وروي عن ابن كثير أنه رأى النَّبيّ –ﷺ– وهو يقرأ: جَبْرِيلَ وميكائيل، قال: فلا أزال أقرؤهُما كذلك. [1]

الثالثة: جَبْرَئِيل كعَنْتَرِيس، وَهِيَ لُغَةُ: تَمِيمٍ، وَقَيْسٍ، وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ، حَكَاهَا الْفَرَّاءُ، وَاخْتَارَهَا الزَّجَّاجُ [2] وَقَالَ: هِيَ أَجْوَدُ اللُّغَاتِ. وَقَالَ حَسَّانُ:

شَهِدْنَا فَمَا تَلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ ... مَدَى الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرَئِيلَ أَمَامَهَا

وَقَالَ جَرِيرٌ:

عَبَدُوا الصَّلِيبَ وَكَذَّبُوا بمحمد ... وبجبرئيل وكذبوا ميكال

الرابعةُ: جبرئل، وتُرْوَى عن عاصمٍ ويحيى بن يعمر، والخامسة: كذلك إلا أنَّ اللامَ مشدَّدَةٌ، السادسة: جَبْرَائِل بألفٍ بعدَ الراءِ وهمزةٍ مكسورةٍ بعدَ الألفِ، وبها قرأ عكرمةُ، السابعةُ: مِثلُها إلا

---

[1]– روح المعاني (مرجع سابق)، 332/1، والبحر المحيط (مرجع سابق) 509/1، والدر المصون (مرجع سابق)، 20/2.

[2]– معاني القرآن للزجاج (مرجع سابق)، 180/1.

أنَّها بياءٍ بعدَ الهمزةِ، والثامنة: جِبْرايِيل بياءَيْنِ بعد الألفِ من غير هَمْزٍ، والتاسعةُ: جِبْرال، والعاشرة: جِبْرايِل بالياءِ والقَصْرِ وهي قراءةُ طلحةَ بن مصرف. الحاديةَ عشرةَ، جَبْرِين بفتحِ الجيمِ والنون، والثانيةَ عشرةَ: كذلك إلا أنَّها بكسرِ الجيم، والثالثةَ عشرةَ: جَبْرايين.

ونستخلص من آراء وتوجيهات الأئمة السابقة لقراءة ابن كثير (جَبريل) بفتح الجيم وكسر الراء ما يأتي:

أ- القراءة متواترة، ولها ما يقويها من لغة العرب، والشواهد على ذلك كثيرة في أشعارهم، ولعل الفراء لم يبلغه تواتر القراءة فردها.

ب- اللغات الكثيرة التي أوردناها في (جبريل) تبين تعدد اللهجات العربية، واختلاف الألسنة، وهذا يدلل على اتساع اللغة، ويقوي أوجه القراءات المختلفة.

المأخذ الثاني:

قرأ بن كثير (خِطَاء) بكسر الخاء وفتح الطاء والمد من قوله تعالى:

﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [1]

مأخذ النحاة على القراءة:

أخذ النحاة على ابن كثير قراءته (خِطاءً) مكسورة الخاء، ممدودةً، مفتوحة الطاء، مصدر خاطأ يخاطئ خطاء، على (فعالاً)، وقرأ الباقون إلا ابن عامر (خطئًا) بكسر الخاء، وسكون الطاء، والقصر، على (فعلاً)، والفرق بين الخطأ والخطئ أن: الخطأ ما لم يتعمد من الذنب، والخطئ: ما تعمّد.

آراء النحاة في القراءة:

قال ابن خالويه: [2] "الاختيار هو القراءة بكسر الخاء وجزم الطاء والقصر؛ لأنّ العرب تَقُولُ: خَطِئَ زَيْدٌ يَخْطَأُ خَطَأً فهو خَاطِئٌ مِثْلَ أَثِمَ يَأْثَمُ إِثْمًا فَهُوَ آثِمٌ، قَالَ أميّة بن الأسكر الليثي:

عِبَادُكَ يُخْطِئُونَ وَأَنْتَ رَبٌّ ... بِكَفَّيْكَ الْمَنَايَا وَالْحُتُومُ

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «يَا خَاطِئَ بْنَ الْخَاطِئِ» وَقَالَ أميّة أيضًا:

---

[1]– سورة الإسراء، الآية: (31).

[2]– إعراب القراءات السبع وعللها، المؤلف: أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه، ضبطه وعلق عليه: أبو محمد الأسيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، 1427هـ – 2006م، ص 215–206.

وَإِنَّ مُهَاجِرَيْنَ تَكَنَّفَاهُ ... غَدَاةَ إِذٍ لَقَدْ خَطِئَا وَخَابَا

وَمَعْنَى «خِطْئًا كَبِيرًا» أَيْ: إِثْمًا كَبِيرًا.

وردّ النحاس قراءة ابن كثير لأنها لا وجه لها، قال: "فأما قراءة من قرأ كان خطاء بالكسر والمد والفتح والمد فلا يعرف في اللغة، ولا في كلام العرب" [1].

أمّا الطبري فذهب إلى أن قراءة ابن كثير شاذة؛ لمخالفتها الإجماع، قال: "وأولى القراءات في ذلك عندنا بالصواب، القراءة التي عليها قراء أهل العراق، وعامة أهل الحجاز، لإجماع الحجة من القراء عليها، وشذوذ ما عداها، وإن معنى ذلك كان إثما وخطيئة، لا خَطَأ من الفعل، لأنهم إنما كانوا يقتلونهم عمدا لا خطأ، وعلى عمدهم ذلك عاتبهم ربهم، وتقدم إليهم بالنهي عنه" [2].

أمّا أبو علي الفارسي [3] فقال عن قراءة ابن كثير: "هي مصدرُ خاطَأَ يُخاطِئ، وإنْ كنَّا لم نجدْ خاطَأَ، ولكنْ وَجَدْنا ما يدلّ عليه، وذلك أن أبا عبيدة أنشد:

تخاطَأَتِ النَّبْلُ أَحْشاءَه ... وأخَّر يَوْمِي فلم يَعْجَلِ

وأنشد محمد بن السّري في وصف كمأة:

تخاطأَه القَنَّاصُ حتى وَجَدْتُه ... وخُرْطُوْمُه في مَنْقَعِ الماءِ راسِبُ

فتخاطأت يدلّ على خاطأ؛ لأنّ تفاعل مطاوع فاعل، كما أن تفعل مطاوع فعل.

---

[1]- معاني القرآن للنحاس (مرجع سابق)، 148/4.

[2]- جامع البيان (مرجع سابق)، 438/4.

[3]- الحجة للقراء السبعة (مرجع سابق)، 97/5.

وقال ابن مالك في ذلك [1]:

لِفَاعَلَ الفَعَال والمفَاعَلَة ... وغير ما مرَّ السماع عادله

أي أنّ كل فعل على وزن فاعل فمصدره الفعال والمفاعلة نحو ضارب ضراباً ومضاربة، وقاتل قتالًا ومقاتلة.

(وغير ما مرَّ السماع عادله) فيه إشارة إلى أنّ ما ورد من مصادر غير الثلاثي على خلاف ما مرَّ يُحفظ ولا يُقاس عليه، ومعنى قوله (عادلة) أي كان السماع للقياس عديلا فلا يقدم عليه إلا بثبت، فإذاً فما جاء مخالفاً للمقيس من المصادر السالفة كلها فمقصور على السماع، لا يقاس عليه.

ونستخلص من الآراء السابقة أن: المأخذ على قراءة ابن كثير لمخالفتها القياس، وأنها لم تسمع في لغة العرب، وقد ردّ السمين الحلبي على من طعن في هذه القراءة بقوله: قال أبو جعفر: (لا أَعْرِفُ لهذه القراءةِ وجهاً)، ولذلك جعلها أبو حاتم (غَلَطاً)، قلت: قد عَرَفه غيرُهما ولله الحمد.ُ [2]

1- مطاعن اللغويين والنحويين في القراءات (مرجع سابق)، ص 164.

2- الدر المصون (مرجع سابق)، 347/7.

المبحث الثالث

شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة أبي عمرو بن العلاء

المأخذ الأول:

أخذ النحاة على الإمام أبي عمرو بن العلاء قراءة (فيغفرْ) بالجزم مع إدغام الراء في اللام من قوله تعالى:

﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [1].

مأخذ النحاة على القراءة:

واختلف في قراءة "فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاء"، فنافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف بالجزم فيهما عطفا على الجزاء المجزوم، وافقهم اليزيدي والأعمش, والباقون برفع الراء والباء على الاستئناف أي: فهو يغفر، أو عطف جملة فعلية على مثلها, وأدغم الراء في اللام السوسي والدوري بخلفه، وورش بالجزم لكن مع إظهارهما، وأبو عمرو بالجزم مع إدغامهما بخلف عن الدوري في الراء، وابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب بضمهم بلا إدغام فيهما، وقد أخذ النحاة على أبي عمرو قراءة الجزم وإدغام الراء في اللام واستشكلت عليهم[2].

---

[1]– سورة البقرة، الآية: (284).

[2]– إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء، ت: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، ط: الثالثة، 2006م – 1427هـ، ص 214.

آراء النحاة في القراءة:

هاجم الزمخشري قراءة الجزم مع إدغام اللام في الراء فهو يرى أن القراءة بالجزم وإدغام الراء في اللام خطأ فاحشٌ، ووصف من يفعل ذلك بأنه جاهل بالعربية، واستبعد أن يكون هذا الخطأ من فعل الإمام أبي عمرو، ونسبه إلى من روى عنه ونقل منه وعد ذلك من اللحن قال: " قُرِئ: فيغفر ويعذب، مجزومين عطفاً على جواب الشرط، ومرفوعين على: فهو يغفر ويعذب. فإن قلت: كيف يقرأ الجازم؟ قلت: يظهر الراء ويدغم الباء، ومدغم الراء في اللام لاحن مخطئ خطأ فاحشا، وراويه عن أبى عمرو مخطئ مرّتين، لأنه يلحن وينسب إلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم، والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية، ولا يضبط نحو هذا إلا أهل النحو)"[1].(

أمّا سيبويه فذهب إلى أن القراءة بالرفع على الاستئناف هي الوجه الصحيح والأجود، قال: " وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ: "يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذِّب من يشاء" –يعني بالجزم– وتقول: إن تأتني فهو خير لك وأكرمك، وإن تأتني فأنا لآتيك وأحسن إليك، واستشهد على ذلك بقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ﴾ [2]،

---

[1]– الكشاف (مرجع سابق)، 330/1.

[2]– سورة البقرة، الآية: (271).

والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيّد؛ لأنَّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء[1].

وذهب سيبويه إلى عدم جواز إدغام الراء في اللام قال: "والراء لا تدغم في اللام ولا في النون، لأنها مكررة، وهي تفشى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى في الفم مثلها ولا يكرر"[2].

أمّا الأخفش [3] فوجّه هذه القراءة على ثلاثة أوجه:

أولًا: الجزم إذا أردت العطف على يحاسبكم.

ثانيًا: النصب إذا أضمرت "أنْ" ونويت أن يكون الأول اسمًا.

ثالثًا: الرفع على الابتداء.

وهو يرى أن ذلك كله من فصيح كلام العرب، واستشهد على ذلك بقول النابغة الذبياني:

فإنْ يهلِكْ أبو قابوس يهلِكْ ... ربيعُ الناسِ والشَهْرُ الحرامُ

ونُمْسِكَ بعدَه بذِنابِ عيشٍ ... أجبِّ الظهرِ ليس له سنامُ

والشاهد في البيت نصب الفعل (نمسكَ) على وجه إضمار (أن).

1- الكتاب (مرجع سابق)، 90/3.

2- المرجع السابق 448/4.

3- معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، ت: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الأولى، 1411هـ - 1990م، 67/1-68.

واستشهد على ذلك أيضًا بقول الأعشى:

ومَنْ يغتربْ عن قومِهِ لا يَجِدْ لهُ ... على مَنْ لهُ رَهْطٌ حواليهِ مغْضبا

وتُدْفنُ منه المحسَنات وأن يسئ ... يَكُنْ ما أساءَ النار في رأسِ كَبْكَبا

فـ "تُدفنُ" يجوز فيه الوجوه كلها، وقال النابغة الذبياني أيضًا:

فإن يَرْجعِ النعمان نَفْرَحْ ونَبْتَهِجْ ... ويأتِ مَعَدّاً مُلْكُها وربيعُها

وإنْ يَهْلِكِ النعمانُ تُعْرَ مَطِيَّةٌ ... وتُخْبَأُ في جوفِ العياب قُطُوعها

والشاهد في البيتين جواز الأوجه كلها في الفعلين: (يأتِ – تُخْبَأُ).

أمّا الفارسي فذهب إلى جواز الأوجه كلها في الفعل (يغفر)، واستحسن وجه الجزم قال: " وجه قول من جزم أنّه أتبعه ما قبله، ولم يقطعه منه وهذا أشبه بما عليه كلامهم، ألا ترى أنّهم يطلبون المشاكلة، ويلزمونها؟ فمن ذلك أنّ ما كان معطوفاً على جملة، من فعل وفاعل، واشتغل عن الاسم الذي من الجملة التي يعطف عليها الفعل، يختار فيه النصب ولو لم يكن قبله الفعل والفاعل لاختاروا الرفع، وعلى هذا ما جاء من هذا النحو في التنزيل نحو قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [1]، فكذلك ينبغي أن يكون الجزم أحسن ليكون مشاكلًا لما قبله في اللفظ ولم يخلّ من المعنى بشيء. وكذلك إذا عطفوا فعلًا على اسم أضمروا قبل الفعل «أن»، ليقع بذلك عطف اسم على اسم، لأنّ الاسم بالاسم أشبه من الفعل بالاسم.

---

[1]– سورة الفرقان، الآية: (39).

أمّا ابن الجزري فقد أجاز القراءة بالوجهين (الرفع والجزم) قال: "وَنَحْوَ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ كَافٍ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ رَفَعَ فَيَغْفِرُ، وَحَسَنٌ عَلَى قِرَاءَةِ مَنْ جَزَمَ"[1]، وقال: أبو شامة بجواز الوجهين.[2]

أمّا الفراء فأجاز قراءة إدغام الراء في اللام، قال: "إذا عطفت على جواب الجزاء جاز الرفع والنصب والجزم. وأما قوله: (وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ) تقرأ جزما على العطف، ومسكنه تشبه الجزم، وهي فِي نية رفع تدغم الراء من يغفر عند اللام"[3].

ومن خلال عرضنا لآراء النحويين والمفسرين لقراءة الإمام أبي عمرو (يغفرْ) بالجزم وإدغام الراء في اللام نستخلص ما يأتي:

أ- هذه القراءة متواترة، وهي تقوم على لغة الفصيح الجائز.

ب- مأخذ النحاة على هذه القراءة يقوم على مخالفتها القياس عند النحويين البصريين، واتبعوا في ذلك ما ذهب إليه سيبويه، أما نحاة الكوفة كالفراء وبعض المفسرين فأجازوا قراءة الإدغام.

ج- لأبي عمرو منهجه الخاص في القراءات، إذِ اختار أبو عمرو قراءات خالف فيها رأي البصريين أحيانا، ووافق الكوفيين، وخالف الإجماع في قراءات أخرى؛ لأنّ العلوم كانت ترتبط ببعضها في تلك الفترة، ولم يستقل علم النحو عنها.

1- النشر في القراءات العشر (مرجع سابق)، 228/1.

2- إبراز المعاني (مرجع سابق)، ص 379.

3- معاني القرآن للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، ت: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط: الأولى، 206/1.

المأخذ الثاني:

قرأ أبو عمرو (عادًا لّولى) مدغمة التنوين، موصولة الألف من قوله تعالى:

﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ [1]

مأخذ النحاة على القراءة:

أخذ النحاة على أبي عمرو ونافع قراءتهما (عادًا لولى) مدغمة التنوين، موصولة الألف، وكان يجب في القياس إذا تحركت اللام أن تسقط ألف الوصل؛ لأن ألف الوصل اجتلبت لسكون اللام، ولكنه جاز ثبوتها لأن ألف لام المعرفة لا يسقط مع ألف الاستفهام فخالفت ألفات الوصل، [2] وقرأ الباقون (عادًا الأولى) منونًا.

آراء النحاة في القراءة:

قال أبو عثمان: أساء عندي أبو عمرو في قراءته: وأنه أهلك عادا لولى لأنّه أدغم النون في لام المعرفة، واللّام إنّما تحركت بحركة الهمزة، وليست بحركة لازمة، والدّليل على ذلك أنّك تقول:

الحمر، فإذا طرحت حركة الهمزة على اللّام لم تحذف ألف الوصل، لأنّها ليست بحركة لازمة. [3]

---

[1]- سورة النجم، الآية: (50).

[2]- معاني القرآن للزجاج (مرجع سابق)، 77/5.

[3]- الحجة للقراء السبعة (مرجع سابق)، 237/6-238.

أمّا المازني فهاجم القراء، واتهمهم باستهواء الشبه والبعد عن القياس قال: "قال أبو عبيدة: وكان رؤبة يهمز "سِيَة القوس" وسائر العرب لا يهمزها، وإنما يجوز مثل هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه؛ لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم، فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصري رحمة الله عليه: "الشَّيَاطون" من قوله تعالى: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَـٰطِينُ﴾ [1]؛ لأنه توهم أنه جمع التصحيح نحو "الزيدون" وليس منه، وكذلك قراءة من قرأ "عادَ للُّولى"، فهمز وهو خطأ منه، واستشهد بقول جرير:

لحب المؤقدان إلى مُؤْسَى ... وجعدة إذ أضاءهما الوقود

فهمز الواو الساكنة؛ لأنه توهم الضمة قبلها فيها، ومن ذهب إلى أنّ "أَوّل من وَألَ" فهو عندنا مخطئ؛ لأنه لا حجة له عليه، ولهذا الغلط نظائر في كلامهم، فإذا جاءك فاعرفه لتسلمه كما سمعته ولا تقس عليه" [2]، ووافقه تلميذه المبرد فيما ذهب إليه قال: "وَمِنْهُم من يَقُول لَحمر جاءَني فيحذف الأَلف؛ لتحرّك اللَّام، وعَلى هَذَا قرأَ أَبو عَمْرو {وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادَ لُّولىَ} وَكَانَ الأَخفش يُجِيز اِسَلْ زيدا لأَنَّ السِّين عِنْده سَاكِنة لأَنَّ الْحَرَكَة للهمزة وَهَذَا غلَط شَدِيد لأَنَّ السِّين متصرّفة كَسَائِر الْحُرُوف وأَلف الْوَصْل لَا أَصل لَهَا فَمَتَى وُجد السَّبِيل إِلى إِسقاطها سَقَطت وَاللَّام مبنيَّة

1- سورة الشعراء، الآية: (210).

2- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: دار إحياء التراث القديم، ط: الأولى، 1373هـ - 1954م، ص 322، ومطاعن اللغويين والنحويين في القراءات (مرجع سابق)، ص 197.

على السّكُون لَا موضعَ لَهَا غيرُه فأَمرها مُخْتَلف وَلذَلِك لحقتها أَلف الْوَصْل مَفْتُوحَة مُخَالفَة لسَائِر الأَلفات[1].

أمّا الأزهري فدافع عن قراءة أبي عمرو وخرجها وأجازها، قال: "قرأ نافع وأبو عمرو والحضرمي "عادًا لُّولى" مدغمة التنوين، موصولة الألف، وروى عن نافع "لُؤلَى" بالهمز، وأما أبو عمرو فإنه لم يهمز، وقرأ الباقون (عَادًا الْأُولَى) منونًا، وأما قراءة نافع وأبو عمرو (عادًا لُّولَى) فإنهما حذفا همزة (الأولى)، وأدغما التنوين في اللام وهذا كقول كثير من العرب، هذا الاحْمَرُ جاء، ثم يحذفُون الهمزة فيقولون: هذا لَحْمَر قَدْ جاء، وأما همز نافع (لُؤلى) فإني أظنه نقل همزة (الأولَى) من أولها إلى الواو، وليست بجيدة، ولا أرى أن يُقْرأ بها؛ لأنها شاذة" [2].

أمّا الزجاج [3] فذهب إلى أن كلمة (الأولى) فيها ثلاث لغات:

أولاً: بسكون اللام وإثْباتِ الهَمْزَةِ، وهي أجْوَد اللغَاتِ.

ثانيًا: "الأولى" – بضم اللام وطرح الهَمْزَةِ، وكان يجب في القياس إذا تحركت اللام أن تسقطَ ألف الوَصْلِ، وقد أوضحنا ذلك في مأخذ النحاة على القراءة، وهذه اللغة تلي اللغة الأولى في الجَوْدَةِ.

1- المقتضب محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت، 254/1، ومطاعن اللغويين والنحويين (مرجع سابق)، ص 197.

2- معاني القراءات للأزهري (مرجع سابق)، 39/3.

3- معاني القرآن وإعرابه للزجاج (مرجع سابق)، 77/5.

ثالثًا: من العرب من يقول: لُولي – يريد الأولى – فطرح الهمزة لتحرك اللام، وَقَدْ قُرِئ (عاداً لُوْلى)، على هذه اللغَةِ، وأُدغِمَ التنوين في اللام، والأكثرْ عاداً الأولى بكسر التنوين.

أمّا السمين الحلبي [1] فقد وصف القراءة في هذه الآية بأنّها من أشكل الآيات نَقْلاً وتوجيهاً، وبين رتب القراءة فيها، ثم وجه القراءة فقال:

توجيه هذه القراءة يتوقف على معرفةِ ثلاثةِ أصولٍ، الأول: حكمُ التنوينِ إذا وقع بعدَه ساكنٌ. الثاني: حكمُ حركةِ النقلِ. الثالث: أصلُ «أُوْلَى» ما هو؟

أولًا: فحكمُ التنوينِ الملاقي أنْ يُكْسَرَ لالتقاءِ الساكنين نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [2]، أو يُحْذَفَ تشبيهاً بحرفِ العلةِ، وهو قليل جدًا، واستشهد لذلك بقول أبي الأسود الدؤلي:

فَأَلفَيتُهُ غَيرَ مُستَعتبٍ ... وَلا ذاكِرَ اللهَ إِلّا قليلا

ثانيًا: إنَّ للعرب في الحركة المنقولةِ مذهبين: الاعتدادَ بالحركةِ، وعدمَ الاعتدادِ بها، وهي اللغةُ العالية.

ثالثًا: فأُوْلَى تأنيثُ أَوَّل.

ثم وجه السمين الحلبي قراءة أبي عمرو فقال: "وأمَّا قراءة مَنْ أدغم التنوينَ في لامِ التعريفِ وهما نافعٌ وأبو عمرو مع اختلافِهما في أشياءَ كما تقدَّم بيانُه فوجْهُه الاعتدادُ بحركةِ النقل؛ وذلك

---

[1]– الدر المصون (مرجع سابق)، 108/10–109.

[2]– سورة الإخلاص، الآية: (1).

أنَّ مِنَ العربِ مَنْ إذا نَقَل حركة الهمزةِ إلى ساكنٍ قبلَها كلامِ التعريفِ عامَلَها معاملَتَها ساكنةً، ولا يَعْتَدُّ بحركةِ النقلِ، فيكسرُ الساكَنَ الواقعَ قبلَها، ولا يُدْغِم فيها التنوينَ، ويأتي قبلها بهمزةِ الوصلِ فيقول: لم يَذْهَبِ لَحْمَرُ، ورأيت زياداً لَعْجَم، من غيرِ إدغام التنوينِ، والَحْمَرُ والَعْجَمُ بهمزة الوصلِ لأن اللامَ في حكمِ السكونِ، وهذه هي اللغةُ المشهورة. ومنهم مَنْ يَعْتَدُّ بها، فلا يكسِر الساكنَ الأولَ، ولا يأتي بهمزةِ الوصلِ، ويُدْغم التنوين في لام التعريف فيقولُ: لم يَذْهَبْ لَحْمر بسكون الباء، ولَحْمَرُ ولَعْجَمُ من غيرِ همزٍ، وزيادُ لّعجم بتشديدِ اللامِ، وعلى هذه اللغةِ جاءَتْ هذه القراءةُ"[1].

ونستخلص من آراء النحويين والمفسرين لقراءة الإمام أبي عمرو (عادًا لولى) مدغمة التنوين، موصولة الألف ما يأتي:

أ- من ردّ هذه القراءة من النحويين كالمازني والمبرد وغيرهما: ذهبوا إلى أن القراءة مخالفة للقياس فلا يتعتد بها، وهذا الأمر مردود عليهم، لأن القراءة بهذا الوجه متواترة وصحيحة وفصيحة، قال السمين الحلبي: وقد عاب هذه القراءةَ أعني قراءةَ الإدغامِ أبو عثمانَ، وأبو العباس، ذهاباً منهما إلى أنَّ اللغةَ الفَصيحة عدمُ الاعتدادِ بالعارِضِ، ولكن لا التفاتَ إلى رَدِّهما لثبوتِ ذلك لغةً وقراءةً،

---

[1]- الدر المصون (مرجع سابق)، 110/10.

وإن كان غيرُها أَفْصَحَ منها، وقد ثَبَتَ عن العرب أنَّهم يقولون: الَحْمَر ولَحْمَر بهمزةِ الوصلِ وعَدَمِها مع النقل، واللَّهُ أعلمُ[1].

ب- التعصب للمذهب دفع بعض العلماء لرد القراءات التي تخالف مذهبهم النحوي، وذهبوا لتخطئة وتلحين من هو أعلم الناس بالقراءات والنحو وعلم العربية، كأبي عمرو ابن العلاء.

[1]- الدر المصون (مرجع سابق)، 113/10.

المبحث الرابع

شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام ابن عامر

المأخذ الأول:

قرأ الإمام ابن عامر (زين) بضم الزاي من قوله تعالى:

﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [1].

مأخذ النحاة على القراءة:

أخذ النحويون على الإمام ابن عامر قراءة الآية السابقة: (زين) بضم الزاي، على ما لم يسم فاعله، و (قتل) بالرفع، على أنه مفعول لم يسم فاعله، و (أولادهم) بالنصب، وخفض همزة (شركاؤهم) شركائهم، ففصل بين المضاف والمضاف وهذا غير مستحب عند أكثر النحاة، وقرأ الباقون بفتح الزاي والياء، ونصب لام قتل، وخفض دال أولادهم، ورفع همزة (شركاؤهم).

آراء النحاة في القراءة:

يقول ابن خالويه: "يقرأ بفتح الزّاي ونصب: «قتل» ورفع: «شركائهم»، وبضم الزّاي وفتح: «قتل» ونصب: «أولادهم» وخفض شركائهم. فالحجة لمن قرأ بفتح الزّاي: أنه جعل الفعل للشركاء فرفعهم به، ونصب القتل بتعدّي الفعل إليه، وخفض أولادهم بإضافة القتل إليهم. والحجة لمن قرأه بضم الزاي: أنه دلّ بذلك على بناء الفعل لما لم يسمّ فاعله. ورفع به القتل. وأضافه إلى شركائهم

1- سورة الأنعام: الآية (137).

فخفضهم. ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم. وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن، وإنّما يجوز في الشعر"[1].

وذكر أبو منصور: "أما قراءة ابن عامر فهي متروكة؛ لأنها لا تجوز، إلا على التقديم والتأخير الذي قاله الشاعر، كان غير جَيد ولا حَسَن"[2].

وكذلك ذهب الطبري إلى ما ذهب إليه البصريون فقال: "والقراءة التي لا أستجيز غيرها: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾، بفتح الزاي من "زين"، ونصب "القتل" بوقوع "زين" عليه، وخفض "أولادهم" بإضافة "القتل" إليهم، ورفع "الشركاء" بفعلهم، لأنهم هم الذين زينوا للمشركين قتلَ أولادهم، على ما ذكرتُ من التأويل. وإنما قلت: "لا أستجيز القراءة بغيرها"، لإجماع الحجّة من القرّاء عليه، وأن تأويل أهل التأويل بذلك ورد، ففي ذلك أوضح البيان على فساد ما خالفها من القراءة".[3]

كذلك أشار الفرّاء إلى تضعيف هذه القراءة بالضّم، يقول: "وَكَانَ بعضهم يقرأ: «وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ» فيرفع القتل إِذَا لَمْ يسمّ فاعله، ويرفع (الشركاء) بفعل ينويه كأنّه قَالَ: زيَّنه لَهم شركاؤهم. وَفِي بعض مصاحف أهل الشام (شركايهم) بالياء، فإن تكن مثبتة عَن الأوّلين فينبغي أن يقرأ (زُيِّنَ) وتكون الشركاء هم الأولاد لأنهم منهم فِي النسب

1- الحجة في القراءات السبع (مرجع سابق)، ص 150.
2- معاني القراءات للأزهري (مرجع سابق)، 388/1.
3- جامع البيان في تأويل القرآن (مرجع سابق)، 577/9.

والميراث. فإن كانوا يقرءون (زيّن) فلست أعرف جهتها إلّا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون: أتيتها عِشايا، ثُمَّ يقولون فِي تثنية (الحمراء: حمرايان". [1]

يتبيّن لنا مما أسبق أنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الشّعر جائز عند البصريين في مسألتين، أمّا ما ورد في غيرهما فهو قبيح غير مستحسن .

أوّلًا: الفصل بينهما بالظّرف :

قال الشاعر:

كما خُطَّ الكتابُ بِكَفّ يومًا ... يهوديّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ [2]

التقدير: بكف يهودي يومًا، ففصل بين المضاف (كف)، والمضاف إليه (يهودي)، بالظرف يومًا، وكذلك قول الشاعر عمرو بن قميئة:

لما رأت ساتيدَما استَعبَرَت ... للهِ دَرُّ اليَومَ مَن لامَها

التقدير: لله درُّ من لامها اليوم، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف .

ثانيًا: الفصل بينهما بالجار والمجرور:

قال الشاعر:

هما أَخَوَا في الحَرْبِ مَنْ لا أَخاَ له ... إذا خافَ يوماً نَبْوةً فدَعاهما [3]

1- معاني القرآن (مرجع سابق)، 357/1.

2- البيت لأبي حَيَّةَ النُّمَيْرِيُّ: وهو من شواهد كتاب سيبويه 179/1. والخصائص 353/2.

3- البيت لدُرَنَا بنتُ عَبْعَبَةَ الجَحْدَرِيَّة من بني قيس بن ثعلبة، وقيل: عَمْرَةُ الجُشَمِيَّة، الانصاف 354/2.

التّقدير: هما أخوا من لا أخا له في الحرب، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور.

وقد يقع بينهما فصلان، ومن ذلك قول ذي الرّمة:

كأنّ أصوات من إيغالهنّ بنا ... أواخر الميس إنقاض الفراريج

فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجارين والمجرورين (من إيغالهن، بنا)، وتقدير أصل الكلام: أن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا.

أمَا ما ورد في غير ذلك فهو قبيح غير مستحب عند البصريين ولو في الشعر، فكيف يكون إذا ورد ذلك في الكلام المنثور؟ لذلك نجد كثيرًا منهم رموا هذه القراءة بالخطأ واللحن، وهذا ما ذهب إليه أبو منصور [1] في تضعيف قراءة ابن عامر مستشهدًا بقول الفرّاء:

فزجَجتُها مُتَمكنًا ... زجَّ القَلوصَ أبي مزادَهْ

فالشاهد هنا الفصل بين المضاف والمضاف إليه (بالمفعول به)، وفي التّقدير أراد: أبي مزادة القلوص، وزاد أبو منصور: "وهذا عند الفصحاء رديٌّ جِدًّا، ولا يجوز عندي القراءة بها ."

أمّا الكوفيّون فيُجوّزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الكلام المنثور في ثلاث مسائل :

1- معاني القراءات (مرجع سابق)، 388/1.

أوّلًا: أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله والفاصل بينهما مفعوله كقراءة ابن عامر لهذه الآية، وفي ذلك أورد الجياني: "بخلاف إضافة المصدر إلى الفاعل مفصولًا بينهما بمفعول المصدر، فإنّ المجرورين فيهما مأمونان، مع أن الفاعل كجزء من عامله فلا يضرّ فصله؛ لأنّ رتبته منبهة عليه، والمفعول بخلاف ذلك". [1]

ثانيًا: أن يكون المضاف وصفًا متعديًّا إلى مفعولين والمضاف إليه مفعوله الأوّل، ويفصل بينهما بمفعوله الثاني كقراءة بعضهم: ﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ [2]، بإضافة (مخلف) إلى (رسله) ونصب (وعده) الفاصلة بين المضاف والمضاف إليه .

ثالثًا: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم، كقولهم: (هذا غلام والله زيدٍ)، وفي ذلك يرى الكوفيون أنّ جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفرد أولى من أن يكون الفصل بالمفرد .

1- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم – مكة المكرمة، ط: الأولى، 89/1.

2- سورة إبراهيم: الآية (47).

المأخذ الثاني:

قرأ ابن عامر (فيكونَ) بالنصب من قوله تعالى:

﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [1]

مأخذ النحاة على القراءة:

أخذ على الإمام ابن عامر جعل (فيكون) وهو المضارع بالفاء جوابًا للطلب (كن) منصوبًا، اعتمادًا على اللفظ لأنّه أشبه بالأمر، و(كن) هنا معناه الخبر وليس الطلب، فلا يجوز نصب المضارع المقترن بالفاء بعده .

كما أنّ شرط نصب المضارع بعد الفاء من جواب الأمر أن يكون باختلاف الفعلين أو الفاعلين، ولا يجوز ذلك في قراءة ابن عامر لاتفاقهما .

قال ابن مجاهد: "وَاخْتلفُوا فِي قَوْله {كن فَيكون} فِي نصب النُّون وَضمّهَا فَقَرَأَ ابْن عَامر وَحده {كن فَيكون} بِنصب النُّون، قَالَ أَبُو بكر وَهُوَ غلط، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ {فَيكون} رفعا"[2].

آراء النحاة في القراءة:

قال ابن خالويه: " قوله تعالى: {كُنْ فَيَكُونُ} قرأه ابن عامر بالنصب. والحجة له: الجواب بالفاء، وليس هذا من مواضع الجواب، لأنّ الفاء لا ينصب إلاّ إذا جاءت بعد الفعل المستقبل

1- سورة البقرة: الآية (117).

2- السبعة في القراءات (مرجع سابق)، ص 169.

كقوله: ﴿لَا تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا فَيُسۡحِتَكُم﴾ [1]، ومعناه: فإن تفتروا يسحتكم. وهذا لا يجوز في قوله تعالى: (كُنْ فَيَكُونُ)، لأنّ الله تعالى أوجد بهذه اللفظة شيئا معدوما، ودليله حسن الماضي في موضعه، إذا قلت: كن فكان، وقرأه الباقون بالرّفع. [2]

فوجه قراءة ابن عامر للآية السابقة أنّه جعل الفعل المضارع (فيكون) جوابًا للفعل (كن)؛ لأنّه من اللفظ أشبه بالأمر، والمضارع لا ينصب (بالفاء) إلاّ إذا سبقه طلب، والفعل (كن) في هذه الآية معناه الخبر وليس الأمر .

وشرط نصب المضارع بالفاء في جواب الأمر اختلاف الفعلين أو الفاعلين، وهذا ما لا يجوز في قراءة ابن عامر لاتفاق الفعلين والفاعلين.

وقد أورد الفرّاء في قراءة الفعل (فيكون) بالرّفع: " فإذا رأيت الفعل منصوبًا وبعده فعل قد نُسِقَ عَلَيْهِ بواو أو فاء أو ثُمَّ أو (أوْ) فإن كَانَ يشاكل معنى الفعل الذي قبله نسقته عليه، وإن رأيته غير مشاكِل لمعناهُ استأنفته فرفعته". [3]

وقال السيوطي في قراءة ابن عامر للفعل بالنّصب: "هَذَا نَادِر لَا يكَاد يعثر على مثله إِلَّا فِي ضَرُورَة الشّعْر وَغَيره جعل الْآيَة من جَوَاب الْأَمر وَهُوَ (كن) وَإِن لم يكن أمرا فِي الْحَقِيقَة لكنه

1- سورة طه: الآية: (61).

2- الحجة في القراءات السبعة (مرجع سابق)، ص 88.

3- معاني القرآن للفراء (مرجع سابق)، 68/2.

على صورته فعومل مُعَامَلَته. وزاد أنّ المعنى بنصب الفعل غَرِيب لِأَنّه لم ير من ذكره واستشهد بقول الشاعر جميل بن معمر: [1]

ألم تسأل الرّبع القَواءَ فيَنْطِقُ ... وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

أَي فَهُوَ ينْطق بالرفع؛ لِأَنَّهَا لَو كَانَت عاطفة جزم مَا بعْدهَا ولو كانت سَبَبِيَّة نصب.

وذهب إلى ذلك المبرّد قال: "النّصب هَا هُنَا محَال لِأَنَّهُ لم يَجْعَل فَيكون جَوَابا هَذَا خلاف الْمَعْنى لِأَنَّهُ لَيْسَ هَهُنَا شَرط إِنَّمَا الْمَعْنى فَإِنَّهُ يَقُول لَهُ كن فيكونُ وكُنْ حِكَايَة"[2] .(

وقد ذكر الخليل: وجوب رفع الفعل (فيكون) قال: "رفع لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوَاب وَلَا مجازاة إِنَّمَا هُوَ خبر مَعْنَاهُ إِذا أَرَادَ الله شَيْئا قَالَ لَهُ كن فَكَانَ كَقَوْلِك أردْت أَن أخرج فَيخرج معي زيد"[3].

أمّا سيبويه فذهب إلى النّصب جواز النصب في الضرورة الشّعريّة إذا اقتضت ذلك يقول: "ومثله: " كن فيكون "، كأنّه قال: إنّما أمرنا ذاك فيكون، وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنّك تجعل أن العاملة .

1- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر، 401/2.

2- المقتضب (مرجع سابق)، 18/2.

3- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، ت: د. فخر الدين قباوة، الناشر: دار الرسالة: بيروت، ط: الثانية، 1987م، 219/1.

واستشهد على ما نصب في الشعر اضطراراً قول ما ينسب إلى المغيرة بن حبناء: [1]

سأتْرُكُ منزلي لبني تميم ... وأَلْحَقُ بالحجاز فأَستَرِيحَا

وقال الأعشى، وأنشدناه يونس:

ثُمَّتَ لا تجزونني عند ذاكم ... ولكنْ سَيَجْزِيني الإلهُ فيُعقِبَا

والشاهد في ذلك نصب الفعل بـ "أن" لازمة الإضمار بعد الفاء وليس قبلها نفي.

وقال ابن هشام: "أَنّ الْفَاء فِي ذَلِك كُله للْعَطْف وَأَنّ الْمُعْتَمد بالْعَطْف الْجُمْلَة لَا الْفِعْل والمعطوف عَلَيْهِ فِي هَذَا الشّعْر قَوْله يُرِيد وَإِنَّمَا يقدر النحويّون كلمة هُوَ ليبيّنوا أَنّ الْفِعْل لَيْسَ الْمُعْتَمد بالْعَطْف"[2]، واستشهد بقول الحطيئة:

فَالشِعرُ صَعبٌ وَطَويلٌ سُلَّمُه ... إِذا اِرتَقى فيهِ الَّذي لا يَعلَمُه

زَلَّت بِهِ إِلى الحَضيضِ قَدَمُه ... يُريـــــدُ أَن يُعرِبَهُ فَيُعجِمُه

أَي فَهُوَ يعجمه وَلَا يجوز نَصبه بالْعَطْف لِأَنَّهُ لَا يُرِيد أَن يعجمه.

ويمكن أن نحمل قراءة (فيكون) في سورة البقرة بالرفع على وجهين:

أوّلًا: على أنّ الفاء حرف استئناف، الفعل (فيكون) خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو يكون، وهذا ما ذهب إليه سيبويه والنحويّون البصريّون .

1- الكتاب (مرجع سابق)، 39/3.

2- مغني اللبيب (مرجع سابق)، ص 223.

ثانيًا: على أنّ الفاء حرف عطف، الفعل (فيكون) معطوفًا على الفعل (يقول)، وردَّ ابن عطية هذا الوجه بقوله: "وهو خطأ من جهة المعنى، لأنّه يقتضي أنّ القول مع التكوين والوجود، يعني أنّ الأمر قديم والتكوين حادث فلا يجوز العطف. [1]

ويمكن أن تحمل قراءة (فيكون) في سورة البقرة بالنّصب على عدّة أوجه :

أوّلا: أجاز الصبان قراءة ابن عامر بالنصب بإضمار أن، وقال في ذلك: "قد تضمر أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومي أداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر بإنّما اختيارًا نحو: إن تأتني فتحسن إليَّ أكافئك، ونحو: متى زرتني أحسن إليك فأكرمك، ونحو: {كُنْ فَيَكُونُ}، في قراءة من نصب". [2]

وذهب مكي إلى جواز ما قَرَأَهُ ابْن عَامر وَالْكسَائِيّ بِنصب فَيكون عطفا على أَن تَقول. [3]

ثانيًا: النّصب على ما نقل عن سيبويه من جواز نصب الفعل المضارع بعد الفاء في الخبر المثبت اضرارًا في الشعر .

ثالثًا: ما نقله ابن الجزري عن الأخفش قوله: "رَفَعَ ابْنُ عَامِرٍ فِي الْأَنْعَامِ عَلَى مَعْنَى سِينِ الْخَبَرِ أَيْ فَسَيَكُونُ"[4].

1- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى 1422هـ، 202/1.

2- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط: الأولى 1417هـ -1997م. 446/3.

3- مشكل إعراب القرآن (مرجع سابق)، 418/1.

4- النشر (مرجع سابق)، 221/2.

المأخذ الثالث:

قرأ ابن عامر "نُجِّي" من قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [1]

مأخذ النحاة على القراءة:

أُخذ على ابن عامر قراءته للآية السابقة "نُجِّي" بنون واحدة، وجيم مشدّدة، على أن الأصل (نُنَجّي) بنونين، الأولى مضمومة والثانية مفتوحة والجيم مشدّدة، فحذف النون الثانية للتخفيف، وقيل هذه القراءة من باب إخفاء النون الثانية في الجيم منعًا لاجتماع المثلين في الخط، وهذا مستبعد؛ لأنّ الجيم مشدّدة والإخفاء لا يكون مع الحرف المشدّد، وذهب البعض إلى أنّ القراءة السابقة من باب إدغام النون في الجيم، وهذا لم يعرف عند العرب لِبُعدِ المخرج ما بين النون والجيم، وقرأ الباقون بنونين والتخفيف "ننجي"، وكتبوا في المصاحف بنون واحدة على الاختصار، على اجتماع المثلين في الخط؛ ولأنّ النون الثانية تخفى عند الجيم بلا اختلاف.

آراء النحاة في القراءة:

اختلف النحويون في تخريج قراءة ابن عامر ومن ذلك ما ذهب إليه أبوبكر بن مجاهد: "نجى المؤمنين مدغمة، وهو (وهم) لا يجوز ههنا الإدغام لأنّ النون الأولى متحركة والثانية ساكنة. [2]

1- سورة الأنبياء: الآية (88).

2- السبعة في القراءات (مرجع سابق)، ص 430.

وذهب إلى ذلك الفارسي يقول: "والنُّون لَا تُدْغَم في الْجِيم وَإِنَّمَا خفيت لِأَنَّهَا سَاكِنة تخرج من الخياشيم فحذفت من الْكتاب وهي في اللَّفْظ ثَابِتَة وَمن قَالَ مدغم فَهُوَ غلط"[1].

ذكر الزجاج: "الذي في المصحف بنون واحدة، كَتِبَتْ؛ لأن النون الثانية تَخْفَى مَعَ الجيم، فأمَّا ما روي بنون واحدة فَلَحْن لا وجه له، لأنّ ما لا يُسمَّى فاعِلُه لا يكون بِغَير فاعل". [2]

ونقل الأزهري: "قال أبو منصور: وأمّا قراءة عاصم وابن عامر بنون واحدة فلا يعرف لها وجهة؛ لأنّ ما لم يسم فاعله إذا خَلاَ باسمه رفعه". [3]

وقال أبو إسحاق النحوي: من قال معناه: نُجِّيَ النجَاء المؤمنين، فهو خطأ بإجماع من النحويين كلّهم، لا يجوز (ضُربَ زيدًا) تريد: ضُرِبَ الضربَ زَيدًا؛ لأنّك إذا قلت: (ضُرِبَ زَيدٌ) فقد علم أنّ الذي ضَرَبهُ ضَرْبٌ فلا فائدة في إضماره وإقامته مقام الفاعل. [4]

وأورد ابن يعيش في: "التقدير نجّي النجاءُ المؤمنين، والصواب أن يكون (نجى) فعلًا مضارعًا، والأصل (نُنْجِي) بنوين، فأخفيت النون الثانية عند الجيم، فظنها قوم إدغامًا، وليس به، ويؤيّد ذلك إسكان الياء. [5]

1- الحجة للقراء السبعة (مرجع سابق)، 259/5.

2- معاني القرآن وإعرابه (مرجع سابق)، 403/3.

3- معاني القراءات للأزهري (مرجع سابق)، 170/2.

4- المرجع السابق 270/2.

5- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، 1422هـ - 2001م، 314/4.

وذكر السيد رزق الطويل ما ذهب إليه النحويون في ذلك قال: "وقد قال بعضهم: نُجِّي النَجَاءُ المؤمنين، وهذا خطأ بإجماع النحويين كلّهم، لا يجوز ضُرِبَ زيداً –، تريد ضرب الضرب زيداً لأنّك إذا قلتَ ضرب زيد فقد علم أنّه الذي ضُربَه ضَرْبٌ، فلا فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل". [1]

هذا مذهب من لحن قراءة ابن عامر وهم في ذلك على وجهين:

1– في إدغام النون في الجيم:

لا يجوز ذلك لأنّ الجيم حرف مشدّد ولبعد مخرج الجيم عن النون .

2– في إسناد الفعل للمصدر مع إضمار المصدر لدلالته عليه:

ويتبيّن مما سبق عدم جواز إقامة غير المفعول به مع وجوده عند النحويين البصريين؛ لأنه شريك الفاعل، والمشهور عندهم أنه متى وجد المفعول به لا يقوم غيره، واستثنوا من ذلك الضرورة الشعريّة واستشهدوا بقول جرير :

ولو ولدتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كلبٍ ... لَسُبَّ بذلك الجَرْوِ الكلابا

الشاهد: في قوله "لسبّ بذلك الجرو الكلابا" حيث ناب عن الفاعل الجار والمجرور "بذلك الجرو" وترك المفعول "الكلابا"، ولا يجوز ذلك عندهم إلّا في الضرورة الشعريّة؛ ولأنّ الفعل في الآية

1– مدخل في علوم القراءات، السيد رزق الطويل، الناشر: المكتبة الفيصلية، ط: الأولى 1405هـ – 1985م، ص 289.

مبني للمفعول فالواجب أن يسند إليه، وإذا ذكر المفعول به لا يجوز إقامته لغيره؛ لأنّ طلب الفعل للمفعول به أشدّ عن سائر المنصوبات.

وذهب بعض الرواة إلى جواز قراءة ابن عامر على وجهها ولهم في ذلك تخريج ومن ذلك ما نقله الثعلبي عن القتيبي قال: "من قرأ بنون واحدة والتشديد فإنّه أراد نجى من التنجية إلّا أنّه أدغم وحذف نونًا على طلب الخفة، وذكر: ممن صوب هذه القراءة أبو عبيد". [1]

فمن الجائز عند النحويين الكوفيين والأخفش إنابة غير المفعول به مع وجود المفعول واستدلّوا على ذلك بقراءة أبي جعفر النحاس لقوله تعالى :

﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [2]، أي ليجزي الجزاء قوما.

وذكر أبو حيان في: "أَجَازَ إِقَامَةَ غَيْرِ الْمَفْعُولِ مِنْ مَصْدَرٍ، أَوْ ظَرْفِ مَكَانٍ، أَوْ ظَرْفِ زَمَانٍ، أَوْ مَجْرُورٍ، ونقل قول الأخفش: ضَرَبَ الضَّرْبَ الشَّدِيدَ زَيْدًا، وَضَرَبَ الْيَوْمَانِ زَيْدًا، وَضَرَبَ مَكَانُكَ زَيْدًا وَأَعْطَى إِعْطَاءَ حَسَنٍ أَخَاكَ دِرْهَمًا مَضْرُوبًا عَبْدَهُ زَيْدًا. وَقِيلَ: ضَمِيرُ الْمَصْدَرِ أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ والْمُؤْمِنِينَ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ أَيْ وكذلك نَجَّى هُوَ أَيِ النَّجَاءُ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ".[3]

1- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، ت: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط: الأولى 1422هـ -2002م، 247/18.

2- سورة الجاثية: الآية (14).

3- البحر المحيط في التفسير (مرجع سابق)، 462/7.

واستشهد على مجيء السَّمَاعِ فِي إِقَامَةِ الْمَجْرُورِ مَعَ وُجُودِ الْمَفْعُولِ بِهِ بقول الشاعر:

أُتِيحَ لِي مِنَ الْعِدَا نَذِيرَا ... بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرَا

وقد ذكر أبو شامة: "أنّ أبا عبيد كان يفضل هذه القراءة ونقل عنه: "قال أبو عبيد: هذه القراءة أحبّ إليّ؛ لأننا لا نعلم المصاحف في الأمصار كلها كتبت إلاّ بنون واحدة، ثم رأيتها في الذي يسمى للإمام مصحف عثمان بن عفان أيضا بنون واحد، وقال: إنّما قرأها عاصم كذلك اتباعا للخط، وقد كان بعضهم يحمله من عاصم على اللحن". [1]

ونستخلص من آراء النحويين والمفسرين في توجيه قراءة الإمام أبي عامر ما يأتي:

1- بعض مآخذ النحويين على القراءات سببها العصبيّة المذهبيّة، والاحتجاج لمذهب دون آخر.

2- الشواهد النحويّة التي اعتمدها النحاة في قياسهم اعتمدت على لهجات محددة دون اللهجات الأخرى، مثل لهجة قريش .

3- المأخذ على القراءة يكون أحيانًا بسبب اختلاف رسم المصحف كقراءة (ننجي)، حيثّ إنّها رسمت في المصحف بنون واحدة .

4- مواقف النحويين من القراءات اعتمد على القياس النحوي وعلى الشواهد التي أقرّوها، وما ناقض ذلك يضعف القراءة عندهم.

1- إبراز المعاني من حرز الأماني (مرجع سابق)، ص 599.

المبحث الخامس

شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام عاصم

المأخذ الأوّل :

قرأ عاصم والكسائي وحمزة (كُذِبوا) من قوله تعالى:

﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ﴾ [1]

مأخذ النحاة على القراءة:

قرأ الإمام عاصم والكسائي وحمزة (كُذِبوا) بالتخفيف بعود الضمير في (كذبوا – وظنوا – وأنهم) على الأنبياء، وهذا ما ذهب إليه ابن عباس ،-ﷺ-وقرأ الآخرون (كذّبوا) بتشديد الذال بعود الضمير على المرسل إليهم، وهذا ما ذهبت إليه أم المؤمنين عائشة -رضي الله عنها- في امتناع عودة الضمير على الأنبياء لأنّهم منزّهون ولا يجوز التّكذيب عليهم.

آراء النحاة في القراءة:

اختلف النحاة في هذه القراءة فمنهم من وافق ابن عباس -ﷺ-، ومنهم من وافق السيدة عائشة -رضي الله عنها- ومنهم من خرّج هذه القراءة على عدة أوجه.

فقد روي عن السيدة عائشة -رضي الله عنها- إنكارها لقراءة التخفيف حين قالت: "حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ

1- سورة يوسف، الآية: (110).

بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-، قَالَتْ لَهُ وَهُوَ يَسْأَلُهَا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ} قَالَ: قُلْتُ: أَكُذِبُوا أَمْ كُذِّبُوا؟ قَالَتْ عَائِشَةُ: «كُذِّبُوا» قُلْتُ: فَقَدِ اسْتَيْقَنُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ كَذَّبُوهُمْ فَمَا هُوَ بِالظَّنِّ؟ قَالَتْ: «أَجَلْ لَعَمْرِي لَقَدِ اسْتَيْقَنُوا بِذَلِكَ» فَقُلْتُ لَهَا: وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا، قَالَتْ: «مَعَاذَ اللَّهِ لَمْ تَكُنِ الرُّسُلُ تَظُنُّ ذَلِكَ بِرَبِّهَا» قُلْتُ: فَمَا هَذِهِ الآيَةُ؟ قَالَتْ: «هُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ، وَصَدَّقُوهُمْ فَطَالَ عَلَيْهِمُ البَلَاءُ، وَاسْتَأْخَرَ عَنْهُمُ النَّصْرُ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ مِمَّنْ كَذَّبَهُمْ مِنْ قَوْمِهِمْ، وَظَنَّتِ الرُّسُلُ أَنَّ أَتْبَاعَهُمْ قَدْ كَذَّبُوهُمْ، جَاءَهُمْ نَصْرُ اللَّهِ عِنْدَ ذَلِكَ»"[1].

أمّا ابن عباس -رضي الله عنه-فقد قرأها بالتخفيف، وفسّرها: حَتَّى إذا استيأس الرُّسُل من قومهم أن يؤمنوا، وظن قومُهم أنّ الرسل قد كُذِبوا جاءهم نصرنا.) [2](

وقد وافق الزجاج ما روي عن عائشة -رضي الله عنها- قال: " قرِئَتْ كُذِبوا وكذِّبُوا، بِالتخفيف والتشديد، وقرئت " كَذَبُوا"، فأمَّا من قرأ وَظَنّوا أَنّهم قد كذبُوا بالتشديد، فالمعنى حتى إذا استيأس الرُّسُل من أنْ يُصَدِّقَهمْ قومهم جَاءَهُمْ نَصْرُنَا، ومن قرأ قد كُذِبُوا بالتخفيف، فالمعنى وظنّ قومهم أنّهم قد كذِبُوا فيما وُعِدُوا، لأنّ الرسُل لا يظُنُّون ذلك، وقد قال بعضهم وظنّوا أنّهم قد أخْلِفوا أي ظن الرسُلُ، وذلك بعيدُ في صفة الرسل. [3](

1- صحيح البخاري، (مرجع سابق)، 77/6، بالرقم: 4695.

2- معاني القرآن للفراء (مرجع سابق)، 56/2.

3- معاني القرآن للزجاج (مرجع سابق)، 132/3.

وقد وافقهما الفارسي أيضًا قال: "وإن ذهب ذاهب إلى أنّ المعنى: ظنّ الرسل أنّ الذي وعد الله أممهم على لسانهم قد كذبوا أو كذبوا فقد أتى عظيما لا يجوز أن ينسب مثله إلى الأنبياء، ولا إلى صالحي عباد الله، وكذلك من زعم أنّ ابن عباس ذهب إلى أنّ الرسل قد ضعفوا فظنّوا أنّهم قد أخلفوا، لأنّ الله لا يخلف الميعاد، ولا مبدّل لكلماته". [1]

أمّا السمين الحلبي فذهب إلى عدم صحة ما روي عن السيدة عائشة في قراءة التخفيف؛ لأنها قراءة متواترة. [2]

واضطراب النحاة في هذه القراءة مرتبط بعود الضمير في (ظنوا – وكذبوا)، ومعه يتغير المعنى، فهل هو عائد إلى الرسل؟، أو إلى المرسل إليهم؟، وقد وجه النحاة هذه القراءة على أربعة أوجه كالآتي:

الوجه الأوّل: أنّ الضمير في (ظنوا) عائد إلى المرسل إليهم، وذهب السمين الحلبي إلى أنّ هذا الوجه هو أجود الوجوه الأربعة قال: "الضميرَ في (وظنُّوا) عائدٌ على المُرْسَل إليهم لتقدُّمهم في قوله تعالى:

﴿كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْۗ﴾ [3]، ولأنّ الرسلَ تَسْتدعي مُرْسَلاً إليه". [4]

1- الحجة للقراء السبعة (مرجع سابق)، 443/4.

2- الدر المصون (مرجع سابق)، 563/6.

3- سورة يوسف، الآية: (109).

4- الدر المصون (مرجع سابق)، 563/6.

وقال الفارسي: "الضمير في قوله: وظنوا أنهم قد كذبوا للمرسل إليهم، التقدير: ظنّ المرسل إليهم أن الرّسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من أنّهم إن لم يؤمنوا نزل بهم العذاب، وإنّما ظنّوا ذلك لما شاهدوه من إمهال الله إيّاهم، وإملائه لهم، فإن قلت: كيف يجوز أن يحمل الضمير في ظنّوا على أنّه للمرسل إليهم الرسل، والذي تقدم ذكرهم الرسل دون المرسل إليهم؟ قيل: إنّ ذلك لا يمتنع، لأنّ ذكر الرسل، يدلّ على المرسل إليهم لمقارنة أحد الاسمين للآخر، ولما في لفظ الرسل من الدلالة على المرسل إليهم، واستشهد على ذلك بقول أبي ذؤيب الهزلي:

أَمِنكَ البَرقُ أَرقُبُهُ فَهاجا ... فَبِتُّ إِخالُهُ دُهماً خَلاجا

أي بتّ أخال الرعد صوت دهم، فأضمر الرعد ولم يجر له ذكر لدلالة البرق عليه لمقارنة لفظ كلّ واحد منهما الآخر، وفي التنزيل: ﴿وَجَعَلَ لَكُمۡ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلۡحَرَّ﴾ [1]، واستغني عن ذكر البرد، لدلالة الحرّ عليه. [2]

الوجه الثاني: أنَّ الضمائرَ كلَّها أيضاً عائدة على الرسل، والظنُّ على بابه من الترجيح، وإلى هذا نحا ابن عباس وابن مسعود وابن جبير، قالوا: والرسل بَشَرٌ فَضَعُفوا وساءَ ظَنُّهم، قال الزمخشري: "وعن ابن عباس رضى الله عنهما: وظنّوا حين ضعفوا وغلبوا أنهم قد أخلفوا ما وعدهم الله من النصر، وقال: كانوا بشرا، وتلا قوله: ﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ

1- سورة النحل، الآية: (81).

2- الحجة للقراء السبعة (مرجع سابق)، 4/442-443.

مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾ [1]، فإن صح هذا عن ابن عباس، فقد أراد بالظنّ: ما يخطر بالبال ويهجس في القلب من شبه الوسوسة وحديث النفس على ما عليه البشرية. وأمّا الظن الذي هو ترجح أحد الجائزين على الآخر، فغير جائز على رجل من المسلمين، فما بال رسل الله الذين هم أعرف الناس بربهم، وأنه متعال عن خلف الميعاد، منزه عن كل قبيح؟ [2]

الوجه الثالث: أنَّ الضمائرَ الثلاثةَ عائدة على الرسل، قيل: "الضمائر الثلاثة للرسل والظّن بمعنى التوهم لا بمعناه الأصلي ولا بمعناه المجازي أعني اليقين وفاعل كُذِبُوا المقدر إمّا أنفسهم أو رجاؤهم فإنّه يوسف بالصدق والكذب أي كذبتهم أنفسهم حين حدثتهم بأنّهم ينصرون أو كذبهم رجاؤهم النصر، والمعنى أنّ مدة التكذيب والعداوة من الكفار وانتظار النصر من الله تعالى قد تطاولت وتمادت حتى استشعروا القنوط وتوهموا ألا نصر لهم في الدنيا جاءَهُمْ نَصْرُنا فجأة".) 3(

الوجه الرابع: أنّ الضمائر كلَّها تَرْجِعُ إلى المرسَل إليهم، أي: وظَنَّ المُرْسَلُ إليهم أنَّ الرسلَ قد كَذبوهم فيما ادَّعوه من النبوَّة وفيما يُوْعِدون به مَنْ لم يؤمنْ بهم من العقاب قبلُ، وهذا هو المشهور من تأويل ابن عباس وابن مسعود وابن جبير ومجاهد قالوا: ولا يجوز عَوْدُ الضمائر على الرسل لأنهم مَعْصومون. ويُحكى أن ابن جبير حين سُئِل عنها قال: نعم إذا استيئسَ الرسل من قومهم

1- سورة البقرة، الآية: (214).

2- تفسير الزمخشري (مرجع سابق)، 510/2.

3- تفسير الألوسي (روح المعاني)، (مرجع سابق)، 65/7.

أن يُصَدِّقوهم، وظنَّ المُرْسَلُ إليهم أنَّ الرسلَ قد كَذَبوهم» فقال الضحاك بن مزاحم وكان حاضِراً: «لو رَحَلْتُ في هذه إلى اليمن كان قليلاً». [1]

وأمَّا قراءةُ التشديدِ فواضحة وهو أن تعودَ الضمائرُ كلها على الرسل، أي: وظنَّ الرسلُ أنهم قد كَذَّبهم أممُهم فيما جاؤوا به لطول البلاءِ عليهم، وفي صحيح البخاري عن عائشة: «أنها قالت: هم أتباعُ الأنبياءِ الذي آمنوا بهم وصَدَّقوا طال عليهم البلاءُ واستأخر عنهم النصرُ حتى إذا استيئس الرسلُ ممَّن كذَّبهم مِنْ قومهم، وظنَّتْ الرسلُ أن قومَهم قد كَذَّبوهم جاءهم نَصْرُ اللَّهِ عند ذلك»، قلت: وبهذا يَتَّحد معنى القراءتين، والظنُّ هنا يجوز أن يكون على بابه، وأن يكونَ بمعنى اليقين وأن يكونَ بمعنى التوهُّم حسبما تقدَّم[2].

وقيل في تفسير الآية بقراءة التشديد: ولا تستعجل –أيها الرَّسول– النصر على مكذبيك، فإن الرسل قبلك ما كان يأتيهم النصر عاجلا لحكمة نعلمها، حتى إذا يئس الرسل من قومهم، وأيقنوا أن قومهم قد كذبوهم ولا أمل في إيمانهم، جاءهم نصرنا عند شدة الكرب، فننجي من نشاء من الرسل وأتباعهم، ولا يُرَدُّ عذابنا عمَّن أجرم وتجرَّأ على الله. وفي هذا تسلية للنبي –ﷺ– [3].

1- الدر المصون (مرجع سابق)، 565/6.

2- المرجع السابق (مرجع سابق)، 566/6.

3- التفسير الميسر، تأليف نخبة من أساتذة التفسير، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – السعودية، ط: الثانية، 1430هـ - 2009م، ص 248.

ومن خلال آراء النحاة السابقة في توجيه الآية يتبين لنا أن اختلافهم في مبنى الفعل استشكل عليهم المعنى، وما روي عن الصحابة رضوان الله عليهم يدلل على حرصهم على صون القرآن من اللحن والتحريف، واختلافهم في التفسير ناتج من اختلاف القراءات التي سمعوها عن النَّبيّ -ﷺ-.

المأخذ الثاني:

قرأ عاصم (تجارةً–حاضرةً) منصوبة من قوله تعالى:

﴿تَرۡتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَاۗ وَأَشۡهِدُوٓاْ﴾ [1]

مأخذ النحاة على القراءة:

أخذ النحاة على الإمام عاصم قراءة النصب في (تجارةً–حاضرةً)، وقرأ الباقون (تجارةٌ–حاضرةٌ) بالرفع.

آراء النحاة في القراءة:

اختلف النحاة في قراءة الإمام عاصم (تِجارَةً حاضِرَةً) بالنصب، فسيبويه ذهب إلى أن القراءة بالرفع أجود من القراءة بالنصب قال: "وإذا قلت: أتوني إلا أن يكون زيدٌ فالرفع جيدٌ بالغ، وهو كثير في كلام العرب، لأن يكونُ صلةٌ لأنْ وليس فيها معنى الاستثناء، وأن يكون في موضع اسم مستثنى كأنك قلت: يأتونك إلا أن يأتيك زيد، والدليل على أن يكون ليس فيها هنا معنى الاستثناء: أن ليس وعدا وخلا، لا يقعن ههنا، ومثلُ الرفع قولُ الله عز وجل:

1– سورة البقرة، الآية: (282).

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ﴾ [1]، وبعضهم ينصب، على وجه النصب في لا يكون، والرفع أكثر"[2].

أمّا الطبري [3] فرجح قراءة الرفع لإجماع القراء عليها، وذهب إلى شذوذ قراءة النصب، ووجه قراءة النصب على أن العرب تنصب النكرات والمنعوتات مع كان، فتتبع أخبار النكرات أسماءها، وتضمر معها في كان مجهولاً فتقول: "إن كان طعامًا طيبًا فأتنا به"، وترفعها فتقول: "إن كان طعامٌ طيبٌ فأتنا به"، فتتبع النكرةَ خبرَها بمثل إعرابها، واستشهد لقراءة النصب بقول الشاعر: [4]

أَعَيْنيَ هَلا تَبْكِيَانِ عِفَاقَا ... إذَا كانَ طَعْنًا بَيْنَهُمْ وعِنَاقَا

والشاهد في البيت نصب (طعنًا) بعد كان وإضمار اسمها.

ومنه أيضًا قول الشاعر عمرو بن شاس:

وَللهِ قَومِي: أَيُّ قَوْمٍ لِحُرَّةٍ ... إذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا

والشاهد فيه نصب (يومًا) بعد كان، فالعرب إنما تفعل العرب ذلك في النكرات على وجه إتباع أخبار النكرات أسماءَها. وحكم كان أن يكون معها مرفوع ومنصوب، فإذا رفعوهما جمعيهما،

1- سورة النساء، الآية: (29).

2- الكتاب (مرجع سابق)، 349/2.

3- جامع البيان (مرجع سابق)، 80/6.

4- البيت من شواهد تفسير الطبري (جامع البيان) 80/6، و(معاني القرآن للفراء) 186/1، والبيت ينسب للشاعر متمم بن نويرة.

تذكروا إتباع النكرة خبرَها، وإذا نصبوهما، تذكروا صحبتها لمنصوب ومرفوع، ووجدوا النكرة يتبعها خبرُها، وأضمروا في كان مجهولا لاحتمالها الضمير.

وردّ الطبري على من أول النصب في (تجارةً – حاضرةً) بقوله: " وقد ظن بعض الناس أن من قرأ ذلك: "إلا أن تكون تجارةً حاضرةً"، إنما قرأه على معنى: إلا أن يكون تجارة حاضرة، فزعم أنّه كان يلزم قارئ ذلك أنْ يقرأ "يكون" بالياء، وأغفل موضعَ صواب قراءته من جهة الإعراب، وألزمه غير ما يلزمه، وذلك أنّ العربَ إذا جعلوا مع "كان" نكرة مؤنثًا بنعتها أو خبرها، أنَّثوا "كان" مرة، وذكروها أخرى، فقالوا: "إن كانت جاريةٌ صغيرةٌ فاشترُوها، وإن كان جاريةً صغيرةً فاشتروها"، تذكر "كان" – وإن نصبت النكرة المنعوتة أو رَفعت – أحيانًا، وتؤنث أحيانًا. [1]

أمّا ابن خالويه فقد وافق الطبري في تفضيل وجه قراءة الرفع، وضعّف وجه القراءة بالنصب قال: " وأمّا وجه قول من نصب فقال: إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجارَةً حاضِرَةً، فالذي في الكلام الذي تقدّمه مما يظن أنّه يكون اسم كان ما دلّ عليه: تَدايَنْتُمْ، من قوله إِذا تَدايَنْتُمْ بِدَيْنٍ، والْحَقُّ من قوله: فَإِنْ كانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهاً أَوْ ضَعِيفاً فلا يجوز أن يكون التّداين اسم كان، لأنّ حكم، الاسم أن يكون الخبر في المعنى، والتداين حقّ في ذمّة المستدين، للمدين المطالبة به، فإذا كان ذلك لم يكن اسم كان، لأنّ التداين معنى، والمنتصب يراد به العين. [2]

1- جامع البيان (مرجع سابق)، 81/6.

2- الحجة للقراء السبعة (مرجع سابق)، 441/2.

أمّا الزمخشري [1] فأجاز القراءة بالوجهين والرفع عنده على وجهين:

أولًا: أن تكون كان تامة، بمعنى وقع حدث، والتقدير: (إلاّ أن تكون تجارةٌ حاضرةٌ)، فتجارة فاعل وحاضرة صفة لها.

ثانيًا: أن تكون كان ناقصة، و"تجارة" اسم "كان"، و"حاضرة" صفة، وخبر كان جملة "تديرونها". أما وجه النصب فعلى تقدير: إلا أن تكون التجارة تجارةً حاضرةً.

ووافق الفراء الزمخشري في جواز الوجهين (الرفع والنصب) قال: " فإن شئت جعلت تُدِيرُونَها فِي موضع نصب فيكون لكان مرفوع ومنصوب، وإن شئت جعلت «تُدِيرُونَها» فِي موضع رفع. [2]

وخلاصة آراء النحويين في توجيه قراءة الآية هي جواز الوجهين: (الرفع) على أنّ كان تامة، وتجارة فاعل، و(النصب) على أنّ كان ناقصة عاملة وتجارة اسمها، وجملة (تديرونها) في محل رفع خبر لكان، وحاضرة صفة لكان في القراءة بالوجهين.

1- الكشاف (مرجع سابق)، 327/1.

2- معاني القرآن للفراء (مرجع سابق)، 185/1.

المبحث السادس

شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام حمزة

المأخذ الأول:

قرأ حمزة (والأرحامِ) بالخفض من قوله تعالى:

﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾ [1]

مأخذ النحاة على القراءة:

أخذ النحويون على الإمام حمزة مخالفة القاعدة النحوية، حيث قرأ (والأرحامِ) بالخفض، وذلك بعطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور في (به) دون إعادة حرف الجر.

آراء النحاة في القراءة:

اختلف النحاة في هذه القراءة، فمنهم من قال: بمنع القراءة بها، ومنهم من أجاز القراءة، وبعضهم حاول تأويل وجه القراءة بالخفض.

يقول المبرد: "لَوْ صَلَّيْتُ خَلْفَ إِمَامٍ يَقْرَأُ {بِمُصْرِخِيَّ} بالكسر، وَ(وَالْأَرْحامِ) بالخفض، لَأَخَذْتُ نَعْلِي وَمَضَيْتُ". [2]

1- سورة النساء، الآية: (1).

2- تفسير القرطبي (مرجع سابق)، 3/5.

وذهب الزمخشري إلى عدم جواز الجر، قال: "والجرّ على عطف الظاهر على المضمر ليس بسديد؛ لأنّ الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشيء واحد"[1].

وقال الفراء: "إن القراءة بالخفض فيها قبح؛ لأنّ العرب لا ترد مخفوضًا على مخفوض وقد كنى عَنْهُ"[2].

أمَا الزجاج فقال: " القراءَة الجيِّدةُ نصب الأرحام. المعنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجر في الأرحامِ فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضاً في أمْر الدين عظيم، لأن النَّبيّ -ﷺ- قال: (لا تحلفوا بآبائكم) [3]، فكيف يكون تساءَلون به وبالرحم على ذا؟"[4].

أمّا سيبويه فذهب إلى أن عطف الظاهر على المضمر لا يجوز إلى للضرورة الشعرية، واستشهد بقول عمرو بن معد يكرب:

فاليومَ قرّبتَ تَهْجُونا وتشتمِنا ... فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجبِ [5]

والشاهد في البيت عطف الاسم الظاهر (الأيام) على الضمير المجرور الكاف في قوله (بك).

1- الكشاف (مرجع سابق)، 462/1.

2- معاني القرآن للفراء (مرجع سابق)، 252/1.

3- صحيح البخاري (مرجع سابق)، 132/8، حديث رقم: 6648.

4- معاني القرآن وإعرابه (مرجع سابق)، 6/2.

5- الكتاب (مرجع سابق)، 383/2.

وإلى ذلك ذهب بعض أهل التفسير، يقول النيسابوري: "وكسر الأرحام ضعيف، إذ لا يعطف على الضمير المجرور لضعفه، ولهذا ليس للمجرور ضمير منفصل"[1].

ويقول الهروي: "أمَّا خفض الأرحام على قراءة حمزة فهي ضعيفة، عند جميع النحويين، غير جائزة إلا في اضطرار الشعر، لأن العرب، لا تعطف على المكنِيّ إلا بإعادة الخافض"[2]، ويقول الفارسي: "وأمّا من جرّ الأرحام فإنّه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف في القياس، وقليل في الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن. [3]

وهذا مذهب النحويين البصريين، فهم لا يجوزون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة حرف الجر، وعللوا لذلك بالآتي:

أ- أن عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور لم يجئ إلا لضرورة الشعر.

ب- اتصال الضمير المجرور بحرف الجر أقوى من اتصال الفاعل بالفعل، والوجه في ذلك أن الفعل يستغنى بالفاعل، والمضاف لا يستغنى بالمضاف إليه، لأنه بمنزلة التنوين.

ج- إشراك الضمير المجرور والاسم الظاهر لا يجوز؛ لأنهما لا يصلحان أن يحلا محل بعضهما، فكما لا يجوز مررتُ بزيدٍ وك، فإنه لا يجوز مررت بك وزيدٍ.

1- إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين، ت: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى - 1415هـ. ص 222.

2- معاني القرآن للأزهري (مرجع سابق)، 290/1.

3- الحجة للقراء السبعة (مرجع سابق)، 121/1.

أمّا ابن جني فقال: "ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف، وذلك أن لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كأني قلت: (وبالأرحامِ) ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها؛ كما حذفت لتقدم ذكرها في نحو قولك: بمن تمرر أمرر وعلى من تنزل أنزل، ولم تقل: أمرر به ولا أنزل عليه لكن حذفت الحرفين لتقدم ذكرهما"[1].

ذهب ابن مالك جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، يقول: [2]

وعود خافض لدى عطف على ... ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندي لازما إذ قد أتى ... في النثر والنظم الصحيح مثبتا

فابن مالك يجيز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر، واستدل على ذلك من النثر بقراءة حمزة (والأرحامِ)، ومن الشعر بما استشهد به سيبويه في كتابه.

أمّا الجرمي فقد أجاز هذه القراءة، بل دعا النحاة إلى تغيير القاعدة التي اعتمدوا عليها في مأخذهم على قراءة حمزة يقول: "وكان الأجدر بالنحاة أن يعيدوا النظر في قاعدتهم السالفة معتبرين كل قراءة ثابتة لتصبح القاعدة: (يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المخفوض بدون إعادة

1- الخصائص (مرجع سابق)، 1/286-287.

2- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (مرجع سابق)، 3/240.

حرف الخفض)، فمن الآيات التي جاء بها عطف على ضمير مخفوض دون إعادة الخافض قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ [1]، وقوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [2]، كما إن العرب قد نطقت به، فروى قطرب أن العرب قالت: ما فيها غيره وفرسه"[3].

وأجاز بن يعيش قراءة حمزة بالخفض قال: "أكثرُ النحويين قد ضَعَّفَ هذه القراءة نَظَرًا إلىَ العطف على المضمر المخفوض. وقد ردّ أبو العبّاس محمّدُ بن يزيد هذه القراءة، وقال: لا تَحِلُّ القراءةُ بها. وهذا القول غيرُ مَرْضيّ من أبي العباس، لأنّه قد رواها إمامٌ ثِقَةٌ، ولا سبيلَ إلى رَدِّ نَقْلِ الثقة مع أنّه قد قرأتْها جماعةٌ من غيرِ السبْعة كابن مسعود، وابن عبّاسٍ، والقاسم، وإبراهيمَ النخعي، والأَعْمَش، والحسن البصري، وقَتادَةَ، ومُجاهِدٍ. وإذا صحّت الروايةُ، لم يكن سبيلٌ إلى رَدّها"[4].

1- سورة النساء، الآية: (127).

2- سورة البقرة، الآية: (217).

3- معجم علوم القرآن، إبراهيم محمد الجرمي، الناشر: دار القلم – دمشق، ط: الأولى، 1422هـ، ص 289.

4- شرح المفصل (مرجع سابق)، 283/2.

وإلى ذلك ذهب ابن حيان قال: "وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَتَبِعَهُمْ فِيهِ الزمخشري وابن عطية: من امْتِنَاعِ الْعَطْفُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْجَارِّ، وَمِنِ اعْتِلَالِهِمْ لِذَلِكَ غَيْرُ صَحِيحٍ، بَلِ الصَّحِيحُ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ فِي ذَلِكَ وَأَنَّهُ يَجُوزُ"[1].

وحجة المجيزين لهذه القراءة كثرة ورودها في أشعار العرب ومن ذلك ما أنشده الفراء:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا ... وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

والشاهد في البيت عطف الاسم الظاهر (الكعب) على الضمير المجرور (الهاء) في بينه دون إعادة حرف الجر.

وأنشد أيضًا:

هَلَّا سَأَلْتِ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ ... وأَبي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ المُحرقِ

الشاهد فيه عطف (أبي نعيم) على الضمير المجرور في (عنهم) دون إعادة الجارّ.

والكوفيون وبعض المفسرين الذين أجازوا عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر، وعللوا لذلك بالآتي:

أ- الدليل الذي اعتمد عليه البصريون ومن تبعهم دليل ضعيف، ومذهبهم في منع عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور؛ لأن الضمير كالتنوين، يقتضي منع العطف على الضمير مطلقًا سواء كان منصوبًا أو مرفوعًا أو مجرورًا.

1- البحر المحيط في التفسير (مرجع سابق)، 499/3.

ب- اتباع ذلك للقياس، فكما يؤكد الضمير المجرور ويبدل منه فكذلك يعطف عليه. [1]

ج- كثرة السماع الوارد بذلك في النثر والشعر، ومما وردَ في الشعر قول الشاعر:

إذَا أَوْقَدُوا نَارًا لـحَرْبِ عَدُوِّهِمْ ... فَقَدْ خَابَ مَن يَصْلَى بِها وَسَعِيرِهَا

ومنه قول العباس بن مرداس:

أَكُرُّ عَلى الكَتِيبَةِ لَا أُبَالِي ... أَحَتْفي كَانَ فيهَا أَمْ سِوَاهَا

الشاهد: عطف (سواها) على الضمير المجرور في (فيها) دون إعادة حرف الجر.

1- مطاعن اللغويين والنحويين في القراءات السبع (مرجع سابق)، ص 322.

المأخذ الثاني:

قرأ حمزة (يُخافا) بضم الياء من قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾ [1]

مأخذ النحاة على القراءة:

أخذ النحويون على الإمام حمزة قراءة (يُخافا) بضم الياء، فجعله فعل لما يسم فاعله، وبذلك يكون الفعل قد عمل الرفع في أكثر من معمول كألف الاثنين والمصدر المؤول أن يخافا، وهذا غير مألوف إلا إن كان تابعًا، أمّا الآخرون فقرأوا (يَخافا) بفتح الياء، فجعلوا الفعل للفاعل.

آراء النحاة في القراءة:

اختلف النحاة في هذه القراءة، فمنهم من لم تعجبه، ومنهم من أنكرها، ومنهم من دافع عنها وأجاز القراءة بها.

وقد أنكر أبو جعفر النحاس هذه القراءة قال: "أنا أنكر هذا الاختيار على أبي عبيد وما علمت في اختياره شيئا أبعد من هذا الحرف لأنه لا يوجب الإعراب ولا اللفظ ولا المعنى ما اختاره، فأما الإعراب فإنه يحتجّ له بأنّ عبد الله بن مسعود قرأ (إلّا أن تخافوا ألا يقيما حدود الله) فهذا في العربية إذا ردّ إلى ما لم يسمّ فاعله قيل إلّا أن يخاف ألا يقيم حدود الله، وأما اللفظ فإن كان على لفظ يخافا وجب أن يقال: فإن خيف وإن كان على لفظ فإن خفتم وجب أن يقال: إلّا أن تخافوا وأمّا المعنى فإنه يبعد أن يقال: لا يحلّ لكم أن تأخذوا مما آتيتموهنّ شيئا إلّا أن يخاف غيركم

1- سورة البقرة، الآية: (229).

ولم يقل تعالى فلا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية فيكون الخلع إلى السلطان، وقد صحّ عن عمر وعثمان وابن عمر أنهم أجازوا الخلع بغير السلطان [1].

فقرأها حمزة على هذا المعنى «إِلَّا أَنْ يَخافا» ولا يعجبني ذلك، وقرأها بعض أهل المدينة «إلا أن يظنا ألا يقيما حدود الله» والخوف والظن متقاربان فِي كلام العرب.

ومن ذلك أن الرجل يقول: قد خرج عبدك بغير إذنك، فتقول أنت: قد ظننت ذاك، وخفت ذاك، والمعنى واحد، قال أبو زيد الغول الطهويّ:

أتانِي كلامٌ عَنْ نُصَيْبٍ يَقُولُهُ ... وَما خِفْتُ يا سَلاّمُ أَنَّكَ عائِبِي

وقال أبو محجن الثقفي:

إذا مُتُّ فادفِنِّي إِلى جَنبِ كَرمَةٍ ... تُرَوّي عظامي بعد موتي عُروقُها

ولا تَدفِنَنّي بالفــلاةِ فإنّنـــــــي ... أخـــــافُ إذا ما مُتُّ أَلَّا أذوقُها

والخوف فِي هذا الموضع كالظن؛ لذلك رفع «أذوقها» كما رفعوا ﴿وَحَسِبُوٓاْ فِتۡنَةٞ﴾ [2] وقد روى عَنْهُ -ﷺ-: (أمرت بالسواك حَتَّى خفت لأدْرَدَنَّ)، [3] ونقول: ظن ليذهبن.

1- إعراب القرآن للنحاس (مرجع سابق)، 114/1.

2- سورة المائدة الآية: (71).

3- الحديث استشهد به الفراء، وذكر في الهامش أنّ لفظ الحديث ورد في الجامع الصغير: «أمرت بالسواك حتى خفت على أسناني»، معاني القرآن للفراء 146/1.

وأما ما قال حمزة فإنه إنّ كان أراد اعتبار قراءة عَبْد اللَّه فلم يصبه- والله أعلم- لأن الخوف إنما وقع على (أن) وحدها إذ قال: ألا يخافوا أن لا، وحمزة قد أوقع الخوف على الرجل والمرأة وعلى أن ألا ترى أن اسمهما فِي الخوف مرفوع بما لم يسم فاعله"[1].

والفراء بذلك يريد أنه على قراءة حمزة (يخافا ألا يقيما) ببناء الفعل للمفعول يكون الفعل قد عمل في نائب الفاعل، وفى أن ومعمولها، وكأن الفعل قد عمل في أكثر من معمول واحد الرفع، وهذا غير مألوف إلا على وجه التبعية، والنحويون يصححون هذا الوجه بأن يكون (ألا يقيما) بدل اشتمال من نائب الفاعل.

أمّا السمين الحلبي فدافع عن هذه القراءة قال: "القراءةُ في (يخافا) بفتحِ الياءِ واضحةٌ، وقرأها حمزة بضمِّها على البناء للمفعول. وقد استشكلها جماعة وطعن فيها آخرون لعدم معرفتهم بلسان العرب"، واستحسن تخريج القراءة على وجه البدل فقال: "وقد ذكروا فيها توجيهاتٍ كثيرةً. أحسنُها أَنْ يكونَ «أَنْ يقيما» بدلاً من الضميرِ في «يخافا» لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه، تقديرُه: إلا أَنْ يُخاف عدمُ إقامتهما حدودَ الله، وهذا من بدلِ الاشتمال كقولك: «الزيدان أعجباني عِلْمُهما»، وكان الأصلُ: إلا أن يخاف الولاةُ الزوجين ألاّ يقيما حدودَ الله، فَحُذِفَ الفاعلُ الذي هو «الوُلاةُ» للدلالة

1- معاني القرآن للفراء (مرجع سابق)، 1/145-146.

عليه، وقامَ ضميرُ الزوجين مقامَ الفاعلِ، وبقيتْ «أَنْ» وما بعدها في محلِّ رفعٍ بدلاً كما تقدَّم تقديرُه. [1]

وقال الحلبي أيضًا: والألفُ في قوله «يخافا» و «يُقيما» عائدةٌ على صنفي الزوجين، وهذا الكلامُ فيه التفاتٌ، إذ لو جَرَى على نَسَقِ الكلامِ لقيل: «أَلَاّ أَنْ تَخافوا أَلَاّ تقيموا بتاءِ الخطابِ للجماعةِ، وقد قَرأَها كذلك عبد الله، ورُوي عنه أيضاً بياءِ الغَيْبة وهو التفاتٌ أيضاً. [2]

أمّا ابن عطية فقال: "وقرأ حمزة وحده «يخافا» بضم الياء على بناء الفعل للمفعول، فهذا على تعدية خاف إلى مفعولين، أحدهما أسند الفعل إليه، والآخر أَنْ بتقدير حرف جر محذوف، فموضع أَنْ: خفض بالجار المقدر عنه سيبويه والكسائي، ونصب عند غيرهما لأنه لما حذف الجار وصار الفعل إلى المفعول الثاني، مثل استغفر الله ذنبا، وأمرتك الخير، وفي مصحف ابن مسعود «إلا أن يخافوا» بالياء وواو الجمع والضمير على هذا للحكام ومتوسطي أمور الناس. [3]

وقد رَدَّ ابن حيان على ابن عطية هذا التخريج قال: "وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ تَنْظِيرُ ابْنِ عَطِيَّةَ خَافَ بِأَسْتَغْفِرُ، لِأَنَّ خَافَ لَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ، كَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ، وَلَمْ يَذْكُرْ ذَلِكَ النَّحْوِيُّونَ حِينَ عَدُّوا مَا يَتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ، وَأَصْلُ أَحَدِهِمَا بِحَرْفِ الْجَرِّ، بَلْ إِذَا جَاءَ: خِفْتُ زَيْدًا ضَرْبَهُ عَمْرًا، كَانَ ذَلِكَ

1- الدر المصون (مرجع سابق)، 448/2.

2- المرجع السابق (مرجع سابق)، 447/2.

3- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى – 1422هـ، 307/1.

بَدَلًا، إِذْ: مِنْ ضَرْبِهِ عَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا مِنْ أَجْلِهِ، وَلَا يُفْهَمُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ، وَقَدْ وَهِمَ ابْنُ عَطِيَّةَ فِي نِسْبَةِ أَنَّ الْمَوْضِعَ خَفْضٌ فِي مَذْهَبِ سِيبَوَيْهِ، وَالَّذِي نَقَلَهُ أَبُو عَلِيٍّ وَغَيْرُهُ أَنَّ مَذْهَبَ سِيبَوَيْهِ أَنَّ الْمَوْضِعَ بَعْدَ الْحَذْفِ نَصْبٌ، وَبِهِ قَالَ الْفَرَّاءُ، وَأَنَّ مَذْهَبَ الْخَلِيلِ أَنَّهُ جَرٌّ، وَبِهِ قَالَ الْكِسَائِيُّ. وَقَدَّرَ غَيْرُ ابْنِ عَطِيَّةَ ذَلِكَ الْحَرْفَ الْمَحْذُوفَ: عَلَى، فَقَالَ: وَالتَّقْدِيرُ إِلَّا أَنْ يَخَافَا عَلَى أَنْ يُقِيمَا، فَعَلَى هَذَا يُمْكِنُ أن يصح قول أبي عَلِيٍّ وَفِيهِ بُعْدٌ. وَقَدْ طَعَنَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ مَنْ لَا يُحْسِنُ تَوْجِيهَ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ صَحِيحَةٌ مُسْتَقِيمَةٌ فِي اللَّفْظِ وَفِي الْمَعْنَى، وَيُؤَيِّدُهَا قَوْلُهُ بَعْدُ: فَإِنْ خِفْتُمْ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْخَوْفَ الْمُتَوَقَّعَ هُوَ مِنْ غَيْرِ الْأَزْوَاجِ، وَقَدِ اخْتَارَ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ أَبُو عُبَيْد.[1]

ودافع ابن حيان عن قراءة حمزة وخطأ ما ذهب إليه الفراء قال: "وَأَمَّا تَخْطِئَةُ الْفَرَّاءِ فَلَيْسَتْ صَحِيحَةً، لِأَنَّ قِرَاءَةَ عَبْدِ الله: إلا أن يخافوا، دَلَالَةٌ عَلَى ذَلِكَ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: إِلَّا أَنْ يَخَافُوهُمَا أَنْ لَا يُقِيمَا، وَالْخَوْفُ وَاقِعٌ فِي قِرَاءَةِ حَمْزَةَ عَلَى أَنْ، لِأَنَّهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ ضَمِيرِهِمَا، وَهُوَ بَدَلُ الِاشْتِمَالِ كَمَا قَرَّرْنَاهُ قَبْلُ، فَلَيْسَ عَلَى مَا تَخَيَّلَهُ أَبُو عَلِيٍّ، وَذَلِكَ كَمَا تَقُولُ: خِيفَ زَيْدٌ شَرُّهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: يَبْعُدُ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، فَقَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهُ، وَهُوَ أَنَّ لَهُمَا الْمَنْعَ مِنْ ذَلِكَ، فَمَتَى ظَنُّوا أَوْ أَيْقَنُوا تَرْكَ إِقَامَةِ حُدُودِ اللَّهِ، فَلَيْسَ لَهُمُ الْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدِ اخْتَارَ أَبُو عُبَيْدَةَ قِرَاءَةَ الضَّمِّ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: فَإِنْ خِفْتُمْ، فَجَعَلَ الْخَوْفَ لِغَيْرِ الزَّوْجَيْنِ، وَلَوْ أَرَادَ الزَّوْجَيْنِ لَقَالَ: فَإِنْ خَافَا[2].

1- البحر المحيط (مرجع سابق)، 472/2.

2- المرجع السابق 473/2.

من خلال عرضنا لآراء النحويين والمفسرين لقراءة لإمام حمزة (يخافا) بالضم نستخلص منها ما يأتي:

1- اختلف المعنى في تفسير هذه الآية بناءً على الاختلاف في الإعراب، والاختلاف في معناها اختلاف تنوع وليس اختلاف تضاد.

2- توجيهات النحويين الذين أنكروا هذه القراءة أو لم تعجبهم كانت حجتهم مخالفة القراءة للقياس، وكان بإمكانهم تخريج هذه القراءة بالوجه النحوي الصحيح.

3- تخطئة القراءات في كتب التفسير لأسباب نحوية غالبًا ما تكون على وجه اتباع القاعدة دون تفصيل أو اسهاب في المعنى اللغوي.

المأخذ الثالث:

قرأ الإمام حمزة (بِمُصْرِخِي) بكسر الياء من قوله تعالى:

﴿مَّآ أَنَاْ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾ [1]

مأخذ النحاة على القراءة:

قرأ الإمام حمزة (بِمُصْرِخِي) بكسر الياء وقرأ البقية بالفتح، وأخذ النحاة عليه القراءة بالكسر؛ لأنَّ ياء المتكلم فيها لغتان: الفتح والتسكين إذا لم يكن قبلها ساكن فإذا كان قبلها ساكن فالفتح فقط لا غير.

آراء النحاة في القراءة:

اختلف النحاة في هذه القراءة، فمنهم لحّن قارئها، ومنهم من وصفها بالرداءة، ومنهم من وصفها بالوهم، وبعضهم ضعف القراءة بالكسر، وأجازها الآخرون.

ذهب الأخفش إلى أن القراءة بالكسر لحن لم يسمع به من أحد من العرب ولا أَهل النحو. [2]

أمّا الزجاج فقال: "قرأ حمزة والأعشى (بمُصْرِخِيّ) بكسر الياء، وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين، وذلك أن ياء الإِضافة

1- سورة إبراهيم، الآية: (22).

2- معاني القرآن للأخفش (مرجع سابق)، 407/2.

إذَا لم يكن قبلها ساكن حُرِّكَتْ إلى الفتح: تقول: هذا غلامِيَ قد جاءَ، وذلك أن الاسم المضمَرَ لمَّا كان على حرف واحدٍ وقد منع الإعراب حرك بأخف الحركات، كما تقول: هو قائم فتفتح الواو، وتقول: أنا قمْتُ فتفتح النون، ويجوز إسكانُ الياء لِثِقَلِ الياء التي قبلها كسرة، فإذا كان قبل الياء سَاكِن حُرِّكَتْ إلى الفتح لا غير، لأن أصلها أن تحرك ولا ساكن قبلها، وإذا كان قبلها ساكن صارت حركتها لازمَةً لالتقاء السَّاكنين، ومن أجاز بمصْرخيّ بالكسر لَزِمَهُ أن يقول: هذه عَصَاي أتوكأ عليها[1].

أمّا الفراء فقال: "ولعلها من وَهْم القراء طبقة يَحْيَى فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظَنَّ أن الباء فِي (بِمصرخي) خافضة للحرف كله، والياء من المتكلم خارجة من ذَلِكَ. [2]

وأورد أبو حيان عن أَبُي عُبَيْدٍ قوله: "نَرَاهُمْ غَلِطُوا، ظَنُّوا أَنَّ الْبَاءَ تُكْسَرُ لِمَا بَعْدَهَا"([3]).

أمّا النحاس فذهب إلى أن من قرأ بهذه القراءة ظنّ أن الباء تخفض الكلمة كلّها، وذكر أن هذه القراءة لا تجوز بالإجماع. [4]

وإنكار هذه القراءة جاء لمخالفتها القاعدة، فياء المتكلم المسبوقة بساكن تلزم الفتح على القياس.

1- معاني القرآن للنحاس (مرجع سابق)، 159/3.
2- معاني القرآن للفراء (مرجع سابق)، 75/2.
3- البحر المحيط (مرجع سابق)، 428/6.
4- إعراب القرآن للنحاس (مرجع سابق)، 231/2.

وأمّا الزمخشري فضعّف هذه القراءة قال: "وقرئ: بمصرخي، بكسر الياء وهي ضعيفة، واستشهدوا لها ببيت مجهول:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَافِيِّ ... قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالمَرْضِى [1]

وقال: كأنه قدّر ياء الإضافة ساكنة وقبلها ياء ساكنة، فحرّكها بالكسر لما عليه أصل التقاء الساكنين، ولكنه غير صحيح، لأنَّ ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة، حيث قبلها ألف في نحو عصاي، فما بالها وقبلها ياء؟ فإن قلت: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن، فحرّكت بالكسر على الأصل. [2]

ونقل عن قطرب جواز هذه القراءة قال: "أنها لغةُ بني يربوع، يزيدون على ياء الإضافة ياءً، وأنشد:

ماضٍ إذا ما هَمَّ بالمُضِيِّ ... قال لها: هل لكِ ياتا فِيَّ[3]

ودافع الوقاد عن هذه القراءة وأجازها، بل ذهب إلى أن لغة الكسر مطردة قال: "الكسر "مطرد في لغة بني يربوع في الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة" والأعمش

1- نسب الزمخشري البيت إلى مجهول، وينسب عند البعض إلى الأغلب العجلي، وذهب إلى هذا الرأي أبو حيان قال: " «واستشهدوا لها ببيتٍ مجهولٍ، فقد ذكر غيرُهُ أنه للأغلبِ العجليّ". (البحر المحيط في التفسير 429/6). وقال أبو شامة: " ليس بمجهول؛ فقد نسبه غيره إلى الأغلب العجلي الرجز، ورأيته أنا في أول ديوانه، وأول هذا الرجز: أقبل في ثوبي معافريّ ... بين اختلاط الليل والعشيّ، (إبراز المعاني من حرز الأماني، ص 551).

2- الكشاف (مرجع سابق)، 551/2.

3- الدر المصون (مرجع سابق)، 90/7.

ويحيى بن وثاب: بكسر الياء في الوصل ولذلك عقبه بـ "إني"، وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب، فأجازها أبو عمرو بن العلاء، قاله الشاطبي، وبذلك سقط ما قاله المعري في رسالته: أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة: "وما أنتم بمصرخيّ" بالكسر. [1]

أمّا الألوسي فقد دافع عن هذه القراءة وخرّج وجه الكسر فيها قال: "وحمزة «بمصرخي» بكسر الياء على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، وذلك أن الأصل (بمصرخين لي) فأضيف، وحذفت نون الجمع للإضافة، فالتقت ياء الجمع الساكنة وياء المتكلم والأصل فيها السكون فكسرت لالتقاء الساكنين وأدغمت. [2]

أمّا السمين الحلبي فقد دافع عن القراءة بالكسر [3]، وأورد الآراء في تأويل كسر الياء في كلمة "بِمُصْرِخِيّ"؛ وأهمها:

أ- أنَّ ياءَ الإعرابِ ساكنةٌ، وياءَ المتكلمِ أصلُها السكونُ، فلمَّا التقيا كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين.

ب- أنها تُشْبِهُ هاءَ الضميرِ في أنَّ كلاًّ منهما ضميرٌ على حرف واحد، وهاءُ الضميرِ تُوْصَلُ بواوٍ إذا كانت مضمومةً، وبياءٍ إذا كانت مكسورة، وتُكْسَرُ بعد الكسرةِ والياءِ الساكنة، فَتُكْسَرُ كما

1- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط: الأولى 1321هـ- 2000م، 740/1.

2- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (مرجع سابق)، 198/7.

3- الدر المصون (مرجع سابق)، 89/7-91.

تُكْسَرُ الهاءُ في «عليْهِ»، وبنو يربوعٍ يَصِلونها بياءٍ، كما يَصِل ابن كثير نحو: «عليهي» بياء، فحمزةُ كسرَ هذه الياءَ من غير صلةٍ، إذ أصلُه يقتضي عدَمها.

ج- أنَّ الكسرَ للإتباع لِما بعدها، وهو كسرُ الهمزِ من (إنِّي) كقراءةِ الحمدِ لله، وقولهم بِعِير وشِعِير وشِهيد، بكسر أوائِلها إتباعاً لما بعدها، وهو ضعيفٌ جداً.

د- أنَّ المسوّغ لهذا الكسرِ في الياء وإن كان مستثقلاً أنَّها لَمَّا أُدْغِمَتْ فيها التي قبلها قَوِيَتْ بالإدغام، فأشبهتِ الحروفَ الصِّحاحَ فاحتملتِ الكسرَ؛ لأنه إنما يُسْتَثْقَلُ فيها إذا خَفَّتْ وانكسر ما قبلها، ألا ترى أن حركاتِ الإعرابِ تجري على المشدّدِ وما ذاك إلاّ لإلحاقِه بالحروفِ الصِّحاح.

والمُصْرِخُ: المُغِيْث يُقال: اسْتَصْرَخْتُه فَأَصْرَخَني، أي: أعانني، وكأنَّ همزتَه للسَّلْب، أي: أزال صُراخي. والصَّارخ هو المستغيثُ. قال الشاعر:

ولا تَجْزَعوا إني لكمْ غيرُ مُصْرِخٍ ... وليس لكم عندي غَناءٌ ولا نَصْرُ

ويُقال: صَرَخَ يَصْرُخُ صَرْخاً وصُراخاً وصَرْخَة.

ومن خلال عرضنا لآراء النحويين والمفسرين لقراءة الإمام حمزة (بمصرخي) بالكسر نستخلص ما يأتي:

أ- أن الأوجه النحوية في كتب التفسير تكون أحيانًا بالرد الحاضر عند المفسر، أو اتباعًا لنهج المدرسة النحوية التي يميل إليها، ثم تأخذ عنه هذه الآراء، على سبيل القياس والاطراد.

ب- سبق أبو عمرو بن العلاء الإمام حمزة في القراءة بالكسر، ولم يأخذ النحويون عليه ذلك، ولعل ذلك يعود إلى الاختلاف بينهم في الاستشهاد بالقراءات القرآنية.

ج- الغالب في تخطئة النحويين للقراءات هو تحري الدقة والتثبت، ومآخذهم على القراء تكون لمخالفتها القياس النحوي.

المبحث السابع

شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام الكسائي

المأخذ الأول:

قرأ الإمام الكسائي (أن الدين عند الله) بالنصب، من قوله تعالى:

﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۗ﴾ (1)

مأخذ النحاة على القراءة:

أخذ النحاة على الإمام الكسائي قراءته (أنَّ الدين عند الله) بفتح همزة أنّ، وقرأ الباقون (إنّ الدين عند الله) بكسر الهمزة على الاستئناف.

آراء النحاة في القراءة:

ذهب الفارسي إلى أنّ وجه الكسر في (إنّ)؛ لأنّ الكلام الذي قبله قد تمّ، وهذا النحو من الكلام الذي يراد به التنزيه، والتقرب، أن يكون بجمل متباينة أحسن من حيث كان أبلغ في الثناء، وأذهب في باب المدح، وأما وجه الفتح من باب البدل وذلك على النحو الآتي:

1- سورة آل عمران، الآية: (19).

أ- بدل الشيء من الشيء وهو هو، أي بدل من (أنّه) في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [1]، فكأنّ التقدير: شهد الله أنّ الدين عنده الإسلام، ألا ترى أنّ الدّين الذي هو الإسلام يتضمن التوحيد والعدل وهو هو في المعنى؟

ب- بدل اشتمال: لأنّ الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل.

ج- بدل القسط: لأنّ الدين الذي هو الإسلام قسط وعدل. [2]

أمّا أبو حيان فردّ على ما ذهب إليه الفارسي من تخريج لقراءة الإمام الكسائي بالفتح، قال: انْتَهَتْ تَخْرِيجَاتُ أَبِي عَلِيٍّ، وَهُوَ مُعْتَزِلِيٌّ، فَلِذَلِكَ يَشْتَمِلُ كَلَامُهُ عَلَى لَفْظِ الْمُعْتَزِلَةِ مِنَ التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ، وَعَلَى الْبَدَلِ مِنْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، خَرَّجَهُ غَيْرُهُ أَيْضًا وَلَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى تَرْكِيبٍ بَعِيدٍ أَنْ يَأْتِيَ مِثْلُهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَهُوَ: عَرَفَ زَيْدٌ أَنَّهُ لَا شُجَاعَ إِلّا هو، و: بنو تَمِيمٍ، وَبَنُو دَارِمٍ مُلَاقِيًا لِلْحُرُوبِ لَا شُجَاعَ إِلَّا هُوَ الْبَطَلُ الْمُحَامِي، إِنَّ الْخَصْلَةَ الْحَمِيدَةَ هِيَ الْبَسَالَةُ. وَتَقْرِيبُ هَذَا الْمِثَالِ: ضَرَبَ زَيْدٌ عَائِشَةَ، وَالْعُمَرَانِ حَنَقَا أُخْتَكَ، فَحَنَقَا: حَالٌ مِنْ زَيْدٍ، وَأُخْتَكَ بَدَلٌ مِنْ عَائِشَةَ، فَفَصَلَ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ بِالْعَطْفِ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ. وَبِالْحَالِ لِغَيْرِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ، لِأَنَّهُ فَصْلٌ بِأَجْنَبِيٍّ بَيْنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ وَالْبَدَلِ. [3]

1- سورة آل عمران، الآية (18).

2- الحجة للقراء السبعة (مرجع سابق)، 23/3.

3- البحر المحيط، (مرجع سابق)، 68/3.

أمّا الطبري فذهب إلى أن الثانية معطوفة على أنّه من قوله تعالى : (أنه لا إله إلا هو)، وحذف حرف العطف، قال: "أَنَّ بَعْضَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ كَانَ يَقْرَأُ ذَلِكَ جَمِيعًا بِفَتْحِ أَلِفَيْهِمَا، بِمَعْنَى: شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَأَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ، فَعَطَفَ بِأَنَّ الدِّينَ عَلَى «أَنَّهُ» الْأَوْلَى، ثُمَّ حَذَفَ وَاوَ الْعَطْفِ وَهِيَ مُرَادُهُ فِي الْكَلَامِ، وَاحْتَجَّ فِي ذَلِكَ بِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَرَأَ ذَلِكَ".[1]

وأما ابن عطية فتتبع توجيه الطبري للقراءة بالفتح ووصفها بالضعف[2]، وفسر أبو حيان تضعيف وجه العطف بقوله: "وَوَجْهُ ضَعْفِهِ أَنَّهُ مُتَنَافِرُ التَّرْكِيبِ مَعَ إِضْمَارِ حَرْفِ الْعَطْفِ، فَيَفْصِلُ بَيْنَ الْمُتَعَاطِفَيْنِ الْمَرْفُوعَيْنِ بِالْمَنْصُوبِ الْمَفْعُولِ، وَبَيْنَ الْمُتَعَاطِفَيْنِ الْمَنْصُوبَيْنِ بِالْمَرْفُوعِ الْمُشَارِكِ الْفَاعِلَ فِي الْفَاعِلِيَّةِ، وَبِجُمْلَتَيِ الِاعْتِرَاضِ، وَصَارَ فِي التَّرْكِيبِ دُونَ مُرَاعَاةِ الْفَصْلِ، نَحْوَ: أَكَلَ زَيْدٌ خُبْزًا وَعَمْرٌو وَسَمَكًا. وَأَصْلُ التَّرْكِيبِ: أَكَلَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو خبرا وَسَمَكًا. فَإِنْ فَصَلْنَا بَيْنَ قَوْلِكَ: وَعَمْرٌوَ، وَبَيْنَ قَوْلِكَ: وَسَمَكًا، يَحْصُلُ شَنَعِ التَّرْكِيبِ. وَإِضْمَارُ حَرْفِ الْعَطْفِ لَا يَجُوزُ عَلَى الْأَصَحِّ". [3]

وأمّا الزمخشري فذهب إلى ما ذهب إليه الفارسي من توجيه قراءة الفتح بالبدل قال: "وقرئا مفتوحين، على أن الثاني بدل من الأوّل، كأنه قيل: شهد الله أن الدين عند الله الإسلام، والبدل هو المبدل منه في المعنى، فكان بيانا صريحاً، لأن دين الله هو

1- تفسير الطبري (مرجع سابق)، 276/5.
2- تفسير المحرر الوجيز (مرجع سابق)، 412/1.
3- البحر المحيط (مرجع سابق)، 68/3.

التوحيد والعدل. وقرئ الأوّل بالكسر والثاني بالفتح، على أن الفعل واقع على إنّ، وما بينهما اعتراض مؤكد. وهذا أيضا شاهد على أن دين الإسلام هو العدل والتوحيد، فترى القراءات كلها متعاضد على ذلك"[1].

أما ابن خالويه فوافق من ذهب إلى وجه البدل في قراءة الفتح، والقطع في قراءة الكسر فقال: "يقرأ بفتح همزة إنّ وكسرها. فالحجة فتح: أنه أوقع عليها الشهادة فجعلها بدلا من الأولى، ومن كسرها جعلها مبتدأ لأن الكلام قد تمّ دونها بوقوع الشهادة على الأولى"[2].

أمّا الأزهري فذهب إلى أن الكسائي قرأ بالفتح لموفقة ابن عباس وابن مسعود، قال: "أخبرني المنذري عن أحمد بن يحيى في قول الله جلَّ وعزَّ: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ) بكسر الألف، وعليه القراء من أهل الأمصار إلا الكسائي فإنه فتح (أَنَّ) اعتبارا لقراءة ابن مسعود وابن عباس من غير أن يكون عنده فيها حجة حكاية عن أحد من السلف، غير أنه قال في قراءة عبد الله: (أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ)، وهذا دليل على وقوع الشهادة على أن شهد الله بإنه لا إله إلا هو، وَبِأن الذين عند الله الإسلام، وقال: وحكى الفراء قال: قرأ ابن عباس بكسر الأول وفتح أن الدين عند الله الإسلام، وهاتَان حجة للكسائي في الفتح لموافقة ابن مسعود وابن عباس، فقد كسر

1- تفسير الزمخشري (مرجع سابق)، 345/1.

2- الحجة في القراءات السبعة (مرجع سابق)، ص 107.

الأولى لأن الباء حَسُن فيها (شهد الله بإنه لا إله إلا هو. . . أنَّ الدين) جعلها مستأنفة معترضة؛ لأنها تعظيم لِلَّهِ، كما تقول: (اعتقكَ اللَّهُ وأعْتَقْتُك)، فتبدأ بالله تعظيمًا"[1].

وقد اعترض أبو حيان على تخريج قراءة ابن عباس بأنها معمول الفعل شهد، قال: "وَيَكُونُ فِي الْكَلَامِ اعْتِرَاضَانِ: أَحَدُهُمَا: بَيْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَالْمَعْطُوفِ وَهُوَ أَنَّهُ لَا إِلهَ إِلَّا هُوَ وَالثَّانِي: بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْحَالِ وَبَيْنَ الْمَفْعُولِ لشهد وَهُوَ لَا إِلهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ وَإِذَا أَعْرَبْنَا: الْعَزِيزُ، خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، كَانَ ذَلِكَ ثَلَاثَ اعْتِرَاضَاتٍ، فَانظر إِلَى هَذِهِ التَّوْجِيهَاتِ الْبَعِيدَةِ الَّتِي لَا يَقْدِرُ أَحَدٌ عَلَى أَنْ يَأْتِيَ لَهَا بِنَظِيرٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَإِنَّمَا حُمِّلَ عَلَى ذَلِكَ الْعُجْمَةُ، وَعَدَمُ الْإِمْعَانِ فِي تَرَاكِيبِ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَحِفْظِ أَشْعَارِهَا"[2]، وقد قال الإمام الرازي في تخريج هذه: "مَنْ قَرَأَ أَنَّ الدِّينَ بِفَتْحِ (أَنَّ) كَانَ التَّقْدِيرُ: شَهِدَ اللَّهُ لِأَجْلِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ إِذَا كَانَ هُوَ الدِّينَ الْمُشْتَمِلَ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَاللَّهُ تَعَالَى شَهِدَ بِهَذِهِ الْوَحْدَانِيَّةِ كَانَ اللَّازِمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الدِّينُ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامَ، وَمَنْ قَرَأَ إِنَّ الدِّينَ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ، فَوَجْهُ الِاتِّصَالِ هُوَ أَنَّهُ تَعَالَى بَيَّنَ أَنَّ التَّوْحِيدَ أَمْرٌ شَهِدَ اللَّهُ بِصِحَّتِهِ، وشهد به الملائكة وأولوا الْعِلْمِ، وَمَتَى كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَزِمَ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ"[3].

1- معاني القرآن للأزهري (مرجع سابق)، 245/1.

2- البحر المحيط (مرجع سابق)، 68/3.

3- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط: الثالثة، 1420هـ، 171/7.

المأخذ الثاني:

قرأ الكسائي (والعينُ بالعينِ) بالرفع من قوله تعالى:

﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [1]

مأخذ النحاة على القراءة:

قرأ الإمام الكسائي بالرفع في (العي بالعين) وما بعدها على وجه الاستئناف، وقرأ الباقون بالنصب عطفًا على اسم (أنَّ) ورفع الجروح على الاستئناف.

آراء النحاة في القراءة:

قال الزجاج: "ومن قرأ، والعَيْنُ بالعين فَرفْعُهُ على وجهين:

أ- على العطف على موضع النفس بالنفس والعاملِ فيها، والمعنى وكتبنا عليهم النفسُ بالنَفِس، أي قلنا لهم النفس بالنفس، ويجوز كسر إن، ولا أعلم أحداً قرأ بها فلا تقرأنَّ بها إلا أن تثبت رواية صحيحة.

ب- الرفع على الاستئناف، وأضاف وجهًا آخرا، قال: يجوز أن يكون عطفاً على المضمر في النفس، لأن المضمر في النفس في موضع رفع، المعنى أن النفس مأخوذة هي بالنفس، والعَيْنُ معطوفة على هي"[2].

1- سورة المائدة، الآية: (45).

2- معاني القرآن للزجاج (مرجع سابق)، 179/2.

وذكر أبو زرعة أنَّ حجة الكسائي في قراءة الرفع أن النَّبيّ – صل الله عليه وسلم– قرأها كلها بالرفع. [1]

أمّا الفراء فذهب إلى جواز القراءتين بالنصب والرفع قال: "فإذا رفعت الْعَيْن أتبع الكلام العين، وإن نصبنه فجائز. وقد كَانَ بعضهم ينصب كله، فإذا انتهى إلى (والجروح قصاص) رفع، وكل صواب، إلا أن الرفع والنصب فِي عطف إنّ وأنّ إنّما يسهلان إِذَا كَانَ مع الاسماء أفاعيل مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾ [2] كَانَ النصب سهلا؛ لأن بعد الساعة خبرها، ومثله ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۖ وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [3]، ومثله: ﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۖ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [4].

وذهب الفراء إلى أن وجه الرفع أجود، إذا جاء الاسم الثاني المعطوف بالواو بعد تمام الخبر، واستشهد بقوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [5]،

1- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة، ت: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة. ص 277.

2- سور الجاثية، الآية: (32).

3- سورة الأعراف، الآية: (184).

4- سورة الجاثية، الآية: (19).

5- سورة التوبة، الآية: (3).

وكقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [1]، وكذلك تَقُولُ: إِنَّ أخاكَ قائِم وزيد، رفعت (زيد) باتباعه الاسم المضمر فِي قائم"[2].

وذهب أبو زرعة إن أن حجة من قرأ بالنصب ورفع الجروح على وجهين:

أ- الرفع على الِابْتِدَاء، يَعْنِي والجروح من بعد ذَلِك قصاص.

ب- الِانْقِطَاع عَن الْكَلَام الأول والاستئناف بـ (الجروح)؛ لِأَن خبر الجروح يتَبَيَّن فِيهِ الْإِعْرَاب، وَخبر الِاسْم الأول مثل خبر الِاسْم الثَّانِي وَالثَّالِث وَالرَّابِع وَالْخَامِس فَأشبه الْكَلَام بعضه بَعْضًا، ثمَّ استأنفوا الجروح فَقَالُوا {والجروح قصاص} لِأَنَّهُ لم يكن خبر الجروح يشبه أَخْبَار مَا تقدمه فَعدل بِهِ إِلَى الِاسْتِئْنَاف. [3]

أمّا العبكري فوجه قراءة الكسائي بالرفع على ثلاثة أوجه: [4]

أولًا: هُوَ مُبْتَدَأٌ، وَالْمَجْرُورُ خَبَرُهُ، وَقَدْ عَطَفَ جُمَلًا عَلَى جُمْلَةٍ.

ثانيًا: أَنَّ الْمَرْفُوعَ مِنْهَا مَعْطُوفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ بِالنَّفْسِ، وَالْمَجْرُورَاتُ عَلَى هَذَا أَحْوَالٌ مُبَيِّنَةٌ لِلْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمَرْفُوعَ عَلَى هَذَا فَاعِلٌ لِلْجَارِّ، وَجَازَ الْعَطْفُ مِنْ غَيْرِ تَوْكِيدٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [5].

ثالثًا: أَنَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ مَعْنَى «كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ»: قُلْنَا لَهُمُ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ.

1- سورة التحريم، الآية: (4).
2- معاني القرآن للفراء (مرجع سابق)، 310/1.
3- حجة القراءات (مرجع سابق)، ص 227.
4- التبيان في إعراب القرآن (مرجع سابق)، 439/1.
5- سورة الأنعام، الآية: (148).

وقال: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى «أَنَّ» وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَالْجُرُوحَ» فَيُقْرَأُ بِالنَّصْبِ حَمْلًا عَلَى «النَّفْسَ» وَبِالرَّفْعِ وَفِيهِ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا؛ أَيْ: وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ فِي شَرِيعَةِ مُحَمَّدٍ. وَالْهَاءُ فِي «بِهِ» لِلْقِصَاصِ.

أمّا الأخفش فاحتج لصحة قراءة الكسائي بقوله: "{وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ} إذا عطف على ما بعد "أَنَّ" نصب والرفع على الابتداء كما تقول: "إنَّ زَيْداً منْطَلِقٌ وعَمْرٌ ذاهبٌ" وإِنْ شئتَ قلت: "وَعَمْراً ذاهبٌ" نصب ورفع"[1].

أمّا الفارسي إلى أن من قرأ بالرفع فحجته أنه يحتمل ثلاثة أوجه: [2]

أولًا: أن تكون الواو عاطفة جملة على جملة، وليست للاشتراك في العامل كما كان كذلك في قول من نصب، ولكنها عطفت جملة على جملة، كما تعطف المفرد على المفرد.

ثانيًا: أنّه حمل الكلام على المعنى، لأنّه إذا قال: {وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس}، فمعنى الحديث: قلنا لهم: النفس بالنفس، فحمل العين بالعين على هذا كما أنه لما كان المعنى في قوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾ [3]، يمنحون كأسا من

1- معاني القرآن للأخفش (مرجع سابق)، 282/1.

2- الحجة للقراءة السبعة (مرجع سابق)، 223/3-224.

3- سورة الصافات، الآية: (45).

معين، حمل حورا عينا على ذلك، كأنّه: يمنحون كأسا، ويمنحون حورا عينا، وإلى ذلك ذهب سيبويه [1] واستشهد بقول كعب:

فلم يجد إلا منـــــاخ مطية ... تجافـــــى بَها زَورٌ نَبِيلٌ وكَلْكلُ

ومُفْحَصهَا عنها الحَصىَ بجرانها ... ومثنى نواج لم يخنهن مفصل

ومسر ظماء واترتهن بعدما ... مضتْ هَجْعَةٌ من آخِرِ الليلِ ذُبَّلُ

كأنّه قال: وثَمّ سُمْرٌ " ظِماءٌ ". وقال:

بادتْ وغَيَّرَ آيَهنّ مع البلَى ... إلاّ رَواكِدَ جَمْرُهنّ هَباءُ

والشاهد في البيت قوله: بها رواكد، حمل مشججا عليه، فكأنّه قال: هناك رواكد ومشجّج فعلى هذا يكون وجه الآية.

ثالثًا: أن يكون عطف قوله والعين على الذكر المرفوع في الظرف الذي هو الخبر وإن لم يؤكد المعطوف عليه بالضمير المنفصل.

وذهب بعضهم إلى أن وجه الرفع في (الجروح) إنما رُفِع ولم يُنْصَبْ تَبَعاً لِما قبله فرقاً بين المجملِ والمفسرِ «يعني أنَّ قَولَه» النفس بالنفس والعينَ بالعين «مفسَّرٌ غيرُ مجملٍ، بخلاف» الجروح «فإنها مجملةٌ؛ إذ ليس كلُّ جرح يَجْرَي فيه قصاصٌ، وقال بعضُهم: خُولِف في الإعراب لاختلافِ الجراحات وتفاوتِها، فإذن الاختلافُ في ذلك كالخلاف المشارِ إليه.

1- الكتاب (مرجع سابق)، 173/1.

وقد ضعّف السمين الحلبي هذا التوجيه قال: "وهذان الوجهان لا معنى لهما، ولا ملازمةَ بين مخالفة الإعراب ومخالفةِ الأحكامِ المشار إليها بوجهٍ من الوجوهِ، وإنما ذَكَرْتُها تنبيهاً على ضَعْفِها"[1].

ومن خلال عرضنا لآراء النحويين والمفسرين لقراءة الإمام الكسائي (والعين بالعين) بالرفع نستخلص منها ما يأتي:

أ- قراءة الكسائي قراءة صحيحة متواترة؛ لأنّ أَنَساً رواها قراءةً للنبي -ﷺ- ورَوَى أنس أيضاً أنْ النفسُ بالنفس بتخفيف أَنْ ورفعِ النفس وفيها تأويلان، أحدهما: أَنْ تكونَ أَنْ مخففةً من الثقيلة واسمُها ضميرُ الأمر والشأن محذوفٌ، والنفسُ بالنفس مبتدأ وخبر، في محلِّ رفع خبراً لأَنْ المخففة، كقوله: ﴿أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [2]، فيكون المعنى كمعنى المشددة، والثاني: أنها أَنْ المفسرةُ، والتقديرُ: أي النفسُ بالنفس، ورُجِّح هذا على الأول بأنه يلزَمُ من الأولِ وقوعُ المخففةِ بعد غيرِ العلمِ وهو قليل أو ممنوعٌ، وقد يُقال: إن كتبنا لَمَّا كان بمعنى قضينا قَرُبَ من أفعال اليقين.

ب- ذهب كثير من النحويين إلى أن هذه القراءة صحيحة، أمثال: سيبويه، والمبرد، والأخفش، والزجاج، وغيرهم.

1- الدر المصون (مرجع سابق)، 279/4.

2- سورة يونس، الآية: (10).

الخاتمة

الحمد لله الّذي بنعمته تتم الصالحات، ففي نهاية هذا البحث وبعد أن تطرقت إلى هذا الجانب الديني المهم، والذي يُعد من أهم ما يشغل فئة كبيرة من الباحثين والدارسين في العصر الحالي، وجمعت آراء النحاة والعلماء والمفسرين في مآخذهم وردهم للقراءات القرآنية، وتطرقتُ للشواهد التي اعتمدوا عليها، ودرست آرائهم للرد عليها، أذكر في هذه الخاتمة أهم النتائج التي توصلَ إليها البحثُ، وبعضُها سبقت الإشارةُ إليه، وأجمل هذه النتائج فيما يأتي:

1- بيان الجهود الخالصة التي بذلها علماء هذه الأمة، صونًا للقرآن، ودفاعًا عنه، وحمايةً له من اللحن والتحريف، فنشأ علم النحو وكان عربيًا خالصًا، وكان نتيجة لضرورة تقتضيها الظروف والحوادث، فضرورة صون القرآن من اللحن والتحريف هي الباعث على وضعه، ونشأ النحو نشأته الأولى في رحاب القرآن.

2- من أكثر أسباب مآخذ النحويين على القراءات مخالفة القراءة للقياس النحوي، واختلاف القراءة عن رسم المصحف، وتعصب بعض النحاة للمذهب النحوي، ورفضهم للآراء الأخرى، وعدم الاعتداد بها، وعدم إلمام بعضهم بتواتر القراءة وصحتها، وتجاهل كثير منهم أن القراءات القرآنية سنة متبعة، وليست اجتهادات شخصية.

3- استشكل على كثير من النحاة توجيه القراءات أو تخريجها؛ لاعتمادهم على الشاهد الشعري، وعدم استشهادهم إلا بالقليل من الآيات القرآنية، والشواهد التي اعتمدها النحاة

في أقيستهم وتقعيدهم للغة اعتمدت على لهجات قبائل محددة مثل: لهجة قريش، وأهملت اللهجات الأخرى، والنحويون من المدرستين البصرية والكوفية كانت لهم مواقف في رفض القراءات والطعن فيها.

4- تواتر القراءة وصحتها لا ترتبط برسم المصحف، فبعض المفردات رسمت في المصحف بطريقة واحدة، ولكنها قرئت بطرق مختلفة، مثل كلمة (الصراط) بالصاد، فهي أيضًا تقرأ بالسين (السراط).

5- اختلاف العلماء في القراءات فتح الباب أمام المستشرقين للطعن في القراءات والقرآن الكريم.

توصيات البحث:

أولًا: دراسة البيئة النفسية والظروف التاريخية والاجتماعية التي نشأت فيها علوم النحو والقراءات والتفسير؛ للوقوف على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى مواقف النحاة من القراءات ومآخذهم عليها.

ثانيًا: دراسة أثر القرآن واختلاف القراءات في تطور علم النحو.

ثالثًا: دراسة البيئات الاجتماعية للنحاة لمعرفة أسباب مواقفهم المختلفة من القراءات ولمعرفة اللهجات التي تأثروا بها.

رابعًا: الاهتمام بدراسة علم النحو الوظيفي ومحاولة إيجاد تخريج حديث للقراءات، وعدم الاعتماد على القواعد والأقيسة التي تمثل عصر الاحتجاج.

الفهارس العامة

-فهرس الآيات القرآنية.

-فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

-فهرس الأعلام.

-فهرس الأشعار.

-فهرس المصادر والمراجع.

-فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
سورة البقرة		
﴿قُلۡ مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّجِبۡرِيلَ﴾	97	110
﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	117	133
﴿وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾	214	147
﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفۡرُۢ بِهِۦ وَٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾	217	158
﴿إِلَّآ أَن يَخَافَآ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِۖ﴾	229	161
﴿وَإِن تُخۡفُوهَا وَتُؤۡتُوهَا ٱلۡفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمۡۗ﴾	271	118
﴿تَرۡتَابُوٓاْ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةٗ تُدِيرُونَهَا بَيۡنَكُمۡ فَلَيۡسَ عَلَيۡكُمۡ جُنَاحٌ أَلَّا تَكۡتُبُوهَاۗ وَأَشۡهِدُوٓاْ﴾	282	150
﴿لِّلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ فَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾	284	119
سورة آل عمران		
﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾	18	174
﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۗ﴾	19	173
﴿وَدَّت طَّآئِفَةٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يُضِلُّونَكُمۡ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمۡ وَمَا يَشۡعُرُونَ﴾	69	73

سورة النساء		
﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ﴾	1	154
﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٖ مِّنكُمۡۚ﴾	29	151
﴿أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ﴾	90	81
﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوۡمِۭ﴾	90	82
﴿وَيَسۡتَفۡتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفۡتِيكُمۡ فِيهِنَّ وَمَا يُتۡلَىٰ عَلَيۡكُمۡ﴾	127	158
﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾	162	102
سورة المائدة		
﴿وَٱبۡتَغُوٓاْ إِلَيۡهِ ٱلۡوَسِيلَةَ﴾	35	64
﴿وَكَتَبۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفۡسَ بِٱلنَّفۡسِ وَٱلۡعَيۡنَ بِٱلۡعَيۡنِ وَٱلۡأَنفَ بِٱلۡأَنفِ وَٱلۡأُذُنَ بِٱلۡأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلۡجُرُوحَ قِصَاصٞۚ﴾	45	178
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾	69	102
﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾	71	162
سورة الأنعام		
﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾	137	128 129
﴿مَآ أَشۡرَكۡنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾	148	180
سورة الأعراف		
﴿إِنَّ ٱلۡأَرۡضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦۖ وَٱلۡعَٰقِبَةُ لِلۡمُتَّقِينَ﴾	184	179

سورة التوبة		
﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِیۤءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾	3	16 179
﴿وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ﴾	12	84
﴿قُلۡ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمۡ وَأَبۡنَآؤُكُمۡ وَإِخۡوَٰنُكُمۡ وَأَزۡوَٰجُكُمۡ وَعَشِيرَتُكُمۡ وَأَمۡوَٰلٌ ٱقۡتَرَفۡتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخۡشَوۡنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرۡضَوۡنَهَآ أَحَبَّ إِلَيۡكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾	24	39
سورة يونس		
﴿أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾	10	183
سورة هود		
﴿وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡۚ﴾	111	104
سورة يوسف		
﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا﴾	2	7
﴿كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۗ﴾	109	146
﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ﴾	110	143
سورة إبراهيم		
﴿مَّآ أَنَا۠ بِمُصۡرِخِكُمۡ وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ﴾	22	167
﴿فَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخۡلِفَ وَعۡدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾	47	132

سورة الحجر		
﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾	54	96
سورة النحل		
﴿أَوْ يَأْخُذَهُمْ عَلَىٰ تَخَوُّفٍ فَإِنَّ رَبَّكُمْ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾	47	58
﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾	81	146
سورة الإسراء		
﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْـًٔا كَبِيرًا﴾	31	114
﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾	88	23
سورة طه		
﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾	61	134
﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾	63	102
سورة الأنبياء		
﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾	88	80 138
سورة الفرقان		
﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَٰلَ﴾	39	120
سورة الشعراء		
﴿كَذَّبَ أَصْحَٰبُ لْـَٔيْكَةِ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾	176	90
﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ ٱلشَّيَٰطِينُ﴾	210	123

سورة الصافات		
﴿يُطَافُ عَلَيۡهِم بِكَأۡسٖ مِّن مَّعِينٖ﴾	45	181
سورة الجاثية		
﴿لِيَجۡزِيَ قَوۡمَۢا بِمَا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ﴾	14	141
﴿وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۖ وَٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلۡمُتَّقِينَ﴾	19	179
﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٞ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيۡبَ فِيهَا﴾	32	179
سورة النجم		
﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾	50	122
سورة الرحمن		
﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ﴾	22	68
﴿ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ﴾	48	70
سورة التحريم		
﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوۡلَىٰهُ وَجِبۡرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۖ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾	4	180
سورة الحاقة		
﴿ثُمَّ لَقَطَعۡنَا مِنۡهُ ٱلۡوَتِينَ﴾	46	70
سورة المعارج		
﴿عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾	37	64
سورة النازعات		
﴿فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلۡكُبۡرَىٰ﴾	34	74

سورة الانشقاق		
﴿وَٱلَّيۡلِ وَمَا وَسَقَ﴾	17	68
سورة الطارق		
﴿إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ﴾	4	105
سورة الفجر		
﴿هَلۡ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ﴾	5	74
سورة النصر		
﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾	1	62
﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾	3	63
سورة الإخلاص		
﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾	1	125

فهرس الأحاديث والآثار

الحديث	الصفحة
(أَعْرِبُوا الْقُرْآنَ وَالْتَمِسُوا غَرَائِبَهُ)	36
(أمرت بالسواك حَتَّى خفت لأدْرَدَنَّ)	162
(أَنَّ النَّبيّ –ﷺ– كَانَ عِنْدَ أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ، قَالَ: فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ .....)	78
(أنها قالت: هم أتباعُ الأنبياءِ الذي آمنوا بهم وصَدَّقوا طال عليهم البلاءُ واستأخر عنهم النصرُ حتى إذا استيئس الرسلُ...)	148
(حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ} قَالَ: قُلْتُ: أَكُذِبُوا أَمْ كُذِّبُوا؟ قَالَتْ عَائِشَةُ: «كُذِّبُوا» قُلْتُ: فَقَدِ اسْتَيْقَنُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ كَذَّبُوهُمْ فَمَا هُوَ بِالظَّنِّ؟..)	144
(لَا تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ)	86
(وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنْزِلَتْ، وَلَا أُنْزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيمَ أُنْزِلَتْ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ، تُبَلِّغُهُ الإِبِلُ لَرَكِبْتُ إِلَيْه...)	62

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
ابن الأنباري، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار.	55
ابن جني، عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح.	9
ابن ذكوان، عبد الله بن أحمد بن بشير.	28
ابن عامر، عبد الله بن عامر اليحصبي.	27
ابن كثير، أبو معبد عبد الله بن كثير الْمقري.	25
البزي، أحمد بن عبد الله بن القاسم.	26
الدوري، أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز.	24
الربيع بن أنس البكري	72
السوسي، أبو شعيب، صالح بن زياد بن عبد الله.	25
الضحاك بن مزاحم الهلالي	71
الكسائي، علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز.	33
إسماعيل بن عبد الرحمن.	72
أبان بن تغلب.	54
أبو الحارث، الليث بن خالد المروزي المقرئ.	34
أبو عمرو بن العلاء	24
حَفْصُ بْنُ سُلَيْمَانَ الأَسَدِيُّ الْغَاضِرِيُّ الْكُوفِيُّ.	31
حمزة حبيب بن عمارة	31
خلاد، أبو عيسى خلاد بن خالد الصيرفي.	32
خلف، أبو محمد بن خلف بن هشام بن طالب البزاز.	32
خلف الأحمر	54
سعيد بن جبير الأسدي	71
شعبة، أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم بن الحناط.	30
عاصم بن أبي النجود.	29

العلم	الصفحة
عامر بن شراحيل.	71
عبد الرحمن بن هرمز.	37
عبد الله بن أبي إسحاق الزِّيَادي.	41
عكرمة بن عبد الله البربري	69
عنبسة بن معدان الفيل.	37
قالون، عيسى بن مينا بن وردان الزّرقيّ المدنيّ.	23
قتادة بن دعامة السدوسي.	67
قنبل، أبو عُمَر محمد بْن عَبْد الرَّحْمَن بْن محمد بْن خالد.	26
مجاهد بن جبر.	67
محمدِ بنِ السَّائبِ الكَلْبِيّ.	73
نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم المدني	21
نصر بن عاصم الليثي النحوي	37
هِشَامُ بنُ عمَّارِ بنِ نُصَيرِ	28
ورش، عثمان بن سعيد القبطيّ المصريّ.	23
يحيى بن يعمر العدواني.	37

فهرس الأشعار

البيت		الصفحة
الشّعْرُ صَعبٌ وطويل سلمه	إذا ارْتقى فِيهِ الَّذِي لَا يُعلمهُ	136
إِذَا بَلَّغْتِنِي وَحَمَلْتِ رَحْلِي	عَرَابَةَ فَاشْرَقِي بِدَمِ الْوَتِينِ	71
إِنَّ الرِّجَالَ لَهُمْ إِلَيْكِ وَسِيلَةٌ	إِنْ يَأْخُذُوكِ تَكَحَّلِي وَتَخَضَّبِي	65
إِنَّ بَعْضَ الْحُبِّ يُعْمِي وَيُصِمُّ	وَكَذَاكَ البغض أدهى وأطم	74
إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ	فَقَدْ خَابَ مَن يَصْلَى بِها وَسَعِيرِهَا	160
إذا مت فادفني إلى جنب كرمه	تروى عظامي بعد موتى عروقها	162
إن كان ما بُلِّغْتُ عَنِّي فَلَامَنِي	صديقي، وشَلَّتْ من يَدَيَّ الأَنَامِلُ	82
إن لنا قلائصا حقائقا	مستوسقات لَوْ يَجِدْنَ سَائِقَا	68
إن من لام في بني بنت حسان	ألمه وأعصه في الخطوب	107
إن من يدخل الكنيسة يوما	يلق فيها جاذرا وظباء	107
أَذُودُ القَوافيَ عَنِّي ذِيَادا	ذِيَادَ غُلامٍ تَتَقَّى جِيَادَا	68
أَعَيْنيَ هَلا تَبْكِيَانِ عِفَاقَا	إِذَا كانَ طَعْنًا بَيْنَهُمْ وعِنَاقَا	151
أَكُرُّ عَلى الكَتِيبَةِ لَا أُبَالِي	أَحَتْفي كَانَ فيهَا أَمْ سِوَاهَا	160
أُتِيحَ لِي مِنَ الْعِدَا نَذِيرَا	بِهِ وُقِيتُ الشَّرَّ مُسْتَطِيرَا	142
أبالموت الذي لا بدّ أنّي	ملاق لا أباك تخوّفيني	99
أتاني كلام عن نصيب يقوله	وما خفت يا سلام أنك عائبي	162
أقول لما جاءَني فَخْرُه	سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ	52
ألم تسأل الرّبع القَواءَ فيَنْطِقُ	وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ	135
بادتْ وغَيَّرَ آيَهنّ مع البلَى	إلاّ رَواكِدَ جَمْرُهنّ هَباءُ	182
بطل النحو جميعا كلُّه	غيرَ ما أحدث عيسى بن عمرْ	43
تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا قَرِدًا	كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ	58

البيت		الصفحة
تَدْعُو أَبَا فَرْخَيْنِ صَادَفَ طَائِرًا	ذَا مِخْلَبَيْنِ مِنَ الصُّقُورِ قَطَامًا	70
تَراه كالثَّغام يعلُّ مِسْكاً	يَسوءُ الفالِياتِ إذا فَلَيْني	97
تخاطَأَتِ النَّبْلُ أَحْشاءَه	وأَخَّر يَوْمِي فلم يَعْجَلِ	115
تخاطأَه القَنَّاصُ حتى وَجَدْتُه	وخُرْطُوْمُه في مَنْقَعِ الماءِ راسِبُ	115
ثُمَّتَ لا تجزونني عند ذاكم	ولكنْ سَيَجْزِيني الإلهُ فيُعقِبَا	136
ذاك "إكمال" وهذا "جامع"	فهما للناس شمس وقمرْ	43
زَنِيْمٌ تَدَاعَاهُ الرِّجَالُ زِيَادَةً	كَمَا زِيدَ في عَرْضِ الأَدِيْمِ الأَكَارِعُ	70
زَنِيْمٌ ليسَ يُعْرَفُ مَنْ أَبُوهُ	بَغِيُّ الأُمِّ ذُو حَسَبٍ لَئِيمِ	69
زلت بِهِ إِلَى الحضيض قدمه	يُرِيد أَن يعربه فيعجمه	136
سأتْرُكُ منزلي لبني تميم	وأَلْحَقُ بالحجاز فأَستَرِيحَا	136
سلام الله يا مطر عليها	وليس عليك يا مطر السلام	42
شَهِدْنَا فَمَا تَلْقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ	مَدَى الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرَئِيلَ أَمَامَهَا	112
عَبَدُوا الصَّلِيبَ وَكَذَّبُوا بمحمد	وبجبرئيل وكذبوا ميكال	112
عِبَادُكَ يُخْطِئُونَ وَأَنْتَ رَبٌّ	بِكَفَّيْكَ الْمَنَايَا وَالْحُتُومُ	114
فَأَلفَيتُهُ غيرَ مُستَعتبٍ	وَلا ذاكِرَ اللهَ إِلّا قليلا	125
فَجَاءَتْ بِمِثْلِ السَّابِرِيِّ تَعَجَّبُوا	لَهُ وَالثَّرَى مَا جَفَّ عَنْهُ شُهُودُهَا	50
فَلَا تَحْسَبَنِّي كَافِرًا لَكَ نِعْمَةً	عَلَى شَاهِدِي يَا شَاهِدَ اللَّهِ فَاشْهَدِ	51
فاليومَ قرّبتَ تَهْجُونا وتشتمِنا	فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجبِ	155
فإنْ يهلِكْ أبو قابوس يهلِكْ	ربيعُ الناسِ والشَهْرُ الحرامُ	119
فإن يَرْجعِ النعمان نَفْرَحْ ونَبْتَهِجْ	ويأتِ مَعَدّاً مُلْكُها وربيعُها	120
فبت كأني ساورتني ضئيلة	من الرقش في أنيابها السم ناقع	43
فجاؤا يهرعون إليه حتى	يَكُونُوا حَوْلَ مِنْبَرِهِ عِزِينَا	64

البيت		الصفحة
فـزجَـجـتُـهـا مُـتَـمـكـنًـا	زجَّ القَلوصَ أبي مزادَهْ	131
فلم يجد إلا مناخ مطية	تجافى بَها زَورٌ نَبِيلٌ وكَلْكلُ	182
فهل يمنعني ارتياد البلاد	من حذر الموت أن يأتين	99
قَالَ لَهَا هَلْ لَكِ يَا تَافِيِّ	قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالمَرْضِى	169
كُنتَ القَذَى في مَوجِ أَكْدَرَ مُزبد	قَذَفَ الأَتِيُّ بِهِ فَضَلَّ ضَلالا	73
كأنّ أصوات من إيغالهنّ بنا	أواخر الميس إنقاض الفراريج	131
كما خُطَّ الكتابُ بِكَفّ يوما	يهوديّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ	130
لِفَاعَلَ الفَعَال والمفَاعَلَة	وغير ما مر السماع عادله	116
لحب المؤقدان إلى مُؤْسَى	وجعدة إذ أضاءهما الوقود	123
لما رأت ســـاتيدما اســـتعبرت	لله در اليوم من لامها	130
لو كان عبد الله مولى هجوته	ولكن عبد الله مولى مواليا	42
مَا هَاجَ شَوْقُكَ مِنْ هَدِيلِ حَمَامَةٍ	تَدْعُو عَلَى فَنَنِ الْغُصُونِ حَمَامًا	70
ماضٍ إذا ما هَمَّ بالمُضِيِّ	قال لها: هل لكِ ياتا فِيَّ	169
موشّحة بالطّرتين دنا لها قصاره	جنى أيكة يضفو عليها	92
نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا	وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ	159
هَلَّا سَأَلْتِ بِذِي الجَمَاجِمِ عَنْهُمُ	وأَبي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ المُحرقِ	159
هما أَخَوَا في الحَرْبِ مَنْ لا أَخاَ له	إذا خافَ يوماً نَبْوةً فدَعاهما	130
وَالرُّوحُ جِبْرِيلُ مِنْهُمْ لَا كِفَاءَ لَه	وَكَانَ جِبْرِيلُ عِنْدَ اللَّهِ مَأْمُونَا	112
وَإِنَّ مُهَاجِرَيْنَ تَكَنَّفَاهُ	غَدَاةَ إِذٍ لَقَدْ خَطِئَا وَخَابَا	115
وَجِبْرِيلُ يَأْتِيهِ وَمِيكَالُ مَعْهُمَا	مِنَ اللَّهِ وَحْيٌ يَشْرَحُ الصَّدْرَ مُنْزَلُ	111
وَلله قَومِي: أَيُّ قَوْمٍ لِحُرَّةٍ	إِذَا كَانَ يَوْمًا ذَا كَوَاكِبَ أَشْنَعَا	151
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا	كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ	104
واها لريا ثم واها واها	يا ليت عيناها لنا وفاها	106

البيت		الصفحة
وإنْ يَهْلِكِ النعمانُ تُعْرَ مَطِيَّةٌ	وتُخْبَأُ في جوفِ العياب قُطُوعها	120
وإني لَتَعْرُونِي لذكراك نُفْضَةٌ	كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ	81
وأَعْزِلُ مَرجَانَهَا جَانِبًا	وآخذُ مِنْ دُرِّهَا المُستَجَادَا	68
فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى	مساغا لنا باه الشجاع لصمما	106
وتُدْفنُ منه المحسَنات وأن يسئ	يَكُنْ ما أساءَ النار في رأسِ كَبْكَبا	120
وجبريل رسول الله فينا	وَرُوحُ الْقُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءُ	112
وخفّفت إنّ فقلّ العمل	وتلزم اللام إذا ما تمهل	103
وربّما استغني عنها إن بدا	ما ناطقّ أراده معتمدا	103
وعود خافض لدى عطف على	ضمير خفض لازما قد جعلا	157
وكَفَنْت وَحْدِي مُنْذِرًا في ردائه	وصادف حَوْطًا من أَعَادِيَّ قاتل	82
ولا تدفنني فِي الفلاة فإنني	أخاف إذا ما مت ألا أذوقها	162
ولو ولدتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كلبٍ	لَسُبَّ بذلك الجَرْوِ الكلابا	140
وليس عندي لازما إذ قد أتى	في النثر والنظم الصحيح مثبتا	157
ومَنْ يغتربْ عن قومِهِ لا يَجِدْ لهُ	على مَنْ لهُ رَهْطٌ حواليهِ مغْضبا	120
ومُفْحَصهَا عنها الحَصىَ بجرانها	ومثنى نواج لم يخنهن مفصل	182
وما خليج من المرّوت ذو حدب	يرمي الضرير بخشب الأيك والضّال	93
ومسر ظماء واترتهن بعدما	مضتْ هَجْعَةٌ من آخِرِ الليلِ ذُبَّلُ	182
وموضع الخلخال من رجلاها	بثمن نرضي به أباها	106
ونُمْسِكَ بعدَه بذِنابِ عيشٍ	أجبِّ الظهرِ ليس له سنامُ	119
ونحنُ مِنْ فَلْجٍ بأَعْلَى شِعْبِ	أَيْكِ الأَراكِ مُتَداني القَضْبِ	90

فهرس المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- اتحاف البررة بما سكت عنه نشر العشرة المسمى بـ «تحرير النشر»، مصطفى بن عبد الرحمن بن محمد الإزميري، دراسة وتحقيق: خالد حسن أبو الجود، الناشر: دار أضواء السلف، ط: الأولى، 1428هـ - 2007م.

3- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

4- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، ط: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

5- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي، الناشر: دار العلم للملايين، ط: الخامسة عشر 2002م.

6- البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، ط: ١٤٢٠هـ.

7- البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ، الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، عام النشر: ١٤٢٣هـ.

8- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ت: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

9- التحديد في الإتقان والتجويد، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، ت: د. غانم قدوري حمد، الناشر: مكتبة دار الأنبار - بغداد، ط: الأولى 1988م.

10- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: ١٩٨٤هـ.

11- التفسير اللغوي للقرآن الكريم، د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، الناشر: دار ابن الجوزي، ط: الأولى، 1432هـ.
12- التفسير الميسر، تأليف نخبة من أساتذة التفسير، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – السعودية، ط: الثانية، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
13- التفسير والمفسرون، الدكتور محمد السيد حسين الذهبي، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة.
14- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، ط: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.
15- الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي، ت: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، ط: الثانية، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
16- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الرابعة.
17- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، ت: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، ط:4، 2016م.
18- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، ت: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، ط: الثانية، ١٤٠٠هـ.
19- الشاهد الشعري في تفسير القرآن الكريم أهميته، وأثره، ومناهج المفسرين في الاستشهاد به، ص 58، د. عبد الرحمن بن معاضة الشهري، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٣١هـ.

20- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط: الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

21- الطبقات الكبرى، القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم ص 25، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، ت: زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط: الثانية، ١٤٠٨هـ.

22- الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعتزلي الشيعي المعروف بابن النديم، ت: إبراهيم رمضان، الناشر: دار المعرفة – بيروت، ط: الثانية 1997م.

23- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م

24- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط: الثالثة، ١٤٠٧هـ.

25- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق، ت: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط: الأولى 1422هـ -2002م.

26- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى 1422هـ.

27- المدارس النحوية، شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، عام النشر 2019م.

28- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، 1418هـ -1998م.
29- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، ت: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، 1411 - 1990.
30- المصون في الأدب، أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مطبعة حكومة الكويت، ط: الثانية، ١٩٨٤م، والشاهد الشعري في تفسير القرآن ص 67-68.
31- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، ت: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت.
32- المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله بن يوسف بن عيسى بن يعقوب اليعقوب الجديع العنزي، الناشر: مركز البحوث الإسلامية ليدز – بريطانيا، ط: الأولى 2001م.
33- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني، المحقق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
34- المكرر فيما تواتر من القراءات السبع وتحرر، عمر بن قاسم بن محمد بن علي الأنصاري أبو حفص، سراج الدين النشَّار الشافعي المصري، ت: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، 1422هـ - 2001م.
35- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، 1412هـ - 1992م.

36- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: دار إحياء التراث القديم، ط: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م، ومطاعن اللغويين والنحويين في القراءات ص 197.

37- الموافقات، إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، ت: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان، ط: الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

38- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ت: علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى.

38- إبراز المعاني من حرز الأماني، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة، ت: إبراهيم عطوة عوض، الناشر: دار الكتب العلمية.

40- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء، ت: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية - لبنان، ط: الثالثة، ٢٠٠٦م - ١٤٢٧هـ.

41- إعراب القراءات السبع وعللها، المؤلف: أبو جعفر محمد بن أحمد بن نصر بن خالويه، ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد الأسيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: الأولى، ١٣٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

42- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، الناشر: دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت)، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)، الطبعة: الرابعة، ١٤١٥هـ.

43- إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: الأولى، ١٤٢١هـ.

44- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة – بيروت، ط: الأولى، 1982م.

45- إيجاز البيان عن معاني القرآن، محمود بن أبى الحسن بن الحسين النيسابوري أبو القاسم، نجم الدين، ت: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى – 1415هـ.

46- إيضاح الوقف والابتداء، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري، ت: محيي الدين عبد الرحمن، الناشر: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: 1390هـ – 1971م.

47- أسد الغابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، الناشر: دار الفكر – بيروت، عام النشر: 1989م.

48- أصول علم العربية في المدينة، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط: السنة الثامنة والعشرون، 1418هـ – 1988م.

49- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر، ط: الثانية، 1399هـ-1979م.

50- تاريخ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، ت: خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط: الثانية، 1408هـ – 1988م.

51- تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي، الناشر: دار الكتاب العربي، ط: الأولى، 1997م.

52- تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، ت: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع1415 هـ – 1995م.

53- تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، ت: إبراهيم شمس الدين الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
54- تلحين النحويين للقراء، د. ياسين جاسم المحيميد، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٢٦هـ.
55- جامع البيان في تأويل، جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري، ت: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى، 1420 هـ - 2000 م
56- حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القاضي وكِفَايةُ الرَّاضِي عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، دار النشر: دار صادر – بيروت.
57- حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة، ت: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.
58- ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ابن خلدون أبو زيد، ت: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط: الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
59- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، ت: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.
60- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي، ت: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى، ١٤١٥هـ.
61- سبب وضع علم العربية، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: مروان العطية، الناشر: دار الهجرة – بيروت/دمشق، ط: الأولى، 1409هـ 1988م.

62- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، أبو البقاء علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن القاصح العذري البغدادي، راجعه: عليّ الضباع، الناشر: مطبعة مصطفى الحلبي – مصر، ط: الثالثة 1954م.

63- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، الناشر: دار الحديث- القاهرة، ط: 1427هـ-2006م.

64- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف، علق عليه: عبد المجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان، ط: الأولى، 1424هـ - 2003م.

65- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح، ت: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط: الأولى، 1406هـ - 1986م.

66- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط: العشرون، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

67- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، ط: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

68- شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط: الأولى، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٧م.

69- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم – مكة المكرمة، ط: الأولى.

70- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن

الصانع، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، 1422هـ - 2001م.

71- صحيح البخاري، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، ت: جماعة من العلماء، دار طوق النجاة – بيروت، ط: الأولى: عام ١٤٢٢هـ.

72- صحيح مسلم، أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية: فيصل عيسى البابي الحلبي – القاهرة (وصَوّرتْها: دار إحياء التراث العربي – بيروت).

73- صفحات في علوم القراءات، أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، الناشر: المكتبة الإمدادية، الطبعة: الأولى- 1415هـ.

74- طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم، عبد الوهاب بن يوسف بن إبراهيم، ابن السَّلَّار الشافعي، ت: أحمد محمد عزوز، الناشر: المكتبة العصرية – صيدا بيروت، ط: الأولى، 1423هـ - 2003م.

75- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الثانية، الناشر: دار المعارف.

76- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله، ت: محمود محمد شاكر، الناشر: دار المدني – جدة، ط: 1980.

77- عرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفي، ت: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار – المدينة المنورة – السعودية، ط: الأولى، 1405 – 1985م.

78- غريب القرآن في شعر العرب ((مسائل نافع بن الأزرق لعبد الله بن عباس – ﷺ– وعن أبيه))، عن الصحابي عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي.

79- غيث النفع في القراءات السبع، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي، ت: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الحفيان، ط: الأولى، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

80- فضائل القرآن للقاسم بن سلام، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي، ت: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، الناشر: دار ابن كثير (دمشق – بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ –١٩٩٥م.

81- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي، ت: بو جمعة مكري / خالد زواري، الناشر: دار المنهاج – جدة، ط: الأولى، 1428 هـ – 2008م.

82- كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع، المؤلف: محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الرامينى ثم الصالحي الحنبلي، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣مـ.

83- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى، الناشر: دار صادر – بيروت، ط: الثالثة – ١٤١٤هـ.

84- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعى الإفريقى، ت: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار النشر: دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق – سوريا، ط: الأولى، 1402هـ – 1984م.

85- مطاعن اللغويين والنحويين في القراءات، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في تخصص القراءات، إعداد الطالبة: خلود بنت طلال الحساني، إشراف أ.د: يحيى بن محمد الزمزمي، وأ.د: خديجة بنت أحمد مفتي، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، 1433، 1434هـ.

86- معاني القراءات للأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط: الأولى: ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.

87- معاني القرآن الكريم، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط، ت: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

88- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، ت: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، ط: الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

89- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء، ت: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط: الأولى.

90- معجم الأدباء= إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، ت: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: الأولى، 1414 هـ – 1993م.

91- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى 1405هـ– 1985م.

92- معجم المفسرين، عادل نويهض، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد، الناشر: مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت – لبنان، ط: الثالثة، 1988م.

93- معجم حفاظ القرآن عبر التاريخ، محمد محمد محمد سالم محيسن، الناشر: دار الجيل – بيروت، ط: الأولى، 1412هـ – 1992م.

94- معجم علوم القرآن، إبراهيم محمد الجرمي، الناشر: دار القلم – دمشق، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

95- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، ت: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
96- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، الناشر: دار الكتب العلمية، ط: الأولى 1417هـ- 1997م.
97- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، ت: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر- دمشق، ط: السادسة، 1985م.
98- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط: الثالثة - ١٤٢٠هـ.
99- مقدمة تفسير حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، الناشر: دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2001م.
100- من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، الناشر: مكتبة الفلاح، 1971م.
101- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي ابن القاضي محم د حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي، تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، ت: د. علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط: الأولى - ١٩٩٦م.
102- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط: الثالثة، 1985م.

103- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي رحمه الله، ت: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، الناشر: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط: الأولى ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ.
104- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.
105- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، ت: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، ط: 1900.
106- الجمل في النحو، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري، ت: د. فخر الدين قباوة، الناشر: دار الرسالة: بيروت، ط: الثانية، 1987م.
107- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله، ت: د. عبد العال سالم مكرم، الأستاذ المساعد بكلية الآداب – جامعة الكويت، الناشر: دار الشروق – بيروت، ط: الرابعة، ١٤٠١هـ.
108- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، المؤلف: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1417هـ -1997م.
109- مدخل في علوم القراءات، السيد رزق الطويل، الناشر: المكتبة الفيصلية، ط: الأولى 1405هـ - 1985م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة البحث.....	1
أهمية البحث	3
أسباب اختيار الموضوع.....	3
مشكلة البحث.....	3
منهج البحث.....	4
الدراسات السابقة.....	4
الفصل الأول	6
المبحث الأول: نشأة النحو في رحاب القرآن	7
أولًا: أسباب وضع علم النحو.....	8
ثانيًا: نشأة علم النحو وتطوره.....	11
المبحث الثاني: القراء السبعة	21
أولًا: الإمام نافع.....	21
ثانيًا: الإمام أبو عمرو بن العلاء.....	24
ثالثًا: الإمام ابن كثير.....	25
رابعًا: الإمام ابن عامر.....	27

خامسًا: الإمام عاصم بن أبي النجود..... 29

سادسًا: الإمام حمزة..... 31

سابعًا: الإمام الكسائي..... 33

المبحث الثالث: التأليف النحوي 35

المرحلة الأولى: النشأة والتكوين..... 35

أولًا: عبد الله بن أبي إسحاق..... 41

ثانيًا: عيسى بن عُمَر..... 42

ثالثًا: أبو عمر بن العلاء..... 44

المرحلة الثانية: (النشأة والنمو) 45

المرحلة الثالثة: (النضج والكمال) 47

المرحلة الرابعة: (الترجيح)..... 47

الفصل الثاني 49

المبحث الأول: الشاهد في اللغة والاصطلاح 50

أولًا: لغة..... 50

ثانيًا: اصطلاحًا..... 51

ثالثًا: الشاهد الشعري عند السلف..... 53

المبحث الثاني: تاريخ الشواهد في القراءات 57

الشاهد الشعري في القراءات..... 58

أولًا: مرحلة الصحابة..... 59

ثانيًا: مرحلة التابعين..... 66

ثالثًا: مرحلة أتباع التابعين..... 72

المبحث الثالث: أسباب مآخذ النحويين على القراء 78

أولًا: مآخذ النحويين على القراء..... 79

ثانيًا: مآخذ النحويين على القراءة..... 79

أولًا: مخالفة القراءة للقواعد النحوية..... 80

ثانيًا: مخالفة القراءة لرسم المصحف..... 83

ثالثًا: مخالفة القراءة للغات الشائعة..... 83

رابعًا: مخالفة القراءة للقياس..... 84

خامسًا: مآخذهم على بعض القراءات التي وافقت القياس..... 84

سادسًا: عدم ثبوت القراءة لديهم..... 85

سابعًا: عدم الإلمام بتوجيه القراءة..... 86

ثامنًا: انفراد القارئ أو الراوي بالقراءة..... 86

الفصل الثالث 89

المبحث الأول: شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام نافع 90

المأخذ الأول..... 90

المأخذ الثاني..... 96

المأخذ الثالث..... 101

المبحث الثاني: شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام ابن كثير 110

المأخذ الأول..... 110

المأخذ الثاني..... 114

المبحث الثالث: شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة أبي عمرو بن العلاء 117

المأخذ الأول..... 117

المأخذ الثاني..... 122

المبحث الرابع: شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام ابن عامر 128

المأخذ الأول..... 128

المأخذ الثاني..... 133

المأخذ الثالث..... 138

المبحث الخامس: شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام عاصم 143

المأخذ الأول..... 143

المأخذ الثاني..... 150

المبحث السادس: شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام حمزة 154

المأخذ الأول..... 154

المأخذ الثاني..... 161

المأخذ الثالث..... 167

المبحث السابع: شواهد النحويين ومآخذهم على قراءة الإمام الكسائي 173

المأخذ الأول..... 173

المأخذ الثاني..... 178

الخاتمة..... 184

الفهارس العامة 186

فهرس الآيات القرآنية..... 187

فهرس الأحاديث النبوية والآثار..... 193

فهرس الأعلام..... 195

فهرس الأشعار..... 196

فهرس المصادر والمراجع..... 200

فهرس الموضوعات..... 213